نقد كتب الحديث (الإمامية)

بحث حول الوضع والأحاديث الموضوعة في كتب الحديث (الإمامية)

ألَّفه (بالفارسيَّة) العلامة المجتهد

السيد مصطفى الحسيني الطباطبائي

تعريب وتحقيق

الدكتور سعد رستم

١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م

عنوان الكتاب:	نقد كتب الحديث (الإمامية)
المؤلف:	السيد مصطفى الحسيني الطباطبائي
تعريب وتحقيق:	الدكتور سعد رستم
النشر:	الأول (الإلكتروني)
تاريخ النشر:	جمادي الأولى ١٤٣٩ الهجري
المصدر:	مكتبة القلم الإلكترونية

تم تنزيل هذا الكتاب من موقع القلم.

www.qalamlib.com

البريد الإلكتروني: **www.qalamlib.com**

مواقع مجموعة الموحدين

www.mowahedin.com
www.videofarsi.com
www.zekr.tv
www.mowahed.com
www.qalamlib.com
www.islamtxt.com
www.shabnam.cc
www.sadaislam.com

contact@mowahedin.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فهرس الكتاب

فهرس الكتاب ..... أ

المقدّمة ١

المبحث ١: الأخبار الدالّة على وضع الحديث ٥

المبحث ٢: شهادة كبار علماء الشيعة الإمامية بوجود أحاديث موضوعة ... ١١

المبحث ٣: الدوافع لِوَضْع الحديث ١٤

المبحث ٤: الشيخ الكُلَيْنِي وكتاب الكافي ٢٠

المبحث ٥: نقد أحاديث الشيخ الكليني ٢٣

المبحث ٦: الشيخ الصدوق وكُتُبُه ٣٢

المبحث ٧: نقد أحاديث الشيخ الصدوق ٣٤

المبحث ٨: محمد باقر المجلسي وآثاره ٤٢

المبحث ٩: نقد آثار المجلسي ٤٥

المبحث ١٠: الحُرُّ العامليُّ وآثاره ٥٥

المبحث ١١: نقد أحاديث كتاب «وسائل الشيعة» ٥٧

المبحث ١٢: نقد أحاديث التفسير ٦٤

المبحث ١٣: نقد كتب الأدعية والزيارات ٨١

المبحث ١٤: الأمور التي يُعْرف بها الحديث الموضوع ٩١

قائمة المصادر والمراجع ٩٧

لقَدْ كُذِبَ عَلَى رَسُولِ الله - ﷺ - عَلَى عَهْدِهِ حَتَّى قَامَ خَطِيباً فَقَالَ: مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ.

الإمام علي (ع)

(نهج البلاغة، خطبة ٢١٠)

إنّا أهل بيت صادقون لا نخلو من كذَّابٍ يكذب علينا

الإمام الصادق (ع)

(رجال الكشيّ، ٢٧٥)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمد الله تعالى حمداً لا نهاية له أن شرفنا ببعثة خاتم النبيين وأكرمنا ببيِّنات القرآن الكريم، ونصلي ونسلم سلاماً كثيراً على محمد المصطفى، رسوله الصادق ونبيِّه الأمين، الذي مكَّن أتباعَه، بإرشاداته الحكيمة وتعاليمه السامية، من معرفة الحقائق وكشف الدقائق وردِّ الشبهات ودفع الفتن، ونسلِّم على أهل بيته الكرام وعلماء أمته الأعلام الذين ورثوا علم كتاب الله وسنة رسوله، ونفوا عن دين الله تحريف الغالين وافتراءات المبطلين وتأويل الجاهلين، فسلامٌ عليهم ما أنارَ فجرٌ ساطعٌ، وخوى نجمٌ طالعٌ.

المؤلف

المقدّمة

الحمدُ لله وَكفَى، وسلامٌ على عِبَاده الذين اصطفى، وبعد،

فإنَّ الحديث الشريف أو الأخبار والآثار[1]، التي تؤدي الدور المهمّ والمؤثّر بعد القرآن الكريم في بيان تعاليم الإسلام والتعريف بمبادئه، لم تسلم عبر التاريخ، من آفات الدسّ والتدليس وأخطار التزوير والتحريف، بل تعرَّضت للأسف لهذه الآفات منذ صدر الإسلام. وهناكَ آثارٌ موثَّقةٌ تُثبت أنه منذ عهد النبي الأكرم ﷺ قام بعض الناس بوضع الأحاديث على لسانه صلوات الله عليه وآله، أو تحريف أحاديثه، ليجذبوا أذهان المسلمين وأفكارهم نحوهم، ويصلوا من هذا الطريق إلى تحقيق بعض مآربهم. ولقد استمرّ مثل هذا الوضع للحديث في العهود التالية بدوافع متعددة وتزايدت شدته وكَثُرَ واضعو الحديث فنسبوا أكاذيب كثيرةً إلى الأئمة من آل بيت النبي الأكرم عليهم السلام، وإلى أجلاّء الصحابة رضي الله عنهم، وأضافوا هذه الأكاذيب إلى أكاذيبهم على لسان رسول الله ﷺ .

وبحمد الله، كان رسول الله ﷺ، بتأييد الله وعنايته، متنبِّهاً منذ البدء إلى هذه الدسائس الخطرة فحذّر المسلمين منها وأنذر الكاذبين عليه أشدّ الإنذار.

وعلى إثْرِ تنبيه الرسول الأعظم ﷺ وتحذيره وتأكيد الأئمة من آل بيته الكرام على أن أحاديثهم ستكون عرضةً لدسائس الوضّاعين الكاذبين، نهض علماء الإسلام منذ صدر الإسلام لمواجهة حركة الوضع هذه، وصنفوا كتباً عديدةً للتعريف بالأحاديث الموضوعة وكشف الستار عن خيانة واضعي الحديث وفضح أكاذيبهم، إلى الحد الذي دفع بعض العلماء إلى القول: **"ما سَتَر اللهُ أحداً يَكذِب في الحديث"**[2]،

---

(١) هناك أقوالٌ مختلفةٌ حول الفرق بين الحديث والخبر، فيرى البعض أن الحديث يشمل الآثار المروية عن رسول الله ﷺ (والأئمة الطاهرين من أهل بيته) فقط، أما الخبر فهو رواية الأخبار عن غير النبي وآله. ومن هنا كان يُقال في القديم لرواة الآثار التاريخية «الأخباريون»، في حين يُطلَق على رواه السنة النبوية «المحدِّثون»، إلا أن القول المشهور أن اللفظين مترادفان.

(٢) انظر كتاب (**شرح الدراية**)، للشيخ زين الدين العاملي (المشهور بالشهيد الثاني)، الطبعة الحجرية، ص٧٤.

ورغم أن هذا الكلام أقرب إلى المبالغة، إلا أنه يبيّن أن علماء الفنّ بذلوا جهوداً كبيرة في نقد الحديث والتعريف بالرواة الكَذَبة والوضّاعين.

من أقدم الكتب التي كُتِبَت في هذا الموضوع يمكن أن نذكر كتاب «**الموضوعات**» تأليف عبد الرزاق الصنعاني اليمني (المتوفى سنة ٢١١ هـ ق). والصنعاني هذا من أقدم المحدّثين الأجلاء، وقد طُبِع كتابه المشار إليه في القاهرة. أما الكتاب القديم الآخر حول الأحاديث الموضوعة أو المغلوطة فهو كتاب «**عِلَلُ الحديث**»، تأليف الحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم (المتوفى عام ٣٢٧ هـ ق). ومن مزايا الكتاب الأخير أنه لا يكتفي بذكر الأحاديث الموضوعة فحسب، بل يكشف أيضاً، أحياناً، عن الأخطاء التي تعرَّضت لها متون أو أسانيد بعض الأحاديث، وينقد في هذا الصدد حوالي ٣٠٠٠ حديث ورواية.

بعد قرنين من زمن ابن أبي حاتم قام محدّثٌ آخر هو الحافظ الحسين بن إبراهيم الجوزقاني الهمداني (المتوفى عام ٥٤٣ هـ ق) بتأليف كتاب جديد عن الأحاديث الموضوعة أسماه: «**الموضوعات من الأحاديث المرفوعات**». واشتُهِر بين العلماء باسم كتاب «**الأباطيل للجوزقاني**». ثم ألّف العالم المعروف عبد الرحمن بن الجوزي الحنبلي البغدادي (المتوفّى عام ٥٩٧ هـ ق) كتابه «**الموضوعات**» الذي استفاد فيه من تأليف "الجوزقاني" المذكور. ومن الكتب الأخرى الهامة التي أُلِّفَت في هذا المجال أيضاً كتاب «**الدرر الملتَقَط في تبيين الغلط ونفي اللَغَط**» تأليف العلامة النقّاد "الحسن بن محمد الصاغاني" (المتوفّى عام ٦٥٠ هـ ق) والذي اعتبره الشيخ "زين الدين العاملي" المشهور بالشهيد الثاني (قُدِّس سِرّه) أفضل وأكمل من كتاب "**الموضوعات**" لابن الجوزي وقال عنه: "**فإنّه تام في هذا المعنى مشتمل على إنصاف كثير**"[1]. بعد حوالي قرن من "الصاغاني" كتب الشيخ أحمد بن تيمية الدمشقي (المتوفى عام ٧٢٨ هـ ق) رسالة بعنوان «**أحاديث القصّاص**» أشار فيها إلى عديد من الأحاديث الموضوعة والمكذوبة. ثم جاء تلميذه محمد ابن قيّم الجوزية (المتوفى عام ٧٠١ هـ ق) فألّف في هذا الموضوع رسالة باسم «**المنار المنيف في الصحيح والضعيف**».

في القرن التاسع الهجري ألّف العلامة "جلال الديني السيوطي" المصري كتاباً عنوانه «**اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**»، وألّف بعده "محمد بن طاهر الفتّني" الهندي (المتوفّى عام ٩٨٦ هـ ق) كتاباً عنوانه «**تذكرة الموضوعات**». ثم جاء العلامة "نور الدين علي القاري" الهروي الحنفي

(١) شرح الدراية، ص٧٥-٧٦.

(المتوفّى عام ١٠١٤ هـ ق) فألّف في هذا الموضوع ثلاثة كتب هي على التوالي: «**الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة**» و«**الهبات السنيات في تبيين الأحاديث الموضوعات**» و«**المصنوع في معرفة الحديث الموضوع**». ثم ألف القاضي "محمد بن علي الشوكاني" اليمني (المتوفى عام ١٢٥٠هـ ق) كتابه «**الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**» وكتابه الآخر «**التعقُّبات على الموضوعات**». وبعد الشوكاني ألّف "محمد عبد الحي اللكنوي" الهندي (المتوفى عام ١٣٠٤ هـ ق) كتاب «**اللؤلؤ المرصوع حول الأحاديث الموضوعة**».

في العصور المتأخِّرة كتب الشيخ "محمد بشير ظافر الأزهري" (المتوفى عام ١٣٢٥ هـ ق) كتابه «**تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيد المرسلين**»، وفي عصرنا ألَّف المحدِّث "محمد ناصر الدين الألباني"، قاطن الشام، كتابه «**سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**».

لا شك أن هناك علماء آخرين غير الذين ذُكروا، اهتموا بأمر الأحاديث الموضوعة وكتبوا في ذلك كتباً ورسائل، وقد أعرضنا عن استقصاء جميعهم طلباً للاختصار. شكر الله سعي الجميع وأجزل مثوبتهم.

من الجدير بالذكر في هذا المقام أن جميع العلماء المذكورين، سوى واحد أو اثنين منهم اللذين كانا من الشيعة الزيدية، هم من أهل السنَّة، وأنهم تحدثوا في كتبهم بشكل عام عن الأحاديث التي وضعها الكذّابون ونسبوها إلى الرسول الأكرم ﷺ، أما علماء الشيعة الإمامية فإنهم لم يؤلفوا في القرون القديمة كتباً مستقلة عن الأحاديث الموضوعة المنسوبة إلى أئمة أهل البيت عليهم السلام، ورغم أن بعض فقهاء الإمامية تعرضوا أحياناً لنقد بعض الأحاديث في فروع الأحكام ضمن كتبهم الفقهية إلا أنه لم يظهر لديهم كتاب مستقل خاص في بيان الآثار والأخبار الموضوعة، وبقي الأمر كذلك حتى جاء، في عصرنا، العلامة المدقِّق والرِّجَالِيّ المحقِّق الشيخ "محمد تقي الشُّوْشْتَرِيّ" فألف كتابه «**الأخبار الدخيلة**» ثم أضاف عليه مستدركاته فيما بعد، وخصّ أحد فصوله لذكر الأحاديث الموضوعة[1] ومع ذلك بقيَ هناك كثيرٌ من «**أخبار الغلاة**» و«**المراسيل**[2]**غير الصحيحة**» و«**الروايات الموضوعة**»

(١) انظر كتاب (**الأخبار الدخيلة**)، الباب الثاني في الأحاديث الموضوعة، (من الصفحة ٨٨ فما بعد)، طبع طهران، مكتبة الصدوق، ١٣٩٠ هـ. ق.

(٢) المراسيل: جمع المُرسَل، وهو قسم من أقسام الحديث، ويُقصَد به اصطلاحاً الرواية التي لم يسمعها الراوي مباشرة من الرسول ﷺ أو الإمام من أئمة آل الرسول عليهم السلام أو روى عنهم دون أن يراهم إطلاقاً.

التي تُشاهَد في كتب الإمامية لم يتعرَّض المرحومُ "الشوشتري" لبيانها، كما أنه لم يتكلم عن الدوافع والدواعي لوضع الحديث؛ ولهذا السبب رأى راقم هذه السطور واجباً عليه القيام بدراسة وبحث حول الأحاديث الموضوعة وما يتعلق بها وبيان نماذج واضحة للأحاديث والأخبار المكذوبة أو الخاطئة الموجودة والمنتشرة في كتب الحديث والروايات الإمامية التي تتحدث عن العقائد الدينية أو تفسِّر القرآن الكريم أو تتحدث عن فروع الأحكام والأدعية والزيارات. خاصة أننا نلاحظ في هذه الأيام أن هناك كثيراً من كتب الحديث والدعاء تتم ترجمتها من العربية إلى الفارسية دون أي نقد أو تحقيق وتُطرَح بين أيدي عامة الناس رغم اشتمالها على أحاديث مردودة وأدعية سقيمة موضوعة، فلا ينبغي أنْ يتصوَّر أحدٌ أنَّ كلَّما يوجد في جوامع الحديث وكتب الدعاء من روايات وأحاديث صادرٌ فعلاً عن رسول الله صَلَّى الله عليه وَآلِهِ وَسَلَّمَ أو أئمّة أهل بيته عليهم السلام.

و مما يجب التذكير به في مقام الكلام على أهمية نقد الأحاديث الخاطئة والموضوعة، أن مثل هذه الأحاديث تؤدي دائماً إما إلى إضلال الناس أو إلى توجيه التهمة للإسلام. فمن جهة تسوق هذه الأحاديث بعض البسطاء والجهلاء نحو أفكار وعقائد خرافية، ومن الجهة الأخرى تدعو بعض أعداء الدين للسخرية من أئمة الإسلام أو الافتراء عليهم وإساءة الأدب بحقّهم. وبناء عليه فإن كل بحث وتحقيق علمي يهدف إلى كشف الأحاديث الموضوعة ونقدها يتمتع بأهمية بالغة ويُعتَبَر دفاعاً عن ساحة الدين المقدسة والمطهرة. لذلك أشكر الله تعالى أن وفق هذا العبد الفقير لمثل هذه الخدمة والدفاع عن ساحة الدين وأرجو منه سبحانه أن يعصمني من الخطأ والزلل والغفلة، **إنه بالإجابة جدير وعلى كل شيء قدير.**

مصطفى الحسيني الطباطبائي

١٤٢١ هـ ق

١٣٧٩ هـ ش

المبحث ١:

الأخبار الدالّة على وضع الحديث

قبل أن نبدأ الكلام على متن الأحاديث الموضوعة ومضمونها أو نتحدّث عن عيوب سندها أو عن الدوافع لوضعها، من الأفضل في البداية أن نثبت أنه يوجد أساساً بين أحاديث الشيعة الإمامية روايات موضوعة وقابلة للنقد، ثم نعرِّج بعد ذلك على البحث في الموضوعات والمباحث التي ذكرناها.

إحدى الطرق الواضحة والمنطقية لإثبات الوجود الفعلي للأحاديث الموضوعة والمكذوبة المنسوبة للنبي ﷺ وآل بيته الكرام عليهم السلام بين أحاديث الشيعة الإمامية هي أن نستعين بتلك الأحاديث ذاتها ونستشهد بالأخبار نفسها التي تتحدث بكل صراحة ووضوح عن وضع الحديث على ألسنتهم. وعندئذٍ لا يخرج الأمر على أحد احتمالين: فإما أن تكون هذه الأحاديث (الدالة على وضع الحديث) صحيحة وأصيلة وليست مكذوبة ولا موضوعة، فيجب إذن أن نُقِرَّ بمُفادها الذي يثبت وجود الوضع والكذب في الأحاديث والأخبار. أو أن تكون هذه الأحاديث غير صحيحة وموضوعة، فهذا أيضاً سيثبت وجود أحاديث مكذوبة وموضوعة بين أحاديث الإمامية، إذ إن هذه الأحاديث ذاتها هي من جملة الأحاديث والآثار الموجودة في أهم الكتب وجوامع الحديث الإمامية.

إذن تعال معي أيها القارئ الحصيف لنلقِ نظرةً على الأخبار والأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ والأئمة عليهم السلام في كتب الشيعة والتي تشهد بوضع بعض الناس واختلاقهم لأحاديث موضوعة مكذوبة ينسبونها إلى النبي ﷺ أو إلى الأئمة عليهم السلام:

جاء في كتاب أصول الكافي (باب اختلاف الحديث) عن أمير المؤمنين علي عليه السلام قوله:

"قَدْ كُذِبَ عَلَى رَسُولِ الله ﷺ عَلَى عَهْدِهِ حَتَّى قَامَ خَطِيباً فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ! قَدْ كَثُرَتْ عَلَيَّ الْكَذَّابَةُ فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ. ثُمَّ كُذِبَ عَلَيْهِ مِنْ بَعْدِهِ!"[(١)]. [(٢)]

(١) **الأصول من الكافي**، الجزء الأول، طبع طهران، ص٦٢. وقارن بما جاء في **نهج البلاغة**، الخطبة ٢١٠، طبع بيروت.

(٢) اتفق جميع المؤرخين والمحدثين والفقهاء الثقات ممن يعتد بأقوالهم على أن الوضع في الحديث لم يكن في عهد الرسول ﷺ، ولم يكذب عليه أحد في حياته، بل إن الوضع في الحديث والكذب على رسول الله ﷺ قد بدأ بعد وفاته ﷺ بعقود عديدة، لأنه ليس من السهل أن نتصور صحابة رسولالله ﷺ الذين فَدَوْا الرسول ﷺ بأرواحهم وأموالهم وهجروا في سبيل الإسلام أوطانهم وأقرباءهم، وامتزج حب الله وخوفه بدمائهم ولحومهم: أن نتصور هؤلاء الأصحاب يقدمون على الكذب على رسول الله ﷺ وهم الذين استفاض عندهم قول حبيبهم ﷺ: «**إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ، مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**». (حديث مشهور متواتر رواه سبعون صحابيًّا، وقد خَرَّجَتْهُ كتبُ السُنّة كلها.) ولقد دلنا تاريخ الصحابة في حياة الرسول ﷺ وبعده أنهم كانوا على خشية من الله وتُقى يمنعهم الافتراء على الله ورسوله وأنهم كانوا على حرص شديد على الشريعة وأحكامها والذبِّ عنها وإبلاغها إلى الناس، كما تلقَّوْهَا عن الرسول ﷺ، يتحملون في سبيل ذلك كل تضحية، ويخاصمون كل أمير أو خليفة أو أيَّ رجل يرون فيه انحرافًا عن دين الله، لا يخشون لومًا، ولا موتًا، ولا أذى، ولا اضطهادًا. وهناك عشرات بل مئات من الأدلة والأمثلة التي تدل دلالة قاطعة على أن هؤلاء الصحابة كانوا من الجُرْأَةِ في الحق والتفاني في الدفاع عما يعتقدون أنه حق، ومن تغليبهم الحق على كل صديق وصاحب وقريب، بحيث يستحيل عليهم أن يكذبوا على رسول الله ﷺ، اتباعًا لهوى أو رغبة في دنيا، إذ لا يكذب إلا الجبان، كما يستحيل عليهم أن يسكتوا عمن يكذب على رسول الله ﷺ، وهم الذين لا يسكتون عن اجتهاد خاطئ يذهب إليه بعضهم بعد فكر وإمعان نظر. واسمع ما يقوله الصحابة أنفسهم في هذا الموضوع:

أخرج البيهقي عن البراء: «لَيْسَ كُلُّنَا كَانَ يَسْمَعُ حَدِيثَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَانَتْ لَنَا ضَيْعَةٌ وَأَشْغَالٌ، وَلَكِنْ كَانَ النَّاسُ لَمْ يَكُونُوا يَكْذِبُونَ فَيُحَدِّثُ الشَّاهِدُ الغَائِبَ». وأخرج عن قتادة: أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَ بِحَدِيثٍ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: «أَسَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟»، قَالَ: «نَعَمْ، أَوْ حَدَّثَنِي مَنْ لَمْ يَكْذِبْ، وَاللهِ مَا كُنَّا نَكْذِبُ وَلاَ كُنَّا نَدْرِي مَا الكَذِبُ». (مسند البزار، ج١٣، ص ٤٨٢).

لا يبقى بعد هذا شك في أن الكذب لم يكن على عهد رسول الله ﷺ من الصحابة ولا وقع منهم بعده، وأنهم كانوا محل الثقة فيما بينهم لا يُكَذِّبُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وكل ما كان بينهم من خلاف فقهي لا يتعدى اختلاف وجهات النظر في أمر ديني وكل منهم يطلب الحق وينشده.

أما عصر التَّابِعِينَ، فلا شك أن الكذب كان في عهد كبارهم أقل منه في عهد صغارهم، إذ كان احترام مقام رسول الله ﷺ، وعامل التقوى والتدين أقوى في ذلك العصر منه في العصر الثاني، وأيضًا فقد كان الخلاف السياسي

الأول في عهده، فكانت البواعث على الوضع في الحديث ضَيِّقَةً بالنسبة للعصور التالية، ويضاف إلى ذلك أن وجود الصحابة وكبار التَّابِعِينَ المشهورين بالعلم والدين والعدالة واليقظة، من شأنه أن يقضي على الكَذَّابِينَ ويفضح نواياهم ومؤامراتهم، أو أن يَحُدَّ نشاطهم في الكذب.

أن الخلافات السياسية التي ذَرَّ قرنها بين الـمُسْلِمِينَ في أواخر خلافة عثمان، وفي خلافة عَلِيٍّ ﷺ، كانت سببًا مباشرًا في وضع الحديث، وأن أول من تَجَرَّأَ على ذلك، هم الشِيعَةُ، فيكون العراق أول بيئة نشأ فيها الوضع، وقد أشار إلى هذا أئمة الحديث حيث كان الزُّهْرِيُّ يقول: «يَخْرُجُ الحَدِيْثُ مِنْ عِنْدِنَا شِبْرًا فَيَرْجِعُ إِلَيْنَا مِنَ العِرَاقِ ذِرَاعًا» (سير أعلام النبلاء للذهبي) وكان «مالك» يُسَمِّي العراق (دَارَ الضَّرْبِ) أي تضرب فيها الأحاديث وتخرج إلى الناس، كما تضرب الدراهم وتخرج للتعامل.

وإن سَنَة أربعين من الهجرة كانت الحد الفاصل بين صفاء السُنّة وخلوصها من الكذب والوضع، وبين التزيد فيها واتخاذها وسيلة لخدمة الأغراض السياسية والانقسامات الداخلية، بعد أن اتخذ الخلاف بين عليّ ومعاوية ﷺ شكلاً حربيًّا سالت به دماء وأزهقت منه أرواح، بعد أن انقسم المسلمون إلى طوائف متعددة: فالجمهور مع عليّ في خلافه مع معاوية، والخَوَارِج ينقمون على عليّ ومعاوية معًا بعد أن كانوا من شِيعَة عليّ المتحمسين له وآل البيت وفريق منهم أخذوا بعد قتل عليّ ﷺ وخلافة معاوية ﷺ يطالبون بحقهم في الخلافة، ويشقون عصا الطاعة على الدولة الأموية، وهكذا كانت الأحداث السياسية سببًا في انقسام المسلمين إلى شيع وأحزاب، ومع الأسف أن هذا الانقسام اتخذ شكلاً دينيًّا كان له أبلغ الأثر في قيام المذاهب الدينية في الإسلام، فلقد حاول كل حزب أن يؤيد موقفه بالقرآن وبالسُنّة، وطبيعي أن يكون مع كل حزب من يؤيده في كل ما يدعى، فعمل بعض الأحزاب على أن يُأَوِّلوا القرآن على غير حقيقته، وأن يُحَمِّلُوا نصوص السُنّة ما لا تتحمَّلُه، وأن يضع بعضهم على لسان الرسول ﷺ أحاديث تؤيد دعواهم، بعد أن عزَّ عليهم مثل ذلك في القرآن لحفظه وتوفر المسلمين على روايته وتلاوته، ومن هنا كان وضع الحديث واختلاط الصحيح منه بالموضوع.

وأول معنى طرقه الوُضَّاعُ في الحديث هو فضائل الأشخاص، فقد وضعوا الأحاديث الكثيرة في فضل أئمتهم ورؤساء أحزابهم، ويقال: إن أول من فعل ذلك الشِيعَةُ على اختلاف طوائفهم، كما قال ابن أبي الحديد في «شرح نهج البلاغة ٢/ ١٣٤»: «اعْلَمْ أَنَّ أَصْلَ الكَذِبَ فِي أَحَادِيثِ الفَضَائِلِ جَاءَ مِنْ جِهَةِ الشِّيعَةِ ... ... وَقَدْ قَابَلَهُمْ جَهَلَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ بِالوَضْعِ أَيْضًا». [نقلا عن كتاب «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، للدكتور الشيخ مصطفى السباعي ﷺ بتصرف يسير] ولكن بفضل الله ومنه على الأمة الإسلامية فقد قيَّض رجالاً جهابذة من علماء الأمة فقاوموا الوضع والوضّاعين ودافعوا عن سنة رسول الله ﷺ وميّزوا الصحيح من السقيم، وألفوا كتبًا في بيان أحوال رواة الحديث مع بيان الجرح والتعديل فيهم وكما ألفوا كتبًا في الرواة الضعفاء والمتروكين والوضاعين ومؤلفات أخرى في الأحاديث الموضوعة باسم الموضوعات والعلل وغيرها. وكل هذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الله عز وجل قد حفظ سنة نبيه ﷺ الصحيحة من الضياع والخلط بالأحاديث الضعيفة والموضوعة.

وجاء في كتاب "**رجال الكشِّي**"[١] عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال في جوابه لفيض بن مختار الذي سأله عن «**علة اختلاف الشيعة**» فأجابه قائلاً:

"**... إني أحدّث أحدهم بالحديث فلا يخرج من عندي حتى يتأوَّله على غير تأويله، وذلك أنهم لا يطلبون بحديثنا وبحبِّنا ما عند الله، وإنما يطلبون الدنيا، وكلٌّ يُحبُّ أن يُدْعَى رَأساً**"[٢].

كما يروي الكِشِّي أيضاً في رجاله عن الإمام الصادق عليه السلام قوله:

"**لا تقبلوا علينا حديثاً إلا ما وافق القرآن والسنة أو تجدون معه شاهداً من أحاديثنا المتقدّمة، فإنَّ المغيرة بن سعيد ـ لعنه الله ـ دسَّ في كتب أصحاب أبي أحاديث لم يحدِّث بها أبي! فاتقوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربنا تعالى وسنة نبينا صلى الله عليه وآله، فإنّا إذا حدّثنا قلنا: قال الله عز وجل وقال رسول الله صلى الله عليه وآله.**"[٣].

كما جاء في كتاب «**عيون أخبار الرضا**» تأليف الشيخ محمد بن علي بن بابويه القمّي (المعروف **بالشيخ الصدوق**) أن الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام قال لحسين بن خالد:

ثانيا: ورد في رواية منكرة وضعيفة سبب الورود لهذا الحديث، لم يرد في الكتب الحديثية المعتبرة، بل رواها ابن عدي في الكامل في الضعفاء (٤/ ١٣٧١)، ونقل عنه ابن الجوزي في الموضوعات (١/ ٥٥-٥٦)، وقد تتبع الأستاذ عبدالفتاح أبو غدة هذا الحديث الذي فيه سبب الورود برواياته المتعددة في كتابه «لمحات من تاريخ السنة» تحت عنوان «بطلان الأحاديث الدالة على وجود الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم فى حياته ص ٥٦ – ٦٥، وقال: "وأما الحديث الذى جاء في سبب ورود حديث «من كذب علىَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار»، فهو حديث منكر لا يصح الالتفات إليه ولا التعويل عليه. فالرواية المشهورة والمتواترة للحديث لم يرد فيه سبب ورود الحديث.

ولم يكن هذا الوعيد الشديد في هذا الحديث بسبب أن أحدًا كذب على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في عهده أو حال حياته صلى الله عليه وآله وسلم؛ لأن العاقل لا يكذب على الأحياء، ولأن الوحي الذي كان ينزل لطالما فضح المنافقين في مناسبات كثيرة، ولكن النبي الكريم صلى الله عليه وآله وسلم حذر من الكذب عليه في المستقبل، أو فيما يستقبل من الزمان، حماية للشريعة ولأحكام الإسلام من العبث والتحريف والتبديل الذي وقع فيه أهل الكتاب. (انظر موقع إسلام ويب، مقال الوضع في الحديث). (المُصحح)

(١) الاسم الأصلي لهذا الكتاب كما يُسْتَفاد مما ذكره ابن شهر آشوب في كتابه «**معالم العلماء**» هو: «**معرفة الناقلين عن الأئمة الصادقين**»، ثم جاء الشيخ أبو جعفر الطوسي فلخَّص ذلك الكتاب وأسماه «**اختيار معرفة الرجال**» واشتهر بين العلماء باسم «**رجال الكشّي**»، وهو الكتاب المتوافر اليوم بين الأيدي، أي هو تلخيص الشيخ الطوسي للكتاب الأصلي.

(٢) **رجال الكِشِّي**، ص١٢٤، طبع كربلاء.

(٣) **رجال الكِشِّي**، ص ١٩٥، طبع كربلاء.

"يا ابن خالد! إنما وضع الأخبار عنا في التشبيه والجبر الغلاة."[١].

وفي الكتاب نفسه أيضاً رُوِيَ عن الإمام الرضا عليه السلام أنه قال لإبراهيم بن أبي محمود:

"إن مخالفينا وضعوا أخباراً في فضائلنا وجعلوها على ثلاثة أقسام: أحدها الغلوّ وثانيها التقصير في أمرنا وثالثها التصريح بمثالب أعدائنا. فإذا سمع الناس الغلو فينا كفَّرُوا شيعتنا ونسبوهم إلى القول بربوبيتنا، وإذا سمعوا التقصير اعتقدوه فينا، وإذا سمعوا مثالب أعدائنا بأسمائهم ثلبونا بأسمائنا، وقد قال الله عز وجل: ﴿وَلَا تَسُبُّواْ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّواْ ٱللَّهَ عَدۡوَۢا بِغَيۡرِ عِلۡمٖۗ ...﴾ [الأنعام: ١٠٨] **"** [٢].

وجاء في كتاب رجال الكِشِّي عن يونس بن عبد الرحمن أنه قال:

"وافيتُ العراقَ فوجدتُ بها قطعةً من أصحاب أبي جعفر عليه السلام، ووجدتُ أصحابَ أبي عبد الله عليه السلام متوافرين فسمعتُ منهم وأخذتُ كُتُبَهُم، فعرضْتُها من بعد على أبي الحسن الرضا عليه السلام فأنكر منها أحاديث كثيرةً أن يكون من أحاديث أبي عبد الله عليه السلام "[٣].

ولا يقتصر مثل هذا النمط من الأحاديث على الروايات التي ذكرناها، بل هناك رواياتٌ مماثلةٌ كثيرةٌ أخرى، نكتفي بما ذكرناه تجنباً للإطالة، ونذكِّر أنه طبقاً للأخبار والروايات الموجودة في كتب الإمامية فإن الأحاديث الموضوعة لم تُنْسَب إلى بعض الأئمة دون بعض فحسب، بل نُسِبَت إلى جميعهم أكاذيب عديدة، كما قال الإمام الصادق، حسب ما رواه عنه الكِشِّي في رجاله:

"إنّا أهل بيت صادقون لا نخلو من كذَّابٍ يكذب علينا فيَسْقُطُ صدقُنا بِكَذِبِه علينا عند الناس، كان رسولُ الله صلى الله عليه وآله أصدقَ البريَّةِ لهجةً، وكان مسيلمةُ يكذب عليه، وكان أمير المؤمنين عليه السلام أصدقَ مَنْ بَرَأ الله من بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، وكان الذي يكذب عليه ويعمل في تكذيب صدقه بما يفتري عليه من الكذب عبدُ الله بنُ سبإ لعنه الله، وكان أبو عبد الله الحسين بن علي عليه السلام قد ابتُلِيَ بالمختار، ثم ذكر أبو عبد الله عليه السلام الحارث الشامي وبُنان، فقال: كانا يكذبان على عليِّ بن الحسين عليه السلام، ثم ذكر المغيرة

---

(١) **عيون أخبار الرضا**، الطبعة الحجرية، ص٨٢.

(٢) المصدر نفسه، ص١٦٩.

(٣) **رجال الكِشِّي**، ص١٩٥، طبع كربلاء.

بن سعيد وبزيعاً والسَريّ وأبا الخطاب ومعمراً وبشار الأشعري وحمزة اليزيدي[١] وصائد النهدي، فقال: لعنهم الله..."[٢].

وينقل أبو عمرو الكِشِّي أيضاً عن الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام قوله:

"كان بُنان يكذب على علي بن الحسين عليه السلام فأذاقه الله حَرَّ الحديد، وكان المغيرة بن سعيد يكذب على أبي جعفر عليه السلام فأذاقه اللهُ حَرَّ الحديد، وكان محمد بن بشير يكذب على أبي الحسن موسى عليه السلام فأذاقه اللهُ حَرَّ الحديد، وكان أبو الخطاب يكذب على أبي عبد الله عليه السلام فأذاقه اللهُ حَرَّ الحديد، والذي يكذب عَلَيَّ محمد بن فرات"[٣].

وكما قلنا سابقاً، إن مثل هذه الروايات ـ التي يوجد الكثير منها في كتب الإمامية ـ إذا كانت صحيحة فعلاً فإنها تثبت وضع الحديث ووجود الأخبار المكذوبة بين الأحاديث المنسوبة للأئمة لدى الإمامية. وإن اعتبرنا أن مثل تلك الروايات غير صحيحة ومكذوبة فستكون بحد ذاتها دليلاً على وجود أخبار موضوعة بين أحاديث الإمامية وفي كتبهم.

(١) هذا الشخص سُمِّي في جامع الرواة للأردبيلي بِـ «حمزة البربري». (المجلد الثاني، ص٢٥٣).

(٢) رجال الكِشِّي، طبع كربلاء، ص٢٥٧ – ٢٥٨.

(٣) المصدر السابق، ص٢٥٩.

المبحث ٢:

شهادة كبار علماء الشيعة الإمامية بوجود أحاديث موضوعة

بَعْدَ الشواهد التي أتينا بها من الأحاديث نفسها على إثبات وضع واختلاق الأحاديث، من المناسب أن نذكر أقوال كبار العلماء وأساطين فن الحديث الإمامية في هذا الموضوع لكي يرى القارئ أن أولئك العلماء الأجلاء أيضاً بيَّنُوا وجودَ أخبارٍ موضوعةٍ وروايات مختلَقَةٍ ضمن روايات الإمامية.

يصرِّح **الشيخ المفيد**، محمد بن النعمان (المتوفى عام ٤١٣ هـ ق)، الذي يُعدُّ من قدماء وعظماء علماء الإمامية، في حاشيته النقدية على كتاب «**اعتقادات الصدوق**» أنه يوجد ضمن روايات الإمامية الحق والباطل، وأن الشيخ الصدوق، أي أبا جعفر محمد **بن بابويه القمّي**، لم يراعِ هذا الأمر في كتابه. ويقول الشيخ المفيد في هذا الصدد:

"**الذي ذكره الشيخ أبو جعفر ـ رحمه الله ـ في هذا الباب لا يتحصَّل، ومعانيه تختلف وتتناقض، والسبب في ذلك، أنه عمل على ظواهر الحديث المختلفة ولم يكن ممن يرى النظر فيميز بين الحق منها والباطل**"[1].

ومن علماء الإمامية الكبار في القرن الخامس الهجري العلامة أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي الشهير **بالشريف المرتضى** (المتوفى عام ٤٣٦ هـ ق)، الذي يقول بشأن الأحاديث الباطلة والأخبار غير الصحيحة في رسالته «**المسائل الطرابلسية**» ما نصه:

"**إن الحديث المروي في كتب جميع مخالفينا يتضمن ضروب الخطأ وصنوف الباطل من محال لا يجوز ولا يُتَصَوَّر ومن باطل قد دلَّ الدليلُ على بطلانه وفساده كالتشبيه والجبر والرؤية والقول**

---

(١) **شرح عقائد الصدوق**، طبع تبريز، ص١٥-١٦ (واسم الكتاب الأصلي كما يُفهَم من مقدمته هو «**تصحيح اعتقاد الإمامية**»).

بالصفات القديمة، ومِن هذا الذي لا يحصى أو يحصر ما في الأحاديث من الأباطيل، ولهذا وجب نقد الحديث"[١].

وبعد الشريف المرتضى، فإن العالم الشهير الذي ذكر وجود أحاديث وأخبار باطلة أيضاً هو **"أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي"** (المتوفى عام ٤٦٠ هـ ق)، الذي خصَّص في كتابه «**عدَّة الأصول**» فصلاً خاصاً للبحث في الأخبار الباطلة قال فيه:

"إن من المعلوم الذي لا يتخالج فيه شك أن في الأخبار المروية عن النبي ﷺ كذباً كما أن فيها صدقاً فمن قال إن جميعها صدقٌ فقد أبعد القول فيه"[٢].

ومن فقهاء الإمامية الكبار الآخرين الذين أكّدوا وجود أخبار موضوعة ومكذوبة بين أحاديث السنة والشيعة الفقيه الشهير الشيخ نجم الدين جعفر المعروف باسم «**المحقق الحِلِّي**» (المتوفى عام ٦٧٦ هـ ق)، والذي يقول في كتابه «**المعتبر**» ما نصه:

"أفرط الحشوية في العمل بخبر الواحد حتى انقادوا لكل خبر وما فطنوا ما تحته من التناقض، فإن من جملة الأخبار قول النبي ﷺ: ستكثر بعدي القالَّة عَلَيَّ. وقول الصادق ـ عليه السلام ـ : إن لكل رجل منا رجلاً يكذب عليه"[٣].

ويقول المحدث الملا محمد باقر المجلسي (المتوفى عام ١١١٠ هـ.ق.) في المجلد السابع من موسوعته الحديثية الضخمة «**بحار الأنوار**» ما نصُّه:

"اعلم أن الغلوّ في النبيّ والأئمة عليهم السلام إنما يكون بالقول بألوهيتهم أو بكونهم شركاء الله تعالى في المعبودية أو في الخلق والرزق أو أن الله تعالى حل فيهم أو اتحد بهم أو أنهم يعلمون الغيب بغير وحي أو إلهام من الله تعالى أو بالقول في الأئمة عليهم السلام إنهم كانوا أنبياء أو القول بتناسخ أرواح بعضهم إلى بعض أو القول بأن معرفتهم تغني عن جميع الطاعات ولا تكليف معها بترك المعاصي. والقول بكلٍّ منها إلحادٌ وكفرٌ وخروجٌ عن الدين كما دلَّت عليه الأدلّة العقلية والآيات والأخبار السالفة وغيرها.

---

(١) مدير شانه چي، «**علم الحديث**»، نشر جامعة مشهد، ص٦٤.

(٢) **عدة الأصول**، "فصل في أن الأخبار المروية فيها ما هو كذب والطريق الذي يعلم به ذلك"، طبع قم، ص ٢٧٦.

(٣) **المعتبر**، طبعة حجرية، ص ٦.

وقد عرفت أن الأئمّة عليهم السلام تبرّؤُوا منهم وحكموا بكفرهم وأمروا بقتلهم، وإنْ قَرَعَ سمعَك شيءٌ من الأخبار الموهمة لشيءٍ من ذلك فهي إما مؤوَّلة أو هي من مفتريات الغلاة."[١].

ومن كبار الفقهاء المتأخرين، يقول العلامة الأصولي الشيخ الأنصاري في كتابه الأصولي: «**فرائد الأصول**» ما نصُّه:

"**إن المقصود من عرض الخبر على الكتاب والسنَّة هو في غير معلوم الصدور**[٢]، **(وقد جاء) تعليلُ العرضِ في بعض الأخبار بوجود الأخبار المكذوبة في أخبار الإمامية**"[٣].

ما اقتبسناه من أقوال هؤلاء النفر من كبار المحدثين والمتكلمين والفقهاء الإمامية يُغنينا عن نقل أقوال بقيتهم، وإلا فإن كثيراً من أساطين العلماء أمثال **الشهيد الثاني** في كتابه «**شرح الدراية**» والشيخ **بهاء الدين العاملي** في كتابه «**الأربعين**» وغيرهما من أكابر علماء الشيعة الإمامية متفقون على وجود عديد من الأحاديث الموضوعة والأخبار المكذوبة ضمن روايات الإمامية.

(١) **بحار الأنوار**، الطبعة الجديدة، نشر دار الكتب الإسلامية، ج ٢٥، ص ٣٤٦.

(٢) أي ليس المقصود من الأخبار الواجب عرضها الأخبار المتواترة والقطعيَّة، بل أخبار الآحاد الظنية.

(٣) الشيخ الأنصاري، **فرائد الأصول**، الطبعة الحجرية، ص ٦٣.

المبحث ٣:

الدوافع لِوَضْع الحديث

تختلف الدوافع التي دفعت بعض الوضَّاعين إلى وضع الحديث ضمن أحاديث أهل السنة، عن تلك التي دفعت بعض الغلاة إلى وضع الحديث ضمن روايات الشيعة، وأحياناً تتفق الدوافع.

لما كان أهل السنة قد امتلكوا زمام الحكم، وكانت الخلافة بأيديهم، فإن أحد أسباب وضع الحديث لدى الوضّاعين من بينهم كان التقرُّب إلى الخلفاء والأمراء والتزلُّف إلى أولي الأمر، ومثالٌ على ذلك ما ذكره "**الخطيب البغدادي**" (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ ق) في كتابه «**تاريخ بغداد**» بسنده أن أبا البختري وهْب بن وَهْب القُرَشِيّ دخل على خليفة زمانه هارون الرشيد وهو (أي أبو البختري) قاض، وهارون إذ ذاك يطيِّرُ الحمام، فقال (أي هارون): هل تحفظ في هذا شيئاً؟ فقال أبو البختري فوراً: "**حدثني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى اللهُ عليه وسلَّم كان يطير الحمام!**". فنظر إليه الرشيد (بغضب) وقال: "**اخرُج عنِّي!**" (وبعد خروجه قال): "**لولا أنه رجل من قريش لعزلته**"[1].

من الواضح أن ذلك القاضي الطمَّاع والكاذب أقدم على وضع ذلك الحديث فوراً لتأييدِ عمل الخليفة وإرضاءً لِهَواه، يريد أن يتقرَّب بذلك إليه. أما بالنسبة إلى الشيعة فلم يكن هناك مجال لقيام بعض الكاذبين من بينهم بوضع الحديث لذلك الغرض، لأنه باستثناء السنوات القليلة من خلافة أمير المؤمنين عليٍّ عليه السلام والأشهر المعدودة من حكومة ابنه الإمام الحسن عليه السلام، فإن السلطة السياسية قد خرجت من يد أئمة أهل البيت (ع)، هذا علاوة على أن عليّاً عليه السلام وأبناءَه الكرام كانوا أعلى مقاماً وأغنى جانباً من أن يفكر واضعو الحديث الكذابون بأن يختلقوا الأحاديث إرضاءً لهم أو تقرُّباً إليهم. ومع ذلك، كان هناك أحياناً في عصر الأئمة الهداة (ع) أشخاصٌ منحرفون وطلاّب جاه

---

(١) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ترجمة أبي البختري وهْب بن وَهْب القُرَشِيّ، ج١٣، ص ٤٨٤.

يتقرّبون منهم لكي ينالوا عن طريق رواية الحديث عنهم حظوة ومقاماً لدى أتباعهم. مثل هؤلاء، كانوا عادة يحرّفون أقوال الأئمة (ع) أو يفسرون أقوالهم تفسيراً يناسب مصالحهم، كما روى الكشيّ في كتابه «**الرجال**» أن الإمام الصادق عليه السلام قال لفيض بن المختار:

"**يَا فَيْضُ إِنَّ النَّاسَ أُوْلِعُوا بِالْكَذِبِ عَلَيْنَا. إِنَّ اللهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ لَا يُرِيدُ مِنْهُمْ غَيْرَهُ، وَإِنِّي أُحَدِّثُ أَحَدَهُمْ بِالْحَدِيثِ فَلَا يَخْرُجُ مِنْ عِنْدِي حَتَّى يَتَأَوَّلَهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَا يَطْلُبُونَ بِحَدِيثِنَا وَبِحُبِّنَا مَا عِنْدَ اللهِ وَإِنَّمَا يَطْلُبُونَ الدُّنْيَا وَكُلٌّ يُحِبُّ أَنْ يُدْعَى رَأْساً**"[1].

ولكي نعرف كيف كان طلاب الدنيا أولئك يتأولون أحاديث الأئمة عليهم السلام على غير تأويلها ويفسرونها حسب هواهم، من المناسب أن ننتبه إلى هذه الرواية التي يرويها أبو جعفر الكُلَيْنِيّ (المتوفى سنة ٣٢٨ أو ٣٢٩ هـ ق) في كتابه أصول الكافي، حيث أورد بإسناده عن محمد بن مارد أنه قال:

"**قُلْتُ لأَبِي عَبْدِ الله عليه السلام: حَدِيثٌ رُوِيَ لَنَا أَنَّكَ قُلْتَ: إِذَا عَرَفْتَ فَاعْمَلْ مَا شِئْتَ! فَقَالَ: قَدْ قُلْتُ ذَلِكَ. قَالَ قُلْتُ: وَإِنْ زَنَوْا أَوْ سَرَقُوا أَوْ شَرِبُوا الخَمْرَ؟! فَقَالَ لِي: إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ. وَاللهِ مَا أَنْصَفُونَا أَنْ نَكُونَ أُخِذْنَا بِالْعَمَلِ وَوُضِعَ عَنْهُمْ، إِنَّمَا قُلْتُ: إِذَا عَرَفْتَ فَاعْمَلْ مَا شِئْتَ مِنْ قَلِيلِ الْخَيْرِ وكَثِيرِهِ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ مِنْكَ**".

إذا وضعنا حب الجاه والرئاسة جانباً فإن أسوأ الدوافع والعلل الأخرى لوضع الحديث والافتراء على الأئمة عليهم السلام كان الغلو بحقهم أو معاداتهم، وذلك كما ذكره الشيخ الصدوق في كتابه «**عيون أخبار الرضا**» نقلاً عن الإمام الرضا عليه السلام أنه قال لإبراهيم بن أبي محمود:

"**إِنَّ مُخَالِفِينَا وَضَعُوا أَخْبَاراً فِي فَضَائِلِنَا وَجَعَلُوهَا عَلَى أَقْسَامٍ ثَلَاثَةٍ: أَحَدُهَا الْغُلُوُّ وَثَانِيهَا التَّقْصِيرُ فِي أَمْرِنَا وَثَالِثُهَا التَّصْرِيحُ بِمَثَالِبِ أَعْدَائِنَا فَإِذَا سَمِعَ النَّاسُ الْغُلُوَّ فِينَا كَفَّرُوا شِيعَتَنَا وَنَسَبُوهُمْ إِلَى الْقَوْلِ بِرُبُوبِيَّتِنَا، وَإِذَا سَمِعُوا التَّقْصِيرَ اعْتَقَدُوهُ فِينَا، وَإِذَا سَمِعُوا مَثَالِبَ أَعْدَائِنَا بِأَسْمَائِهِمْ ثَلَبُونَا بِأَسْمَائِنَا وَقَدْ قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ**: ﴿وَلَا تَسُبُّواْ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّواْ ٱللَّهَ عَدۡوَۢا بِغَيۡرِ عِلۡمٖۗ﴾ [الأنعام: ١٠٨] "[2].

---

(١) **رجال الكشّيّ**، ص١٢٤، (وقارن ذلك بما جاء في كتاب **فرائد الأصول** للشيخ الأنصاري، ص٨٧).

(٢) **عيون أخبار الرضا**، ص١٦٩.

من هذه الأنواع الثلاثة، للروايات الموضوعة التي كان يفتريها مخالفو الأئمة عليهم السلام، عليهم حسب ما تفضّل به الإمام الرضا عليه السلام، فإن روايات «**التقصير**» لا توجد اليوم في كتب الحديث الشيعية إلا قليلاً جداً، ولكن للأسف فإن أحاديث النمطين التاليين أي أحاديث الغلوّ ولعن الآخرين بأسمائهم وأوصافهم! توجد بكثرة بين الأحاديث، ما يستدعي مواجهتها بكل حذر وانتباه وإنقاذ الجيل المعاصر وجيل المستقبل من أضرارها وآفاتها.

ومن الدوافع الأخرى لوضع الحديث الحماسُ الزائدُ تجاه العبادات والأعمال الدينية. ولعل هذا الدافع يثير العجب إذ كيف يسوِّغ شخص متدين لنفسه الكذب على رسول الله؟! بيد أنه مع الأسف الشديد فإن هذا الدافع كان له أثر واضح في وضع كثير من الأحاديث لدى السنة والشيعة.

جاء في كتب أهل السنة أن شخصاً يُدعى نوح بن مريم المَرْوَزي (المتوفى سنة ١٧٣ هـ ق) سُئل من أين لك كل تلك الأحاديث التي ترويها عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورةً سورةً وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟ فقال:

"**إني رأيتُ الناسَ قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي ابن إسحاق، فوضعت هذا الحديث حسبةً!**"[١].

ويقول الشهيد الثاني (الشيخ زين الدين العاملي):

"... **وكل من أودع هذه الأحاديث تفسيره كالواحدي والثعلبي والزمخشري فقد أخطأ في ذلك، ولعلَّهم لم يطّلعوا على وضعه، مع أن جماعة من العلماء قد نبَّهوا عليه..**"[٢].

وأنا أضيف إن هذه الأحاديث وجدت طريقها للأسف إلى تفاسير الشيعة مثل تفسير «**التبيان**» للشيخ الطوسي، وتفسير «**مجمع البيان**» للشيخ **الطبرسي** وتفسير «**روض الجِنان وروح الجَنان**» للشيخ **أبي الفتوح الرازي**، رغم أن واضع هذه الأحاديث اعترف بوضعها وكان كما ينقل الشهيد الثاني وغيره أحد المتصوّفة بِعبّادان![٣].

---

(١) انظر بدر الدين الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، طبع مصر، ج١، ص٤٣٢، وجلال الدين السيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، طبع مصر، الجزء الأول.

(٢) زين الدين العاملي، **الدراية في علم مصطلح الحديث**، ط٣، قم: مكتبة المفيد، ١٤٠٩ هـ. ق.، ص٥٧.

(٣) **الدراية**، ص٥٧.

ولقد نسبوا تلك الأحاديث الموضوعة إلى الصحابي الجليل أبي بن كعب رضي الله عنه ونسبوا إليه أنه سمعها من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم!.

وإذا كان نوح بن مريم وأمثاله قد وضعوا أمثال تلك الأحاديث في أوساط أهل السنة وسرت منهم إلى كتب الشيعة، فإن هناك أحاديث أيضاً وضعها الـمُغْرِضون من الشيعة ظناً منهم أنهم سيشجِّعون الشيعة من خلالها على إحياء السنة ومخالفة البدعة! ومن جملتها ذلك الحديث الذي ورد في تفسير «**منهج الصادقين**» تأليف «**الملا فتح الله الكاشاني**» (المتوفى سنة ٩٧٧ هـ ق) والذي نسب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوله:

"**من تمتَّع[1] مرَّةً كان درجته كدرجة الحسين، ومن تمتَّع مرتين فدرجته درجة الحسن ومن تمتَّع ثلاث مرات كان درجته كدرجة علي بن أبي طالب ومن تمتَّع أربع مرات فدرجته كدرجتي!!**"[2].

هل هناك أبشع من هذا العمل أن يقوم شخص بافتراء مثل هذا الكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بحجة ترغيب الشيعة بالمتعة؟ ألم يقل الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم:

"**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**"!؟[3].

ولعلّ عذر من أورد مثل هذا الحديث الأخير في تفسيره أنه لم يكن هو الذي رواه عن رسول الله بل نقله عمن رواه عنه، وأن العهدة على الراوي. ولكن هذا ليس بعذر مقبول لأنه، طبقاً لما جاء في رواية الشيعة والسنة، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال الإمام الصادق عليه السلام أيضاً:

"**كَفَى بِالْمَرءِ كَذِباً أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ ما سَمِعَ**"[4]!

وكان هناك فريق آخر في أوساط أهل السنة يُدعى «**المرتزقة**» كانوا يضعون الحديث ويقرؤونه على الناس ليأخذوا منهم الأجر، وكانوا أحياناً يضعون أحاديث عجيبة. وننقل في هذا الصدد القصة الطريفة التالية التي يرويها **ابن الجوزي** البغدادي الحنبلي في كتابه «**الموضوعات**»، فيقول:

"... صلى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين في مسجد الرصافة فقام بين أيديهم قصاص فقال حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قالا حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

---

(١) المقصود بمن تمتع أي من تزوج زواج المتعة الذي يرى الإمامية حِلِّيَّته في حين يرى سائر المسلمين تحريمه.

(٢) **تفسير منهج الصادقين**، طبع طهران، ذيل الآية ٢٤ من سورة النساء.

(٣) **نهج البلاغة**، الخطبة ٢١٠، و**أصول الكافي**، ج١، ص٦٢.

(٤) **سفينة البحار**، الجزء الثاني، ص ٦٧٦، و**صحيح مسلم**، الجزء الأول، ص ١٠.

"من قال لا إله إلا الله خلق الله كل كلمة منها طيراً منقاره من ذهب وريشه من مرجان" وأخذ في قصة نحو عشرين ورقة، فجعل أحمد بن حنبل ينظر إلى يحيى بن معين ويحيى ينظر إلى أحمد، فقال له: أنت حدثته بهذا!، فقال: والله ما سمعت بهذا إلا الساعة!، فلما فرغ من قصصه وأخذ القطيعات، ثم قعد ينتظر بقيتها، قال له يحيى بن معين بيده تعال، فجاء متوهماً النوال، فقال له يحيى من حدثك بهذا الحديث؟ فقال: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، فقال أنا يحيى بن معين وهذا أحمد بن حنبل ما سمعنا بهذا قط في حديث رسول الله ﷺ!!، فإن كان لابد والكذب فعلى غيرنا. فقال له: أنت يحيى بن معين؟ قال: نعم، قال: لم أزل أسمع أن يحيى بن معين أحمق ما تحقَّقته إلا الساعة، قال له يحيى كيف علمت أني أحمق؟ قال كأن ليس في الدنيا يحيى بن معين وأحمد بن حنبل غيركما، قد كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، فوضع أحمد كمه على وجهه، وقال: دعه يقوم. فقام كالمستهزئ بهما!!"[١].

ويُستَفاد من أحاديث الشيعة القديمة أن «**المرتزقة**» كانوا موجودين أيضاً بين أوساط الإمامية مما حدا بالأئمة عليهم السلام أن يُحذّروا كلَّ مَنْ يسترزق من رواية حديثهم، كما روى الشيخ الكُلَيْني في أصول الكافي عن الإمام الصادق عليه السلام قوله:

"**مَنْ أَرَادَ الحَدِيثَ لِمَنْفَعَةِ الدُّنْيَا لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي الآخِرَةِ نَصِيبٌ**"[٢].

وكذلك روى الشيخ الكُلَيْني عن الإمام الباقر عليه السلام أنه قال لأبي ربيع الشامي:

"**وَيْحَكَ يَا أَبَا الرَّبِيعِ! لا تَطْلُبَنَّ الرِّئَاسَةَ وَلا تَكُنْ ذنباً**[٣] **وَلا تَأْكُلْ بِنَا النَّاسَ فَيُفْقِرَكَ اللهُ وَلا تَقُلْ فِينَا مَا لا نَقُولُ فِي أَنْفُسِنَا فَإِنَّكَ مَوْقُوفٌ وَمَسْئُولٌ...**"[٤].

ويروي المحدِّث المشهور **الحسن بن شعبة الحرّاني** (من علماء القرن الهجري الرابع) في كتابه «**تحف العقول عن آل الرسول**» عن الإمام الصادق عليه السلام قوله:

---

(١) عبد الرحمن بن الجوزي، **الموضوعات**، ج١، ص٤٦، ونور الدين علي القاري، **الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة**، طبع بيروت، ص٥٤-٥٥.

(٢) **الأصول من الكافي**، ج١، ص٤٦.

(٣) في النسخ القديمة من أصول الكافي جاءت هذه الكلمة ((ذئباً)) بدل ((ذنباً)).

(٤) **الأصول من الكافي**، ج٢، ص٢٩٨. (وهذه الجملة نفسها أوردها الكُلَيْني في الكافي من قول الإمام الباقر عليه السلام لأبي النعمان، انظر: ج٢، ص٣٣٨).

"... **فرقةٌ أحبّونا وسمعوا كلامنا ولم يقصِّرُوا عن فِعْلِنا ليستأكلوا الناس بنا فيملأ اللهُ بطونهم ناراً...**"[١].

وروى الشيخ أبو عمرو الكشّيّ في رجاله عن الإمام علي بن الحسين عليه السلام أنه قال للقاسم بن عوف:

"**إياك أن تَستَأكِلَ بنا!...**"[٢].

فمما لا شك فيه أن جماعة «**المرتزقة**» هؤلاء كانوا يضعون الأحاديث وينسبونها إلى الأئمة عليهم السلام لجذب الزبائن، خاصة في الأخبار المتعلقة بشهادة سيد الشهداء الإمام أبي عبد الله الحسين سلام الله عليه الذي تحولت قصة شهادته المفجعة إلى وسيلة لارتزاق بعض الناس وتأمين معاشهم، وكما قال المحدِّث الشهير **الميرزا حسين النوري** (المتوفى سنة ١٣٢٠ هـ) في كتابه «**اللؤلؤ والمرجان**» (الذي ينتقد فيه قراءة التعازي):

"الظاهر أن بعض قرَّاء المراثي اتبعوا ذلك الشيخ الصوفي العبَّاداني. لكنَّ ذلك الشيخ توهم التقرُّب إلى الله بقيامه بوضع ذلك الحديث نظراً إلى إعراض الناس عن القرآن، ولم يكن يسعى لجلب النفع لنفسه، أما هؤلاء الجماعة فإنهم يأتون في كل منبر بجديد!" [٣].

وإذا وصلنا إلى هنا فقد آن الأوان لفحص ودراسة كتب الحديث والرواية الإمامية وبيان نماذج الأحاديث الباطلة والموضوعة الموجودة في كلٍّ منها.

(١) ابن شعبة الحرّاني، **تحف العقول**، طبع طهران، ص٥٥٤.

(٢) **رجال الكشّيّ**، طبع كربلاء، ص١١٤.

(٣) حسين بن محمد تقي النوري المازندراني الطبرسي، «**اللؤلؤ والمرجان**»، الطبعة الحجرية، ص١٢٣.

المبحث ٤:

الشيخ الكُلَيْنِي وكتاب الكافي

يُعْتَبَرُ أبو جعفر محمد بن يعقوب الكُلَيْنِي (المتوفى سنة ٣٢٩ هـ ق) من قدماء الإمامية ومن الأجلاء والمحدّثين المشهورين لدى الشيعة.

يقول النجاشِيّ –الرِّجالي الشيعي الشهير– عنه: «**شيخ أصحابنا في وقته بالريّ**»[١].

ويقول الشيخ أبو جعفر الطوسي بحقّه: «**ثِقَةٌ عالمٌ بالأخبار**»[٢].

كما يقول ابن طاووس بشأنه: «**الشيخ المتفق على ثقته وأمانته محمد بن يعقوب الكُلَيْني**»[٣].

ويكتب الشيخ محمد باقر المجلسي عنه قائلاً: «**مقبول طوائف الأنام، ممدوح الخاصّ والعامّ، محمد بن يعقوب الكُلَيْني**»[٤].

وخلاصة الكلام إن جميع علماء الشيعة الإمامية الكبار قد وثَّقوا الكُلَيْنيّ مؤلف «**كتاب الكافي**» وشهدوا له بالأمانة والحفظ وأداء الحديث، كما أنهم جميعاً أثنَوْا على كتابه «**الكافي**» الذي جعله في ثلاثة أقسام (الأصول، والفروع، والروضة). ومثالاً على ذلك قال **الشيخ المفيد** عن هذا الكتاب:

"**الكافي، وهو من أجلِّ كتب الشيعة وأكثرها فائدةً**"[٥].

وقال عنه **الشهيد الأول**: "**كتاب الكافي في الحديث الذي لم يَعْمَلِ الإمامية مثله**"[٦].

---

(١) **رجال النجاشِيّ**، ص ٢٦٦.

(٢) الشيخ أبو جعفر الطوسي، **الفهرست**، ص ١٣٥.

(٣) ابن طاووس، **كشف المحجَّة**، ص ١٥٨.

(٤) المجلسي، **مرآة العقول**، ج١، ص٣.

(٥) الشيخ المفيد، **تصحيح الاعتقاد**، ص ٢٧.

(٦) المجلسي، **بحار الأنوار**، ج ٢٥، ص ٦٧.

و وصفه **المحقق الكركي** بمثل هذه العبارة فقال عنه: "**الكتاب الكبير في الحديث المسَمَّى بالكافي الذي لم يُعْمَل مثله**"(١).

وقال عنه الفيض الكاشاني: "**الكافي.... أشرفها وأوثقها وأتمّها وأجمعها**"(٢).

وأخيراً قال محمد باقر المجلسي في وصفه: "**كتاب الكافي... أَضْبَطُ الأصول وأجمعُها وأحْسَنُ مؤلَّفات الفرقة الناجية وأعظمها**"(٣).

علاوة على مديح كبار علماء الإمامية لكتاب الكافي وثنائهم عليه، فإن صاحب الكتاب نفسه أي الكليني أثنى على كتابه في مقدمته عليه وصرَّح بصحَّة جميع محتوياته وقال مخاطباً الشخص الذي طلب منه تأليف مثل هذا الكتاب:

"**قلت إنك تحب أن يكون عندك كتابٌ كافٍ يجمع فيه مِن جميع فنون علم الدين ما يكتفي به المتعلم ويرجع إليه المسترشد ويأخذ منه من يريد علم الدين والعمل به بالآثار الصحيحة عن الصادقين ـ عليهم السلام ـ والسنن القائمة التي عليها العمل وبها يؤدَّى فرض الله ـ عزَّ وجلَّ ـ وسنَّة نبيِّه ـ صلى الله عليه وآله ـ. وقد يسَّر الله وله الحمد تأليف ما سألت**"(٤).

ولكن رغم كل ما ذُكِر، فإن كتاب الكافي، مع اشتماله على كثير من الروايات والأحاديث الصحيحة والمفيدة، لم يخلُ أيضاً من الأخبار الباطلة وغير الصحيحة(٥).

و سنقوم فيما يلي بإيراد نماذج من تلك الآثار غير الصحيحة ونضعها أمام أنظار القرَّاء الكرام، ونلفت إليها بشكل خاص نظر المحقّقين المحترمين.

---

(١) **بحار الأنوار**، ج ٢٥، ص ٦٧.

(٢) الفيض الكاشاني، **الوافي**، ج١، ص ٦.

(٣) المجلسي، **مرآة العقول**، ج١، ص، ٣.

(٤) مقدمة "**الأصول من الكافي**"، طبع طهران: دار الكتب الإسلامية، ج ١، ص ٨- ٩.

(٥) وعلة هذا الأمر أن أحاديث الكافي وسائر كتب الحديث الإمامية الأساسية أي كتاب «**من لا يحضره الفقيه**» و«**الاستبصار**» و«**التهذيب**»، إنما نقلت عن كتب وأجزاء سابقة أطلق عليها اسم «**الأصول الأربعمئة**»، وتلك الأجزاء والكتب لم تكن جميعها قطعية الصدور ومصونة من النقد، وفي هذا الموضوع يقول العلامة الوحيد البهبهاني في تعليقاته على كتاب «**منهج المقال**»: "يظهر مما في فهرست الشيخ (أي الشيخ الطوسي) رحمه اللهُ، منضمّاً إلى ما في التهذيب أن الأصول لم تكن قطعيَّة عند القدماء". (انظر **التعليق على منهج المقال**، الطبعة الحجرية، ص ٨، والذي طبع ضمن كتاب «**منهج المقال في علم الرجال**» للاسترآبادي.

ولكن قبل نقد أحاديث الكافي نرى لزاماً علينا أن نذكِّر أنه خلافاً لما يظنه الأشخاص قليلو الاطلاع والمعرفة، فإن أحاديث الكافي ليست قطعية الصدور لدى أعلام الشيعة الإمامية، إلى الحد الذي جعل محمد باقر المجلسي في كتابه «**مرآة العقول**» يضعّف كثيراً من روايات الكافي (من ناحية سندها ومن ناحية رواتها).

لذا يجب ألّا يثير نقد بعض روايات الكافي أيَّ تعجُّبٍ أو استنكارٍ.

المبحث ٥:

نقد أحاديث الشيخ الكليني

١) ينقسم كتاب الكافي – كما أسلفنا – إلى ثلاثة أقسام: الأصول والفروع والروضة، وقد طُبِعَت هذه الأقسام جميعها وأصبحت في متناول الأيدي. وثمَّة باب في كتاب أصول الكافي عنوانه: «**باب النهي عن الإشراف على قبر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ**»، ولم يُرْوَ تحته إلا حديثٌ واحدٌ فقط،، مما يعني أن الكُلَيْنِي عقد ذلك العنوان – الذي هو في الحقيقة فتواه – اعتماداً على ذلك الحديث الواحد. ولكن ذلك الحديث بعيد عن العقل جدّاً إلى درجة أوقعت جميع شُرَّاح الحديث في بلبلة وحيرة! وفيما يلي سند الحديث ومتنه:

"**كُنْتُ بِالْمَدِينَةِ وَسَقْفُ الْمَسْجِدِ الَّذِي يُشْرِفُ عَلَى الْقَبْرِ قَدْ سَقَطَ وَالْفَعَلَةُ يَصْعَدُونَ وَيَنْزِلُونَ وَنَحْنُ جَمَاعَةٌ فَقُلْتُ لأَصْحَابِنَا مَنْ مِنْكُمْ لَهُ مَوْعِدٌ يَدْخُلُ عَلَى أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام اللَّيْلَةَ فَقَالَ مِهْرَانُ بْنُ أَبِي نَصْرٍ أَنَا وَقَالَ إِسْمَاعِيلُبن عَمَّارِ الصيْرَفِيُّ أنا. قُلنَا لهما: سَلاه عَنْ الصُّعُودِ لِنُشْرِفَ عَلَى قَبْرِ النبِيِّ – صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ – فلمّا كان من الغد لقيناهما فاجتمعنا جميعاً فقال إسماعيل قد سألنا لَكُمْ عَمَّا ذَكَرْتُمْ، فَقَالَ: مَا أُحِبُّ لأَحَدٍ مِنْهُمْ أَنْ يَعْلُوَ فَوْقَهُ وَلا آمَنُهُ أَنْ يَرَى شَيْئاً يَذْهَبُ مِنْهُ بَصَرُهُ أَوْ يَرَاهُ قَائِماً يُصَلِّي أَوْ يَرَاهُ مَعَ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ صلى الله عليه وآله وسلم!**"[1].

هذا الحديث باطلٌ متناً وساقطٌ سنداً للأسباب التالية:

١ – إن "**جعفر بن المثنى**" المشهور بالخطيب، كان معاصراً للإمام الرضا عليه السلام ولم يعِشْ أبداً في زمن الإمام جعفر الصادق عليه السلام !! كما ذكر ذلك المجلسي في كتابه «**مرآة العقول**» فقال: "**فإنَّ جعفرَ بن المثنَّى من أصحاب الرضا عليه السلام ولم يدرك زمن الصادق عليه السلام**.".

---

(١) **الأصول من الكافي**، ج١، ص ٤٥٢، وقارن بما جاء في كتاب ترجمة أصول الكافي ج٢، ص ٣٤٦، بقلم جواد مصطفوي، نشر: انتشارات إسلامية علميَّة.

٢- إن "**جعفر بن المثنى**" كان واقفيَّ المذهب[١]، ولم يوثِّقْه رجاليُّو الشيعة على الإطلاق. فهذا مثلاً المامَقانِيّ يقول عنه في كتابه الرجالي «**تنقيح المقال**»: "**هذا واقِفِيٌّ لم يُوَثَّق!**"[٢].

٣- إذا كان المقصود من رؤية رسول الله ﷺ رؤية جسمه تحت التراب فهذا لم يكن ممكناً، وإذا كان المقصود رؤية روح النبي الأكرم ﷺ، فإن الروح لا تُرَى، وإلا فإن جميع العمَّال الذين كانوا يُشْرِفون على قبر النبي الأكرم لأجل تعمير سقف المسجد الذي سقط، يجب أن يكونوا قد رأوا روح النبي ﷺ وزوجته وبالتالي أصبحوا عمياناً!.

٤- إذا كان كلُّ شخص يشرف على قبر النبي وينظر إليه يواجه خطر الإصابة بالعمى فلماذا لم يَنْهَ رسولُ الله ﷺ عن هذا الأمر، وينقذ أمته من احتمال وقوع هذا الأذى والضرر الفادح بهم؟!

٢) يروي الشيخ الكليني روايةً عجيبةً أخرى في «**باب مولد النبي ﷺ**»:

"**مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ الله عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الثَّقَفِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُعَلَّى عَنْ أَخِيهِ مُحَمَّدٍ عَنْ دُرُسْتَ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام قَالَ: لما وُلِدَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَثَ أَيَّاماً لَيْسَ لَهُ لَبَنٌ فَأَلْقَاهُ أَبُو طَالِبٍ عَلَى ثَدْيِ نَفْسِهِ فَأَنْزَلَ اللهُ فِيهِ لَبَناً فَرَضَعَ مِنْهُ أَيَّاماً حَتَّى وَقَعَ أَبُو طَالِبٍ عَلَى حَلِيمَةَ السَّعْدِيَّةِ فَدَفَعَهُ إِلَيْهَا**"[٣].

هذه الرواية أيضاً مخدوشة سنداً ومتناً. ومن المحتمل أن راويها الجاهل أقدم على اختراع مثل هذه الأسطورة الكاذبة لكي يثبت نسبَ قرابةٍ رضاعيّةٍ بين النبيّ وعليّ! ولنا أن نتساءل ما الداعي لإجراء الحليب من ثديي أبي طالب لابن أخيه؟ ألم يكن من الممكن مثلاً أن يخلق الله هذا الحليب في ثدي امرأة أبي طالب الشابة فاطمة بنت أسد؟ وهي المرأة الكريمة والحنونة التي أخذت على عاتقها رعاية محمَّدٍ ﷺ في بيت أبي طالب وربَّتْهُ وأحبَّتْهُ كابْنِهَا.

هذا وحالُ بعضُ رواةِ هذه الرواية مثلُ حالِ مَتْنِها، فهم أشخاصٌ مجهولون ومطعونٌ بهم. فمثلاً قال علماء الرجال عن «**علي بن المُعلَّى**»: «**فهو مجهول الحال!**»[٤]. وكذلك قال علماء الرجال بشأن

---

(١) «**الواقفيَّةُ**» كانوا فرقةً من الشيعة قالوا بإمامة سبعة أئمة فقط، أي من الإمام عليّ بن أبي طالب حتى الإمام موسى الكاظم عليهم السلام، فلم يؤمنوا بإمامة الإمام الرضا ولا من بعده من الأئمة، بل اعتبروهم من علماء الأمة الفضلاء فحسب.

(٢) المامَقانِيّ، **تنقيح المقال في علم الرجال**، الطبعة الحجرية، ج١، ص ٢٢٠.

(٣) **الأصول من الكافي**، ج١، ص ٤٤٨، وقارن بما جاء في كتاب ترجمة أصول الكافي ج٢، ص٣٣٩.

(٤) **تنقيح المقال**، ج١، ص٣١٠.

«**دُرُسْتَ بن أبي منصور**»: «**كان واقفيّاً**»[١]. ومن الواضح إنه لا يمكن لشخص حكيم وعاقل أن يروي مثل هذه الأخبار.

٣) ويروي الشيخ الكُلَيني في الباب المذكور ذاته أي «**باب مولد النبي**» في «**أصول الكافي**» روايةً أخرى عن معراج رسول الله ﷺ اُعتُبِرَت رواية غير موثَّقة لا سنداً ولا متناً. وهي الرواية التالية:

"**عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوْهَرِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ قَالَ: سَأَلَ أَبُو بَصِيرٍ أَبَا عَبْدِ الله عليه السلام وَأَنَا حَاضِرٌ فَقَالَ: جُعِلْتُ فِدَاكَ كَمْ عُرِجَ بِرَسُولِ الله ﷺ؟ فَقَالَ: مَرَّتَيْنِ. فَأَوْقَفَهُ جَبْرَئِيلُ مَوْقِفاً، فَقَالَ لَهُ: مَكَانَكَ يَا مُحَمَّدُ! فَلَقَدْ وَقَفْتَ مَوْقِفاً مَا وَقَفَهُ مَلَكٌ قَطُّ وَلا نَبِيٌّ، إِنَّ رَبَّكَ يُصَلِّي! فَقَالَ يَا جَبْرَئِيلُ وكَيْفَ يُصَلِّي؟! قَالَ: يَقُولُ: سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ، أَنَا رَبُّ الْمَلائِكَةِ وَالرُّوحِ، سَبَقَتْ رَحْمَتِي غَضَبِي، فَقَالَ: اللَّهُمَّ عَفْوَكَ عَفْوَكَ. قَالَ: وَكَانَ كَمَا قَالَ اللهُ: قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنى**... الحديث"[٢].

أحد رواة هذا الخبر «**قاسم بن محمد الجوهري**»، قال عنه العلامة المامقانيّ ـ الرجاليّ الشيعي المعروف ـ ما نصه:

"**فالرجل إما واقفيّ غير موثَّق أو مجهول الحال، وقد ردّ جمع من الفقهاء روايته، منهم المحقِّق في المعتبر**"[٣].

أما متن الرواية فهو معلولٌ من عدة أوجه. **الأول** أن ظاهر هذه الرواية أن الله سبحانه وتعالى محصور بمكان محدَّد، مع أن الله تعالى لا يمكن أبداً أن يكون مُحاطاً ضمن مكان لأنه كما ينص القرآن الكريم: ﴿أَلَآ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَيۡءٖ مُّحِيطُۢ ٥٤﴾ [فصلت: ٥٤]. **وثانياً**: إن القول بأن الله تعالى يصلِّي (!) قول غير معقول وخرافي. **وثالثاً**: إن آية ﴿فَكَانَ قَابَ قَوۡسَيۡنِ أَوۡ أَدۡنَىٰ ٩﴾ [النجم: ٩] إنما تتكلم عن المسافة بين ملاك الوحي والنبي ﷺ وليس بين النبي واللهُ عز وجل!! كما يدل على ذلك سياق الآيات الكريمة التي جاء فيها: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلۡقُوَىٰ ٥ ذُو مِرَّةٖ فَٱسۡتَوَىٰ ٦ وَهُوَ بِٱلۡأُفُقِ ٱلۡأَعۡلَىٰ ٧ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ٨ فَكَانَ قَابَ قَوۡسَيۡنِ أَوۡ أَدۡنَىٰ ٩﴾ [النجم: ٥-٩].

---

(١) المصدر السابق، ج١، ص٤١٧.

(٢) الأصول من الكافي، ج١، ص٤٤٢، وقارن بما جاء في ترجمة أصول الكافي، ج٢، ص٣٢٩.

(٣) تنقيح المقال، ج ٢، ص ٢٤ (من أبواب القاف).

وبناءً عليه، فإن التفسير الذي جاء في هذه الرواية لا يتفق مع القرآن، وهذا وحده كافٍ لزوال الثقة بها.

٤) ويروي الكُلَيْنِي في «**أصول الكافي**» «**باب ما عند الأئمّة من سلاح رسول الله ومتاعه**» قصّةَ حِمارٍ باسم «**عُفَيْر**»، وينقل حادثةً مضحكةً عن هذا الحِمار دون أن يورد لها سنداً، فيقول:

"**رُوِيَ أن أمير المؤمنين عليه السلام قال: إن ذلك الحمار كَلَّمَ رسولَ الله صلى الله عليه وآله فَقَالَ: بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي إِنَّ أَبِي حَدَّثَنِي عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ مَعَ نُوحٍ فِي السَّفِينَةِ فَقَامَ إِلَيْهِ نُوحٌ فَمَسَحَ عَلَى كَفَلِهِ ثُمَّ قَالَ: يَخْرُجُ مِنْ صُلْبِ هَذَا الْحِمَارِ حِمَارٌ يَرْكَبُهُ سَيِّدُ النَّبِيِّينَ وَخَاتَمُهُمْ، فَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَنِي ذَلِكَ الْحِمَارَ!**"[(١)].

كما يُلاحَظ، هذه الرواية مُرسَلَةٌ ومقطوعةٌ، ولا ندري من اخترع هذه الخرافة العجيبة، ورواها للشيخ الكُلَيني؟! والأعجب كيف يصدِّقُ الكُلَيني مثل هذه الخرافات ويوردها في كتابه الذي يقول عنه إنه جمع فيه «**الآثار الصحيحة**»!

وليت شعري كيف أمكن لجماعة الحمير تلك أن تحفظ حديث نوح عليه السلام وتتناقله من حمار إلى آخر؟! ولنا أن نتساءل كم كان طول عمر تلك الحمير، الذي ينبغي طبقاً لتلك الرواية أن يبلغ عدة مئات من السنين! حتى لا يكون بين زمان نبي الإسلام صلى الله عليه وآله وزمان نوح عليه السلام سوى أربعة أجيال من الحمير؟! كما أن تكلُّمَ الحمارِ الأخيرِ بِلُغَةٍ عربيَّةٍ فصيحةٍ ونَقْلَهُ للحديث على النحو الذي يرويه المحدثون لأمرٌ عجيبٌ حقاً! وأغلب ظني أن شخصاً كان يمزح مع الكُلَيني وروى له هذه القصة المضحكة فأوردها الأخير في كتابه!.

٥) يروي الشيخ الكُلَيني في «**أصول الكافي**» حديثاً غريباً آخر في «**باب مورد أبي جعفر محمد بن علي الثاني**» فيما يلي نصُّهُ:

"**عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: اسْتَأْذَنَ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ النَّوَاحِي مِنَ الشِّيعَةِ فَأَذِنَ لَهُمْ فَدَخَلُوا، فَسَأَلُوهُ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ عَنْ ثَلاثِينَ أَلْفَ مَسْأَلَةٍ! فَأَجَابَ عليه السلام وَلَهُ عَشْرُ سِنِينَ!**"[(٢)].

هذه الرواية مقطوعةٌ سنداً لأنَّ أحداً لا يعلم ممن سمِع أبُ عليِّ بن إبراهيم، الذي هو إبراهيم بن هاشم القمّيّ، هذه الحكاية؟ خاصة أنه لا يشير إلى حضوره في ذلك المجلس. أما متن الرواية فيدل

(١) **الأصول من الكافي**، ج ١، ص ٢٣٧، وقارن بما جاء في ترجمة أصول الكافي ج١، ص٣٤٣.

(٢) **الأصول من الكافي**، ج ١، ص ٤٩٦، وقارن بما جاء في ترجمة أصول الكافي ج٢، ص٤١٩.

بوضوح على كذبها! إذ كيف يمكن الإجابة في مجلس واحد عن ثلاثين ألف مسألة؟! ولنفرض أن الإجابة عن كل تلك المسائل كانت مُيَسَّرةً على الإمام الجواد عليه السلام، ولكن كيف تسنّى للسائلين أن يسألوا عن ثلاثين ألف مسألة في مجلس واحد، مع أن مثل هذا العدد من المسائل يحتاج قوله فقط إلى عدة أيام بلياليها؟!

٦) ويروي الشيخ الكُلَيْني في «**أصول الكافي**» في «**كتاب فضل القرآن**» الرواية التالية:

"**عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام قَالَ: إِنَّ الْقُرْآنَ الَّذِي جَاءَ بِهِ جَبْرَئِيلُ عليه السلام إِلَى مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله سَبْعَةَ عَشَرَ أَلْفَ آيَةٍ**"[١].

أقول: كُلُّنا يعلم أن آيات القرآن الكريم الذي بين أيدينا لا تزيد عن سبعة آلاف آية، فإذا صدَّقنا رواية أصول الكافي هذه فمعنى ذلك أنَّ نِصْفَ القرآن قد حُذِفَ! وهذا قولٌ باطلٌ كُلِّيّاً وليس له أي أساس ويُناقض وَعْدَ الله تعالى القاطع الذي أخذه على نفسه بحفظ القرآن الكريم حين قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: ٩]. كما أن لدينا روايةً مشهورةً عن الإمام عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال:

"**جميعُ آيات القرآن ستة آلاف آية ومائتا آية وست وثلاثون آية**"[٢].

أما ما ذهب إليه بعض شارحي أصول الكافي من احتمال أن يكون هذا لفرق في العدد ناجماً عن طريقة عدّ الآيات، فهو احتمال غير موجَّه لأنه يستلزم أن الإمام الصادق عليه السلام كان يعدّ كل آية في المصحف الحالي ثلاث آيات وهذا حساب واضح البطلان، علاوة على مخالفته للحديث النبوي. ومن ناحيةٍ أخرى فإنَّ في سند تلك الرواية انقطاعاً، لأنَّ عليّ بن الحكم لم يكن معاصراً للكُلَيْني.

٧) وروى الشيخ الكُلَيْني في «**أصول الكافي**» ضمن «**باب النوادر**» من «**كتاب التوحيد**» الرواية التالية:

"**مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ عَنْ مَرْوَانَ بْنِ صَبَّاحٍ قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: إِنَّ اللهَ خَلَقَنَا فَأَحْسَنَ خَلْقَنَا وَصَوَّرَنَا فَأَحْسَنَ صُوَرَنَا وَجَعَلَنَا عَيْنَهُ فِي عِبَادِهِ، وَلِسَانَهُ النَّاطِقَ فِي خَلْقِهِ، وَيَدَهُ الْمَبْسُوطَةَ عَلَى عِبَادِهِ بِالرَّأْفَةِ وَالرَّحْمَةِ، وَوَجْهَهُ الَّذِي يُؤْتَى مِنْهُ، وَبَابَهُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ،**

---

(١) **الأصول من الكافي**، ج٢، ص ٦٣٤، وقارن بما جاء في ترجمة أصول الكافي ج٢، ص٤٤٦.

(٢) **تفسير مجمع البيان**، تأليف الشيخ الطبرسي، طبع لبنان، ج٢٩، ص ١٤٠.

وَخُزَّانَهُ فِي سَمَائِهِ وَأَرْضِهِ، بِنَا أَثْمَرَتِ الأَشْجَارُ وَأَيْنَعَتِ الثِّمَارُ وَجَرَتِ الأَنْهَارُ، وَبِنَا يَنْزِلُ غَيْثُ السَّمَاءِ وَيَنْبُتُ عُشْبُ الأَرْضِ، وَبِعِبَادَتِنَا عُبِدَ اللهُ وَلَوْلا نَحْنُ مَا عُبِدَ اللهُ"[١].

أولاً: في سند هذه الرواية أشخاص مجهولون وغير موثقين مثل «**مروان بن صباح**» الذي قال عنه المامَقانِيّ «**ليس له ذكر في كتب الرجال!**» [٢]، و«**بكر بن صالح**» الذي قال عنه أبرز علماء الشيعة الإمامية العلامة الحلّيّ: «**ضعيف جداً، كثير التفرُّد بالغرائب!**»[٣].

ثانياً: ثم من ناحية المتن فإن بعض أقسام هذه الرواية يتعارض بكل وضوح مع القرآن الكريم. فمثلاً جاء في الرواية «**خُزَّانهُ في سَمائِه وأَرضِه**»، مع أن الله تعالى يقول في قرآنه المجيد: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٥٠]. وجاء في الرواية كذلك «**لولا نحن ما عُبِد الله**»! فليت شعري ألم يكن الأنبياء السابقون وأتباعهم الصالحون يعبدون الله؟! ألا يقول الله تعالى في كتابه: ﴿وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِمۡ فِعۡلَ ٱلۡخَيۡرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِۖ وَكَانُواْ لَنَا عَٰبِدِينَ٧٣﴾ [الأنبياء: ٧٣]، فكيف يمكننا أن نعتمد على مثل هذه الرواية المليئة بالغلوّ ونعتبرها من «**الآثار الصحيحة للأئمة**»؟!

٨) ويروي الشيخ الكُلَيني في «**روضة الكافي**» تحت عنوان «**حديث الحوت على أي شيء هو؟**» الرواية التالية:

"مُحَمَّدٌ عَنْ أَحْمَدَ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ أَبَانِ بْنِ تَغْلِبَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الأَرْضِ عَلَى أَيِّ شيءٍ هِيَ؟ قَالَ: هِيَ عَلَى حُوتٍ! قُلْتُ: فَالْحُوتُ عَلَى أَيِّ شيءٍ هُوَ؟ قَالَ: على الْمَاءِ! قُلْتُ: فَالْمَاءُ عَلَى أَيِّ شيءٍ هُوَ؟ قَالَ: عَلَى صَخْرَةٍ! قُلْتُ: فَعَلَى أَيِّ شيءٍ الصَّخْرَةُ؟ قَالَ: عَلَى قَرْنِ ثَوْرٍ أَمْلَسَ! قُلْتُ: فَعَلَى أَيِّ شيءٍ الثَّوْرُ؟ قَالَ: عَلَى الثَّرَى! قُلْتُ: فَعَلَى أَيِّ شيءٍ الثَّرَى؟ فَقَالَ: هَيْهَاتَ، عِنْدَ ذَلِكَ ضَلَّ عِلْمُ الْعُلَمَاءِ!"[٤].

وخرافية هذه الرواية أوضح من أن تحتاج إلى تعليق فهي غنيّة عن النقد!. ويروي الشيخ الكُلَيني في «**روضة الكافي**» رواية أخرى مرتبطة بهذه الرواية توضِّح - حسب قوله - «**علّة وقوع الزلازل في الأرض**» وهي الرواية التالية:

---

(١) **الأصول من الكافي**، ج١، ص ١٤٤، وقارن بما جاء في ترجمة أصول الكافي ج١، ص١٩٦.

(٢) **تنقيح المقال**، ج٣، ص٢٠٩.

(٣) العلامة الحلّيّ، **خلاصة الأقوال في معرفة الرجال**، طبع طهران، ١٤١٧ هـ. ق.، ص٣٢٧.

(٤) **الروضة من الكافي**، طبع طهران: انتشارات علمية إسلامية، ج١، ص١٢٧.

"عَلِيُّ بْنُ محمَّدٍ عَنْ صَالِحٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام قَالَ: إِنَّ الْحُوتَ الَّذِي يَحْمِلُ الأَرْضَ أَسَرَّ فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ إِنَّمَا يَحْمِلُ الأَرْضَ بِقُوَّتِهِ! فَأَرْسَلَ اللهُ تَعَالَى إِلَيْهِ حُوتاً أَصْغَرَ مِنْ شِبْرٍ وَأَكْبَرَ مِنْ فِتْرٍ فَدَخَلَتْ فِي خَيَاشِيمِهِ فَصَعِقَ فَمَكَثَ بِذَلِكَ أَرْبَعِينَ يَوْماً ثُمَّ إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ رَئفَ بِهِ وَرَحِمَهُ وَخَرَجَ فَإِذَا أَرَادَ اللهُ - جَلَّ وَعَزَّ - بِأَرْضٍ زَلْزَلَةً بَعَثَ ذَلِكَ الْحُوتَ إِلَى ذَلِكَ الْحُوتِ فَإِذَا رَآهُ اضْطَرَبَ فَتَزَلْزَلَتِ الأَرْضُ!"[١].

رغم أن هذه الرواية شأنها شأن التي قبلها لا تحتاج إلى تعليق وبطلانها واضح! إلا أنه من المفيد أيضاً أن نضيف إنَّه من غير المعروف من هم أولئك الأصحاب الذين روى عنهم صالح؟ فتعبير «**بعض أصحابه**» في سند هذا الحديث يدل على وجود رواة مجهولين في هذا السند.

٩) ويروي الشيخ الكُلَيني في «**روضة الكافي**»:

"عَنْهُ (علي بن محمد) عَنْ صَالِحٍ عَنِ الْوَشَّاءِ عَنْ كَرَّامٍ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ طَلْحَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ الله عليه السلام عَنِ الْوَزَغِ[٢]! فَقَالَ: رِجْسٌ وَهُوَ مَسْخٌ كُلُّهُ! فَإِذَا قَتَلْتَهُ فَاغْتَسِلْ. فَقَالَ: إِنَّ أَبِي كَانَ قَاعِداً فِي الْحِجْرِ وَمَعَهُ رَجُلٌ يُحَدِّثُهُ فَإِذَا هُوَ بِوَزَغٍ يُوَلْوِلُ بِلِسَانِهِ فَقَالَ أَبِي لِلرَّجُلِ: أَتَدْرِي مَا يَقُولُ هَذَا الْوَزَغُ؟ قَالَ: لا عِلْمَ لِي بِمَا يَقُولُ. قَالَ: فَإِنَّهُ يَقُولُ: والله لَئِنْ ذَكَرْتُمْ عُثْمَانَ بِشَتِيمَةٍ لأَشْتُمَنَّ عَلِيّاً حَتَّى يَقُومَ مِنْ هَاهُنَا! قَالَ: وَقَالَ أَبِي: لَيْسَ يَمُوتُ مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ مَيِّتٌ إِلا مُسِخَ وَزَغاً... الحديث!"[٣].

أقول: يوجد في سند هذه الرواية شخصٌ اسمه «**كرَّام**» وهو «**عبد الكريم بن عَمْرو**» الذي يقول عن النجاشي في **رجاله**[٤]: **كان واقفي المذهب**[٥] (رغم أن المامَقانِيّ دافع عنه). وأما الرجل الثاني في سلسلة السند المدعو «**عبد الله بن طلحة**» فقد قال عنه «المامَقانِيّ»: "**لم نَقِفْ فيه على مَدْحٍ يُدْرِجُه في الحِسَان**"[٦].

أما متن الرواية الذي يفيد أن «**الوزغ**» ناصبيٌّ وعدوٌّ لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام! فأغرب ما فيها أن هذا «**الوزغ**» على درجة من الوعي والفهم والإدراك تجعله مطّلعاً على عقائد بني

(١) **الروضة من الكافي**، طبع طهران: انتشارات علمية إسلامية، ج٢، ص٦٧-٦٨.

(٢) الوزغ: هو العظاءة أو السحلية، حيوان صغير من الزواحف يشبه شكل التمساح.

(٣) **الروضة من الكافي**، ج٢، ص٣٧-٣٨.

(٤) أي في كتابه في علم الرجال المعروف باسم «رجال النجاشي».

(٥) **رجال النجاشي**، طبع قم، ص ١٧٦.

(٦) **تنقيح المقال في علم الرجال**، ج٢، ص ١٩٠.

الإنسان، ويدخل معهم في جدل ونقاش حول قضاياهم التاريخية، فينبري في قضيَّة الخلافة محامياً ومؤيِّداً لعثمان بن عفَّان! ولكن لا عجب من وجود مثل هذه الرواية في الكافي، فإذا أمكن أن يكون «**الحمارُ**» محدِّثاً حافظاً – كما مرّ – فلا غرابة أن يكون «**الوزغ**» مؤرِّخاً متكلِّماً!

١٠ – يروي الشيخ الكليني في «**أصول الكافي**» في «**باب مجالسة أهل المعاصي**» رواية صحيحة السند – من حيث علم الرجال – ولكن متنها لا يتَّفق أبداً مع القرآن المجيد لذا يجب بيان بطلانه وإعلان ذلك، خاصَّةً أن بعض «**الأعلام**»[١] قد استند إليها واستدل بها، وهي الرواية التالية:

"**مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ سِرْحَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله إِذَا رَأَيْتُمْ أَهْلَ الرَّيْبِ وَالْبِدَعِ مِنْ بَعْدِي فَأَظْهِرُوا الْبَرَاءَةَ مِنْهُمْ وَأَكْثِرُوا مِنْ سَبِّهِمْ وَالْقَوْلَ فِيهِمْ وَالْوَقِيعَةَ وبَاهِتُوهُمْ كَيْلا يَطْمَعُوا فِي الْفَسَادِ فِي الإِسْلامِ ويَحْذَرَهُمُ النَّاسُ وَلا يَتَعَلَّمُوا مِنْ بِدَعِهِمْ يَكْتُبِ اللهُ لَكُمْ بِذَلِكَ الْحَسَنَاتِ وَيَرْفَعْ لَكُمْ بِهِ الدَّرَجَاتِ فِي الْآخِرَةِ.**"[٢].

أقول: لاشك أن أهل البدع يستحقون كل لومٍ وتقريعٍ، ولكن بهتانهم والافتراء عليهم لا يجوز لا شرعاً ولا عقلاً، **أولاً**: لأن الله تعالى يقول في قرآنه المجيد: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ﴾ [المائدة: ٨]، **وثانياً**: إن العقل يحكم أن بهتان أهل البدع والافتراء عليهم، لن تكون له أية آثار مفيدة، لأنه من الممكن أن ينكشف كذب ذلك البهتان، عاجلاً أم آجلاً، وعندئذ سيؤدي ذلك إلى افتضاح كذب المفتري وبالتالي إلى فقدان الناس ثقتهم به وبسائر أقواله، وهذا سيكون لصالح أهل البدع وبعكس مصلحة أهل الحق!. **وثالثاً**: سبُّ أهل البدع والمخالفين وشتمهم سيجعلهم يردون على أهل الحق بنفس الأسلوب فيسبُّوا أهل الحق ويهينوا مقدَّساتهم، وهذا ما أشار إليه القرآن الكريم في قوله: ﴿وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ﴾ [الأنعام: ١٠٨]!.

ومن الجدير بالذكر أن بعض شرَّاح «**الكافي**» فسَّروا عبارة «باهِتُوهُم» بأن المقصود منها: «ابهتوا (أي حيِّروا وأفحموا) أهل البدعة بالدليل والبرهان»، ولكن هذا التفسير لا ينسجم مع اللغة العربية، فرغم أن الفعل الثلاثي «**بَهَتَ**» معناه: «**دَهِشَ وسَكَتَ مُتَحَيِّراً**»، إلا أن الفعل الذي جاء

(١) انظر كتاب «**المكاسب**» للشيخ الأنصاري، ص ٤٥ (بخط طاهر خوشنويس).

(٢) **الأصول من الكافي**، ج٢، ص٣٧٥، وقارن بما جاء في ترجمة أصول الكافي ج٤٢، ص ٨٣-٨٤.

في الرواية هو «**باهت**» من باب «**مفاعلة**» والذي معناه في اللغة: «**حيَّره وأدهَشَه بما يفتري عليه من الكذب!**»[١].

أجل، لا يمكن الدفاع عن الإسلام وانتظار الحسنات والدرجات في الآخرة بوسيلة الافتراء والكذب على أهل البدع! إنما يتم الدفاع عن الإسلام بإقامة الدليل عليهم وبالحجَّة والبرهان، وليس في الإسلام مبدأ «**الغاية تُبَرِّرُ الوسيلة!**»[٢].

نكتفي في نقد كتاب الكافي بهذه النماذج العشرة وننتقل إلى نقد سائر كتب الحديث المشهورة لدى الإمامية.

(١) انظر المنجد، تحت لفظة «بَهَتَ».

(٢) يقول الحق سبحانه: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ ...﴾ [العنكبوت: ٤٦]، ويقول كذلك: ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ ١٢٥﴾ [النحل: ١٢٥]. فإذا كان هذا هو أمر الله تعالى وخُلُق الإسلام في دعوة أهل الكتاب والمشركين، أفلا يكون ذلك الأدب واجباً من باب أولى مع أهل البدع من المسلمين؟! (المُتَرْجِمُ والمحقِّق)

المبحث ٦:

الشيخ الصدوق وكُتُبُه

يُعتبَر أبو جعفر محمد بن علي بن حسين بن بابويه القمّي المشهور بـ «**الشيخ الصدوق**» (متوفى سنة ٣٨١ هـ ق) من كبار علماء الإمامية ومحدثيهم المشهورين. وقد أثنى عليه علماء الشيعة ورجاليّوهم ثناء كبيراً. فهذا النجاشي يقول عنه في رجاله: "**شيخنا وفقيهنا ووجه الطائفة بخراسان...**"[١].

ويقول عنه العلامة الحلّيّ: "**كان جليلاً، حافظاً للأحاديث، بصيراً بالرجال، ناقداً للأخبار، لم يُرَ في القمّيّين مثله في حفظه وكثرة علمه....**"[٢].

وأما محمد باقر المجلسيّ فكتب عنه يقول: "**من عظماء القدماء التابعين لآثار الأئمة النجباء الذين لا يتبعون الآراء والأهواء**"[٣].

وقال المامقانيّ عنه: "**شيخٌ من مشايخ الشيعة، وركنٌ من أركان الشريعة، رئيس المحدثين والصدوق فيما يرويه عن الأئمة عليهم السلام**"[٤].

وهكذا أثنى عليه سائر علماء الإمامية في آثارهم ومدحوه مدحاً كبيراً.

وقد ذكر له العلامة الحلّيّ في كتابه «**خلاصة الأقوال**» ثلاثمئة كتاب بعضها وصل إلينا وبعضها مثل كتاب «**مدينة العلم**» لم يصل. وسأختار هنا من كتب الشيخ الصدوق بعض أشهر كتبه وآتي بنموذج من كل منها. وهذه الكتب هي:

١ – من لا يحضره الفقيه.

---

(١) **رجال النجاشي**، ص ٢٧٦.

(٢) **خلاصة الأقوال في معرفة الرجال**، ص ٢٤٨.

(٣) **بحار الأنوار**، ج ١٠، ص ٤٠٥ (الطبعة الجديدة).

(٤) **تنقيح المقال**، ج ٣، ص ١٥٤.

٢- الخصال.

٣- معاني الأخبار.

٤- كمال الدين وتمام النعمة.

٥- صفات الشيعة.

٦- عقاب الأعمال.

٧- عيون أخبار الرضا.

والكتاب الحديثي الجامع الذي تركه لنا الشيخ الصدوق هو «**من لا يحضره الفقيه**» وهو ذو أهمية خاصة لأن الصدوق أراد أن يذكر فيه الأحاديث الصحيحة فقط التي يطمأن لصحتها تماماً لذا قال في مقدمة كتابه هذا:

"**لَمْ أَقْصِدْ فِيهِ قَصْدَ الْمُصَنِّفِينَ فِي إِيرَادِ جَمِيعِ مَا رَوَوْهُ بَلْ قَصَدْتُ إِلَى إِيرَادِ مَا أُفْتِي بِهِ وأَحْكُمُ بِصِحَّتِهِ وأَعْتَقِدُ فِيهِ أَنَّهُ حُجَّةٌ فِيمَا بَيْنِي وبَيْنَ رَبِّي**"[1].

رغم أنه في كتب الصدوق الكثير من الروايات الصحيحة والموثَّقة إلا أن كتبه وآثاره لم تخلُ مع الأسف من الأخبار الباطلة والأحاديث غير الصحيحة وسنذكر للقرّاء المحترمين نماذج عنها في الصفحات التالية.

(١) الشيخ الصدوق، من لا يحضره الفقيه، نشر جماعة المدرسين، ج١، ص ٢-٣.

المبحث ٧:

نقد أحاديث الشيخ الصدوق

١- يوجد في كتاب «**من لا يحضره الفقيه**»، الذي ضَمِنَ الشيخ الصدوق صحة تمام أحاديثه، في «**كتاب الصوم**» منه، أن شهر رمضان يكون ثلاثين يوماً دائماً ولا ينقص عن الثلاثين أبداً! ومن الواضح أن هذا الحكم يخالف المحسوس والمشهود، إذ إن آلاف الناس رأوا مراراً وتكراراً هلال بداية رمضان ونهايته وكانت أيامه ٢٩ يوماً. وقد روى الصدوق تلك الرواية بألفاظ مختلفة في ما يلي بعض ألفاظها كما جاءت في كتابه «**من لا يحضره الفقيه**»: "**وفِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام قَالَ شَهْرُ رَمَضَانَ ثَلاثُونَ يَوْماً لا يَنْقُصُ أَبَداً**"[١].

"**وفِي رِوَايَةِ حُذَيْفَةَ بْنِ مَنْصُورٍ عَنْ مُعَاذِ بْنِ كَثِيرٍ ويُقَالُ لَهُ مُعَاذُ بْنُ مُسْلِمٍ الْهَرَّاءُ عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام قَالَ: شَهْرُ رَمَضَانَ ثَلاثُونَ يَوْماً لا يَنْقُصُ والله أَبَداً**"[٢].

"**وَرُوِيَ عَنْ يَاسِرٍ الْخَادِمِ قَالَ قُلْتُ لِلرِّضَا ع هَلْ يَكُونُ شَهْرُ رَمَضَانَ تِسْعَةً وعِشْرِينَ يَوْماً فَقَالَ إِنَّ شَهْرَ رَمَضَانَ لا يَنْقُصُ مِنْ ثَلاثِينَ يَوْماً أَبَداً**"[٣].

إن خطأ هذه الأحاديث واضحٌ لكلِّ عالِمٍ بل لكلِّ عاميٍّ، ولا حاجة للتحقيق في أسانيدها (خاصة أن الشيخ الصدوق لا يأتي في كتابه «**من لا يحضره الفقيه**» بأسانيد رواياته الكاملة بل يكتفي غالباً بذكر الراوي الأول عن الإمام).

٢- ويروي الشيخ الصدوق في كتابه «**من لا يحضره الفقيه**» تحت «**باب المعايش والمكاسب**»:

---

(١) **من لا يحضره الفقيه**، ج٢، ص١٦٩، قارن مع ترجمته الفارسية في ج٢، ص٥٢٢ (للمترجمين: الصدر البلاغي ومحمد جواد الغفاري).

(٢) **من لا يحضره الفقيه**، ج ٢، ص١٦٩-١٧٠، قارن مع ترجمته الفارسية في ج٢، ص٥٢٣.

(٣) **من لا يحضره الفقيه**، ج٢، ص١٧١، قارن مع ترجمته الفارسية في ج٢، ص٥٢٤.

"وقَالَ (الصادق) عليه السلام **لأَبِي الرَّبِيعِ الشَّامِيِّ لا تُخَالِطِ الأَكْرَادَ فَإِنَّ الأَكْرَادَ حَيٌّ مِنَ الْجِنِّ كَشَفَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْهُمُ الْغِطَاءَ**"[1]!

لا شك أن هذه الرواية موضوعة وكاذبة وتناقض القرآن الكريم الذي بيَّن لنا بكل وضوح أن جميع أفراد البشر يرجعون إلى أصل واحد، وذلك في قوله سبحانه:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ١٣﴾ [الحجرات: ١٣].

وقد حاول بعض شُرّاح كتاب «**من لا يحضره الفقيه**» تأويل الحديث فقال:

"لما كانت أخلاق الأكراد غير مرضيّة لذا شبَّههم الإمام الصادق عليه السلام في هذا الحديث بطائفة من الجن، أي كأنهم من الجن الذين ظهروا بشكل إنسان!".

قلت: لكن هذا التأويل لا يصح، أولاً: لأن الحديث خالٍ من أي أداة للتشبيه، كما أن عبارته لم تأت في «مقام التشبيه». وثانياً: لأن القرآن الكريم بيَّن لنا أن الجنّ فيهم الصالح والطالح (سورة الجن/ ١١و١٤)، فتشبيه سيئي الأخلاق بالجنّ لا وجه له، بل إذا كان ذلك هو المقصود لوجب تشبيه الأكراد بالشياطين لا بعامة الجنّ. وثالثاً: إن تشبيه طائفة كبيرة من البشر كالأكراد بالجنّ، رغم أن فيهم (أي الأكراد) الكثير الوافر من الأتقياء والصالحين، ليس من شأن الإمام والزعيم الروحي لكل مجتمع المسلمين. لذا فلا فائدة من تأويل ذلك الحديث الموضوع، ويجب طرحه جانباً من أساسه.

٣- يروي الشيخ الصدوق في كتابه «**من لا يحضره الفقيه**» ضمن المسائل المتعلقة بباب «**صلاة الجمعة**» روايةً عن الإمام الصادق عليه السلام تُبيِّن أن خطبة الجمعة يجب أن تُقام بعد الصلاة!! ومن الواضح أن هذه الرواية ليست صحيحة لأنها تخالف إجماع المسلمين (السنة والشيعة) والروايات العديدة التي يرويها الفريقان في كتبهم. يقول ابن بابويه:

"**و قَالَ أَبُو عَبْدِ الله** عليه السلام: **أَوَّلُ مَنْ قَدَّمَ الْخُطْبَةَ عَلَى الصَّلاةِ يَوْمَ الْجمُعَةِ عُثْمَانُ لأَنَّهُ كَانَ إِذَا صَلَّى لَمْ يَقِفِ النَّاسُ عَلَى خُطْبَتِهِ وتَفَرَّقُوا وقَالُوا مَا نَصْنَعُ بِمَوَاعِظِهِ وهُوَ لا يَتَّعِظُ بِهَا وقَدْ أَحْدَثَ مَا أَحْدَثَ! فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ قَدَّمَ الْخُطْبَتَيْنِ عَلَى الصَّلاةِ!**"[2].

---

(١) **من لا يحضره الفقيه**، ج ٣، ص١٦٤، قارن مع ترجمته الفارسية في ج٤، ص٢١٨.

(٢) **من لا يحضره الفقيه**، ج١، ص٤٣٢-٤٣٣، وقارن مع ترجمته الفارسية، ج٢، ص١٠٧.

اتفق جميع شارحي كتاب «**من لا يحضره الفقيه**» على أن هذه الرواية خاطئة وباطلة وأن الشيخ الصدوق خلط بين خطبتي صلاة العيد (التي ينبغي أن تؤدَّى بعد الصلاة) وبين خطبتي الجمعة!، ولدينا روايات عديدة عن الإمامين الباقر والصادق ـ عليهما السلام ـ تخالف هذه الرواية والفتوى وتبين أن خطبتي الجمعة قبل الصلاة[١].

٤- أورد الشيخ الصدوق (كما فعل الشيخ الكُلَيْني) في كتابه «**من لا يحضره الفقيه**»، ضمن الفصل المتعلق بـ «**صلاة الآيات**» أسطورة الحوت الذي تُحْدِث حركته الزلازل في الأرض! وكما فعل الشيخ في كثير من رواياته الأخرى، حذف هنا سند روايته ونسب تلك الأسطورة بكل طمأنينة إلى الإمام الصادق عليه السلام فقال:

"**وقَالَ الصَّادِقُ** عليه السلام: **إِنَّ الله تَبَارَكَ وتَعَالَى خَلَقَ الأَرْضَ فَأَمَرَ الْحُوتَ فَحَمَلَتْهَا فَقَالَتْ: حَمَلْتُهَا بِقُوَّتِي، فَبَعَثَ الله عَزَّ وَجَلَّ إِلَيْهَا حُوتاً قَدْرَ فِتْرٍ فَدَخَلَتْ فِي مِنْخَرِهَا فَاضْطَرَبَتْ أَرْبَعِينَ صَبَاحاً، فَإِذَا أَرَادَ الله عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يُزَلْزِلَ أَرْضاً تَرَاءَتْ لَهَا تِلْكَ الْحُوتَةُ الصَّغِيرَةُ فَزَلْزَلَتِ الأَرْضَ فَرَقاً**"[٢].

لقد أوردنا من قبل مثل هذه الرواية باختلاف يسير عن الشيخ الكُلَيْني، ويبدو أن سند الصدوق والكُلَيْني لهذه الرواية مشترك، ورأينا كيف أن سند الكُلَيْني لم يكن صحيحاً. ونضيف هنا أن بعض شرّاح كتاب «**من لا يحضره الفقيه**» قالوا مدافعين عن هذا الحديث: (إن الإمام الصادق عليه السلام أجاب راوي هذا الخبر إجابة تتناسب مع فهمه!). بيد أننا لا نقبل هذا الادعاء لأننا لا نُجيز نسبة الكذب إلى الإمام عليه السلام. فإذا كان هناك راوٍ أو سائلٌ غير مستعد لإدراك بعض المطالب الصعبة فعلى إمام المسلمين أن يجيب كما أجاب رسول الله صلى الله عليه وآله عندما سئل عن الروح فقال كما أمره ربه: ﴿.. قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ إِلَّا قَلِيلٗا ٨٥﴾ [الإسراء: ٨٥]، أي أن ما تسألون عنه أمرٌ من أمور الله عز وجل لا يمكنكم إدراكه ويعسر عليكم فهمه، لا أن يجيب بأسطورة كاذبة ويشوّش عقول المسلمين وفكرهم بمثل هذه الخرافات!. لذا فإننا نجد أنفسنا محقين تماماً، خلافاً لبعض شارحي «**من لا يحضره الفقيه**»، في رفض هذا الحديث واعتباره موضوعاً ومختلَقاً من أساسه.

---

(١) راجع كتاب **الفروع من الكافي**، طبع طهران، كتاب الصلاة، باب تهيئة الإمام للجمعة وخطبته والإنصات، الأحاديث ١ و٢ و٣ و٧، (ج٣، ص٤٢١).

(٢) **من لا يحضره الفقيه**، ج١، ص٥٤٢-٥٤٣. قارن مع ترجمته الفارسية في ج٢، ص٢٥٩.

٥- يروي الشيخ الصدوق في كتابه «**الخصال**» في «**باب الثلاثة**» رواية خرافية تحت عنوان «**ثلاثة كنَّ في أمير المؤمنين** عليه السلام» هي التالية:

"**حدثنا محمد بن إبراهيم بن إسحاق الطَّالَقَانِيُّ ـ رضي الله عنه ـ قال: حدثنا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ العدي [الْعَدَوِي] عَنْ عَبَّادِ بْنِ صُهَيْبٍ [بْنِ عَبَّادٍ] عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ** عليه السلام **قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ** عليه السلام **فَقَالَ لَهُ: أَسْأَلُكَ عَنْ ثَلَاثٍ هُنَّ فِيكَ: أَسْأَلُكَ عَنْ قِصَرِ خَلْقِكَ وَعَنْ كِبَرِ بَطْنِكَ وَعَنْ صَلَعِ رَأْسِكَ؟ فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ** عليه السلام **إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَمْ يَخْلُقَنِي طَوِيلًا وَلَمْ يَخْلُقَنِي قَصِيراً وَلَكِنْ خَلَقَنِي مُعْتَدِلًا أَضْرِبُ الْقَصِيرَ فَأَقُدُّهُ وَأَضْرِبُ الطَّوِيلَ فَأَقُطُّهُ. وَأَمَّا كِبَرُ بَطْنِي فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ** صلى الله عليه وآله **عَلَّمَنِي بَاباً مِنَ الْعِلْمِ فَفَتَحَ لِي ذَلِكَ الْبَابُ أَلْفَ بَابٍ فَازْدَحَمَ فِي بَطْنِي فَنَفَجَتْ عَنْ ضُلُوعِي. وَأَمَّا صَلَعُ رَأْسِي فَمِنْ إِدْمَانِ لُبْسِ الْبَيْضِ وَمُجَالَدَةِ الْأَقْرَانِ!**"[(١)].

أولاً: في سند هذا الحديث «**الحسن بن علي العدوي**» وهو رجل مجهول الحال ولا ذكر له في كتب الرجال. كما في سنده «**عَبّاد بن صُهَيْب**» قال عنه العلامة الحلّيّ في «**خلاصة الأقوال**»: «**كان بَتْرِيّ المذهب!**»[(٢)]. ووثَّقه بعض العلماء في حين ضعَّفه آخرون، كما نجد تضعيفه لدى «**الفاضل المقداد**» في كتابه «**التنقيح**»[(٣)]. كما أن حال أبيه وجده مجهولة، لذا فالرواية المذكورة لا يمكن الوثوق بها من حيث السند.

ثانياً: متن الرواية نموذج فاضح للتخريف! بل فيها نوع من الإهانة وإساءة الأدب بحق أمير المؤمنين علي عليه السلام. وليت شعري هل تتوضَّع الحكمة والمعرفة في بطن الإنسان، فكل من كان علمه أكثر كانت كرشه أكبر؟! والأعجب محاولة بعض شرّاح الحديث توجيه هذا الحديث قائلين: "**لما كانت المعرفة والحكمة لذيذة لذا فإن أمير المؤمنين** عليه السلام **سَمُنَ من لذة العلم، رغم أنه كان كثير الرياضة والعبادات!!**". إن هذا الشارح لم ينتبه إلى أنه لو كان حقاً كل من يتلذَّذ بالعلم يسمن، فإن السمن يجب أن يتوزع على جميع بدنه لا أن يقتصر على بطنه! هذا علاوة على أن الرواية تصرِّحُ بأنَّ علة كبر البطن ازدحام العلم فيها وليست لذة العلم الروحية! وحقاً نتساءل، ما الداعي لبذل الجهد في تأويل وتوجيه مثل هذه الأحاديث السخيفة والخرافية واللامعقولة؟!.

---

(١) **الخصال**، تأليف الشيخ الصدوق، باب الثلاثة، من منشورات جماعة المدرسين، ص١٨٩.

(٢) **خلاصة الأقوال في معرفة الرجال**، ص ٣٨٠.

(٣) انظر **تنقيح المقال**، ج٢، ٣٢١.

٦- ويروي الشيخ الصدوق في كتابه «**معاني الأخبار**» ضمن «**باب نوادر المعاني**» الرواية الآتية:

"حدثنا أبي رحمه الله قال: حدثنا سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد بن عيسى عن العباس بن معروف عن علي بن مهزيار عن محمد بن الحصين عن محمد بن الفضيل عن العرزمي قال: كنت مع أبي عبد الله عليه السلام في الحجر جالساً تحت الميزاب ورجل يخاصم رجلا وأحدهما يقول لصاحبه: والله ما تدري من أين تهب الريح؟ فلما أكثر عليه قال له أبو عبد الله عليه السلام: فهل تدري أنت من أين تهب الريح؟ فقال: لا ولكن أسمع الناس يقولون! فقلت أنا لأبي عبد الله عليه السلام: من أين تهب الريح جعلت فداك! قال: إن الريح مسجونة تحت هذا الركن الشامي فإذا أراد الله عز وجل أن يرسل منها شيئاً أخرجه إما جنوب فجنوب وإما شمال فشمال وإما صَبَا فصبا، وإما دَبُورٌ فدَبُورٌ، ثم قال: وآية ذلك أنك لا تزال ترى هذا الركن متحركاً في الشتاء والصيف أبداً الليل مع النهار"[1].

أولاً: في سند هذا الخبر إشكال، فمحمد بن الحصين ـ أحد الرواة في سلسلة السند ـ مجهول الحال. ويقول المامقاني عنه: (**لم أقف على حاله!**)[2]. كما أن العلامة الحلّيّ يقول عن راوٍ آخر في سند هذه الرواية أي «**محمد بن فُضَيْل**»: «**يُرمى بالغلوّ!**»[3]. فكيف يمكننا الاعتماد على حديث في سنده شخصان مطعونان أحدهما مجهول الحال والآخر متهم بالغلوّ؟!.

ثانياً: إن الريح ليست مجتمعة أبداً في ذلك الركن الشامي تنتظر أن يرسلها الله تعالى هناك أو هناك! بل الريح تظهر نتيجة لاختلاف درجة الحرارة في الهواء، فالهواء الساخن يصعد نحو الأعلى فيأخذ الهواء البارد مكانه وتتشكل الريح من هذا الانتقال والحركة للهواء. واليوم أصبح طلاب المدارس الابتدائية يعرفون جيداً مثل هذه المسائل. فالحديث المذكور ليس سوى خرافة مخترَعَة. وهنا ليس أمامنا إلا أحد خيارين، إما أن نقول إن الإمام الصادق عليه السلام كان مطلعاً على الأحكام الدينية فقط ولم يكن له علمٌ بأمور الطبيعة، أو أن نقول إن رواة ذلك الحديث كَذَبُوا على الإمام الصادق ونسبوا إليه ما لم يقُلْه، ونحن نرجِّحُ القولَ الثاني ونختارُهُ، لأن ذلك الحديث ينسب حركة الرياح من الركن الشامي إلى الله تعالى مباشرةً، ونحن نجلّ مقام الإمام الصادق عليه السلام عن أن ينسب إلى الله أمراً غيرَ صحيحٍ.

---

(١) **معاني الأخبار**، تأليف الشيخ الصدوق، ص٣٨٤-٣٨٥، من منشورات جماعة المدرسين.

(٢) **تنقيح المقال**، ج٣، ص١٠٨.

(٣) **خلاصة الأقوال في معرفة الرجال**، ص٣٩٥.

٧- ويروي الشيخ الصدوق في كتابه «**كمال الدين وتمام النعمة**» حديثاً طويلاً وغريباً عن «**سعد بن عبد الله القمّيّ**» ينسب فيه إلى الإمام الحسن العسكري عليه السلام قوله عن الخليفتين الأول والثاني (أبي بكر وعمر) ما نصه:

" **أَسْلَمَا طَمَعاً، لِأَنَّهُمَا كَانَا يُجَالِسَانِ الْيَهُودَ وَيَسْتَخْبِرَانِهِمْ عَمَّا كَانُوا يَجِدُونَ فِي التَّوْرَاةِ وَسَائِرِ الْكُتُبِ الْمُتَقَدِّمَةِ النَّاطِقَةِ بِالْمَلَاحِمِ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ مِنْ قِصَّةِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله وَمِنْ عَوَاقِبِ أَمْرِهِ، فَكَانَتِ الْيَهُودُ تَذْكُرُ أَنَّ مُحَمَّداً صلى الله عليه وآله يُسَلَّطُ عَلَى الْعَرَبِ كَمَا كَانَ بُخْتَنَصَّرُ سُلِّطَ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنَ الظَّفَرِ بِالْعَرَبِ كَمَا ظَفِرَ بُخْتَنَصَّرُ بِبَنِي إِسْرَائِيلَ، غَيْرَ أَنَّهُ كَاذِبٌ فِي دَعْوَاهُ. فَأَتَيَا مُحَمَّداً فَسَاعَدَاهُ عَلَى [قَوْلِ] شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَبَايَعَاهُ طَمَعاً فِي أَنْ يَنَالَ كُلٌّ مِنْهُمَا مِنْ جِهَتِهِ وِلَايَةَ بَلَدٍ إِذَا اسْتَقَامَتْ أُمُورُهُ وَاسْتَتَبَّتْ أَحْوَالُهُ .... الحديث**"[(١)].

أولاً: سند هذه الرواية لا يمكن الثقة به، ففيه «**محمد بن بحر الشيباني**» قال عنه ابن الغضائري «**إنه ضعيف في مذهبه ارتفاع**»[(٢)]. كما توقف العلامة الحلّيّ في روايته[(٣)]. وفي سنده أيضاً «**أحمد بن مسرور**» رجل مجهول الحال ليس له أثر في كتب الرجال، والأمر ذاته ينطبق على الراوي الآخر «**أحمد بن عيسى البغدادي**»، فلذا سند هذا الحديث ضعيف ساقط من الاعتبار.

ثانياً: أما متن الحديث فإنه يخالف القرآن الكريم لأنه يدَّعي أن اليهود كان لهم علم بنبي الإسلام صلى الله عليه وآله وانتصاره على العرب ولكنهم كانوا يقولون إنه كاذب في دعواه النبوة! هذا مع أننا نقرأ في القرآن المجيد أن اليهود كانوا يجدون في التوراة علامات النبوة في النبيِّ محمَّدٍ صلى الله عليه وآله، كما قال تعالى: ﴿... ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلۡأُمِّيَّ ٱلَّذِي يَجِدُونَهُۥ مَكۡتُوبًا عِندَهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِ ...﴾ [الأعراف: ١٥٧]، وكانوا قبل نزول القرآن يتوعَّدُون المشركين بأنهم سيكونون مع النبي الموعود الذي سيظهر على العرب ولكن عندما ظهر النبيُّ كفروا به وعاندوه وجحدوا نبوته، وفي هذا يقول سبحانه: ﴿وَكَانُواْ مِن قَبۡلُ يَسۡتَفۡتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦۚ﴾ [البقرة: ٨٩]،

---

(١) **كمال الدين وتمام النعمة**، تأليف الشيخ الصدوق، ص٤٦٣، نشر انتشارات جماعة المدرسين.

(٢) **خلاصة الأقوال في معرفة الرجال**، ص٣٩٧. ويُقصَد بـ «**الارتفاع**»: **الغلوّ** في حق أئمة آل البيت ورفعهم عن مقام البشرية وإضفاء صفات هي من صفات الألوهية عليهم.

(٣) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

لذا فإن هذه الروايةَ موضوعةٌ وكاذبةٌ وإنما وضعها خبثاء يريدون إيقاع الفتنة بين المسلمين وإثارة بعضهم ضد بعض.

٨- وجاء في كتاب «**صفات الشيعة**» للشيخ الصدوق الحديثُ التالي:

"**الحديث الرابع عشر. قَالَ أَبُو حَمْزَةَ: وَسَمِعْتُ أبا عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام يَقُولُ: رُفِعَ الْقَلَمُ عَنِ الشِّيعَةِ بِعِصْمَةِ اللهِ وَوَلَايَتِه!**"[1].

أولاً: في سند هذه الرواية انقطاع، لأن الشيخ الصدوق سمعها من شيخه «**محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد**» وهو سمعها من «**المفَضَّل**» الذي روى الرواية عن أبي حمزة، وبين شيخ الصدوق «**محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد**» وأبي حمزة الذي كان من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام لابد من وجود أشخاص آخرين لم يُذكر أحد منهم في السند.

وثانياً: متن الحديث فيه إشكال واضح، لأننا إذا ادَّعينا أن الشيعة، بسبب حفظ الله لهم، لا يرتكبون المعاصي والآثام، فإن هذا الادعاء مخالف للمحسوس والمشهود! وإذا قلنا أنهم يأثمون ويعصون ولكن القلم رُفِعَ عنهم فهذا القول مناف للقرآن الكريم الذي يقول الله تعالى فيه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُواْ وَءَاثَٰرَهُمْۚ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِيٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴿١٢﴾﴾ [يس: ١٢]، فالقلم ليس مرفوعاً عن أحدٍ من العاصين بل يكتب ويحصي كل أفعال العباد، هذا علاوة على أن مثل هذه الروايات تجرّئُ الناس على ارتكاب المعاصي والمحرّمات بين الشيعة طالما أن القلم رفع عنهم وهذا مناقض ومخالف لـ «**حكمة الشارع**».

٩- وروى الشيخ الصدوق في كتابه «**عقاب الأعمال**» الحديث التالي:

"**حدثني محمد بن الحسن رضي الله عنه قال حدثني محمد بن الحسن الصفار عن أحمد بن أبي عبد الله البرقيُّ قال في رواية إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام قال سمعته يقول: مَنْ مَضَتْ لَهُ جُمْعَةٌ وَلَمْ يَقْرَأْ فِيهَا «قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ» ثُمَّ مَاتَ مَاتَ عَلَى دِينِ أَبِي لَهَبٍ!**"[2].

هذا الحديث باطل بإجماع أمّة الإسلام (من الشيعة والسنَّة) لأنه لا فرض أساساً على كل مسلم أن يقرأ سورة التوحيد مرَّةً بالجمعة، فما بالك بأن من لم يفعل ذلك يموت على دين أبي لهب؟!.

---

(١) **صفات الشيعة وفضائل الشيعة**، للشيخ الصدوق، طهران: نشر مكتبة شمس، ص١٣.

(٢) **ثواب الأعمال وعقاب الأعمال**، للشيخ الصدوق، قم: انتشارات أخلاق، ص ٥١٠.

١٠- ويروي الشيخ الصدوق في كتابه «**عيون أخبار الرِّضا**» الرواية التالية:

"**وبهذا الإسناد قال: قال رسول الله- ﷺ -: يا علي! إن الله تعالى قد غفر لك ولأهلك ولشيعتك ومحبي شيعتك ومُحِبِّي مُحِبِّي شيعتك... الحديث**"[1].

في الحديث – كما هو مُلاحظٌ – مبالغةٌ غريبةٌ ومجازفةٌ عجيبةٌ، إذ يُعْلِنُ أن كل شخص (مهما كان كافراً أو ظالماً أو فاسقاً) إذا أحبَّ محبّي محبّي شيعة عليٍّ غفر الله له ذنوبه!! ولا يحتاج الإنسان إلى كثير من التأمُّل ليدرك كذب مثل هذه الأقاويل وأنها لا يمكن أن تكون من كلام النبي ﷺ.

لقد أوردنا تلك الأمثلة العشرة من كتب الشيخ الصدوق الحديثية الشهيرة، ونقدناها وبيّنّا بطلانها، كي يرى القرّاء الكرام أيَّ أحاديثَ باطلةٍ وغيرِ صحيحةٍ وردت في كتب الحديث المهمَّة، وأننا لو أردنا أن نقبل كل ما في تلك الكتب من أحاديث، مفتتنين بجلالة جامعيها وشهرتهم، فأي ضررٍ كبيرٍ نكون قد أوقعناه بدين الله تعالى!.

(١) **عيون أخبار الرضا**، للشيخ صدوق، الطبعة الحجرية، ص ٢١١.

المبحث ٨:

محمد باقر المجلسي وآثاره

إذا تركنا من المحدِّثين الإمامية القدماء (الذين كان عمدتهم الشيخ الكليني والشيخ الصدوق[١] نصل إلى المحدثين المتأخّرين، فنجد أن أشهرهم وأبرزهم **الملا محمد باقر المجلسي** (المتوفى سنة ١١١٠ هـ ق)

---

(١) بالطبع يجب أن لا نُغْفِل ذكرَ الشيخ «**أبي جعفر الطوسي**» (المتوفى سنة ٤٦٠ هـ ق) الذي أُطْلِقَ عليه لقب «**شيخ الطائفة**» والذي دوَّن كتابي «**تهذيب الأحكام**» و«**الاستبصار فيما أُخْتُلِفَ فيه من الأخبار**» التي تشكِّل مع كتابَي «**الكافي**» للكُلَيْني و«**من لا يحضره الفقيه**» للشيخ الصدوق الكتبَ الحديثيَّةَ الرئيسيَّةَ الأربعةَ لدى الإمامية، كما أن للشيخ الطوسي كتاباً آخر في الحديث هو كتاب «**الأمالي**» الذي هو من الكتب الرائجة والمتداولة بين الأيدي أيضاً. بيد أنَّ الشيخَ الطوسيَّ كان فقيهاً أكثر منه محدِّثاً، كما يشهد لذلك كتابه «**المبسوط**»، وأُعْتُبِرَ كتابُهُ الفقهي «**مسائل الخلاف**» الذي ألَّفه في الفقه العملي، دليلاً على فقهه. ولذا فإن الكليني والصدوق أهمُّ منه في الحديث، ولهذا السبب اخترناهما ممثلين لقدماء المحدِّثين وأصحاب كتب الرواية لدى الإمامية. ومع ذلك نشير إلى أن القارئ الكريم خلال نقدنا التالي لأحاديث المجلسي والشيخ الحر العاملي سيُلاحظ أننا انتقدنا روايات الشيخ الطوسي بشكل متكرِّر.

ولا يفوتنا أن نذكر هنا إن كتاب الشيخ الطوسي الهام «**تهذيب الأحكام**» لم يسلم – كشأن سائر كتب الرواية – من الأخطاء والتحريفات. وقد اضطر الشيخ «**يوسف البحراني**» (صاحب كتاب **الحدائق الناضرة**)، رغم أنه من المحدِّثين والأخباريِّين المشهورين، إلى الإذعان إلى هذه الحقيقة فقال: "**وقد بيَّنّا في كتابنا الحدائق الناضرة جملة ما وقع له (أي الشيخ الطوسي) أيضاً من السهو والتحريف في متون الأخبار وقلَّما يسْلَمُ خبرٌ من أخبار الكتاب المذكور (أي تهذيب الأحكام) من سهوٍ أو تحريفٍ في سنده أو متنه**" (لؤلؤة البحرين، ص ٦٥، طبع مؤسسة آل البيت).

كما أن كتاب الشيخ الطوسي الآخر، أعني «**الاستبصار**»، مليءٌ بالأحاديث المتعارضة والمتناقضة إلى الحد الذي جعل العلامة «**أبا الحسن الشعراني**» يقول عنه في كتابه «**المدخِل إلى عَذْب المنْهَل**» : "**يشمل كتاب الاستبصار على نحو ألفٍ ومائتي باب، ويوجد في أكثر أبوابه – إن لم يكن (في) جميعها – حديثٌ لا يمكن حملُهُ على وَجهٍ يجوزُ صدورُهُ من أهل العصمة – عليهم السلام – إلا بتكلُّفٍ يترجَّحُ عليه احتمال عدم صدوره في العقل!**" (**المدخِل إلى عَذْب المنْهَل**، طبع باقري: قم، الصفحات: ٤٣ – ٤٤).

الذي يُعَدُّ من أركان الشيعة الإمامية في عهد الصفويين، وقد تأثَّر بكتبه كلُّ من جاء بعده من المحدِّثين.

ذَكَرَتْ كُتُبُ التراجم كلاماً مفصلاً وطويلاً عن المجلسي وغالباً ما عرَّفَتْهُ بوصفه قطباً من أقطاب الشيعة الإمامية، ومُحيي الحديث وخادمَ علومِ أهل البيت عليهم السلام. يقول صاحب كتاب «**لؤلؤة البحرين**» عن المجلسي:

"**هذا الشيخ كان إمامَنا في وقته في علم الحديث وسائر العلوم، شيخَ الإسلام بدار السلطنة أصفهان، رئيسًا فيها بالرئاستين الدينية والدنيوية، إماماً في الجمعة والجماعة، وهو الذي روّج الحديث ونشره لاسيما في ديار العجمية وترجم لهم الأحاديث العربية بأنواعها بالفارسية...**"[١].

وقد ترك المجلسي كثيراً من الآثار، أهمُّها وأشهرُها كتابه الضخم «**بحار الأنوار الجامعة لدُرَرِ أخبار الأئمَّة الأطهار (ع)**» الذي أصبح مرجع المحدِّثين والمهتمِّين بأحاديث فرقة الإمامية. وقد استفاد المجلسي في هذا الكتاب الضخم (الذي طبع مؤخَّراً طبعة جديدة في مئة وعشرة مجلدات) من كتب القدماء والمعاصرين له، ونقل فيه أحياناً أحاديث لا يَعْتَدُّ هو ذاته بها، ولا يرى صحتها! وكمثال على ذلك قوله في المجلد السابع والخمسين، بعد روايته لحديثٍ غريبٍ نقله عن كتاب «**جامع الأخبار**»:

"**أَوْرَدَها صَاحِبُ الجامعِ فأَوْرَدْتُها ولم أَعْتَمِدْ عَلَيْهَا**"[٢].

وفي المجلد ذاته ينقل خبراً عن الشيخ الصدوق ويقول عقبه:

"**أقول: الخبر في غاية الغرابة ولا أعتمد عليه لعدم كونه مأخوذاً من أصل معتبر وإنْ نُسِب إلى الصدوق (رحمه الله)**"[٣].

وبناءً عليه فإن المجلسي خلافاً للكُلَيْنِي وابن بابويه، لم يقصد إلى جمع الأحاديث الصحيحة والموثَّقة في نظره في كتابه، بل قصد أن يجمع جميع ما يصل إليه من آثار وأخبار في كتابه «**بحار الأنوار**»، لذا فإن في كتابه، علاوة على الأخبار والأحاديث الصحيحة والمفيدة، عدداً كبيراً جداً من الأحاديث المكذوبة والأخبار الموضوعة، وقد لوّث بنشره لمثل هذه الأحاديث التي لم يصرِّح بأنها

(١) **لؤلؤة البحرين**، اثر الشيخ يوسف البحراني، طبع قم، ص ٥٥.

(٢) **بحار الأنوار**، لمحمد باقر مجلسي، (الطبعة الجديدة)، نشر دار الكتب الإسلامية، ج ٥٧، ص ٣٣١.

(٣) بحار الأنوار، ج ٥٧، ص ٣٤١.

موضوعة أو باطلة، عقول عامة الناس وثقافتهم وأدخلهم في متاهات الخرافات والأساطير والعقائد المغالية. وأما بعض التوضيحات والبيانات التي يوردها المجلسي أحياناً عقب روايته لبعض الأخبار الغريبة، فرغم أنها توضيحاتٌ مفيدةٌ، إلا أنها أقل من كافية، إذْ إنَّه لزم الصمت تجاه عدد كبير من الأخبار الخاطئة والمليئة بالغلوّ، ولم يعلِّق عليها بشيء. لذا فإن كتاب «**بحار الأنوار**» يحتاج في الواقع إلى نقد شاملٍ ودقيق، ولابد من تأليف كتاب مستقلٍّ كاملٍ لهذا الغرض[1].

هذا وقد ألّف الملا باقر المجلسي كتباً متعدِّدةً باللغة الفارسية من جملتها: «**حِلْيَة المتقين**» و«**عين الحياة**» و«**حياة القلوب**» و«**حق اليقين**» و«**جلاء العيون**» و«**زاد المعاد**» وغيرها.

وسنقتصر فيما يلي على نقد عشرة أحاديث نموذجاً ومثالاً على الأحاديث الباطلة في اثنين من كتبه هي «**بحار الأنوار**» (الذي ألفه بالعربية) و«**حِلْيَة المتقين**» (الذي كتبه بالفارسية)، ونترك لك أيها القارئ الكريم أن **تستنتج الخبر المفصَّل من هذا الكلام المجْمَل!**

(١) قال السيد **محسن أمين العاملي** (رحمه الله) في كتابه «**أعيان الشيعة**» (ج٩، ص١٨٣) عن مؤلفات المجلسي: "**لكن لا يخفى أن مؤلفاته تحتاج إلى زيادة تهذيب وترتيب، وقد حوت الغث والسمين. وبياناته وتوضيحاته وتفسيره للأحاديث وغيرها كثيرٌ منه كان على وجه الاستعجال الموجب قلة الفائدة والوقوع في الاشتباه.**".

المبحث ٩:

نقد آثار المجلسي

١ – يروي المجلسي في كتاب «**بحار الأنوار**» روايةً مفصَّلةً عن الإمام الصادق عليه السلام حول ولادة عليّ عليه السلام داخل الكعبة. وضمن تلك الرواية نقرأ أنه بعد ولادة عليٍّ وعودة أمِّه إلى بيتها، عزم سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم على الذهاب إلى بيت أبي طالب لرؤية الوليد الجديد، فذهب ولما دخل البيت:

"**دَخَلَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم فَلَمّا دَخَلَ اهتز له أمير المؤمنين عليه السلام وضحك في وجهه وقال: السلام عليك يا رسول الله ورحمة الله وبركاته! قال: ثم تنحنح بإذن الله تعالى وقال: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ. قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ. الَّذِينَ هُمْ فِي صَلاتِهِمْ خاشِعُون. إلى آخر الآيات. فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: قد أفلحوا بك وقرأ تمام الآيات إلى قوله: أُوْلَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ. الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ. فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أنتَ والله أميرُهُم... الحديث**"[1].

طبقاً لمفاد تلك الرواية فإن علياً عليه السلام بمجرد أن فتح عينيه على الدنيا وهو وليدٌ رضيعٌ تلا آياتٍ من القرآن الكريم، فكان عالماً بآياتِ سورةِ «المؤمنون»! قبل عشر سنوات من نبوة سيدنا محمَّدٍ صلى الله عليه وآله وسلم ونزول القرآن عليه في غار حراء!! هذا مع أن القرآن الكريم ذاته يصرِّح بأنه لم يكن للنبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، ولا لقومه، أيُّ علمٍ بالقرآن الكريم قبل نزوله، كما يقول سبحانه:

﴿تِلْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَآ إِلَيْكَۖ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَاۖ ...﴾ [هود: ٤٩].

---

(١) بحار الأنوار، ج٣٥، ص٣٧–٣٨. وفي الرسالة الموضوعة التي تحمل عنوان «**مكالمات حسنية**» والتي طُبِعَت مع كتاب «**حِلْيَة المتقين**» جاء أن علياً عندما وُلِد من أمه قرأ كتاب آدم وتوراة موسى وزبور داوود وإنجيل عيسى والقرآن المجيد إلى آخرها!! (انظر كتاب «**حِلْية المتقين**» وإلى جانبه كتاب «**مكالمات حسنية**»، نشر مطبوعات حسيني، ١٣٦٢ هـ ش، ص٥٠٤.

ويقول تعالى في كتابه المجيد أيضاً:

﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ ...﴾ [الشورى: ٥٢]. ويقول كذلك: ﴿وَمَا كُنتَ تَرْجُوٓاْ أَن يُلْقَىٰٓ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبُ إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ [القصص: ٨٦].

فإذا لم يكن نبي الإسلام ﷺ يعلم شيئاً عن كتاب الله قبل بعثته ونزول روح القدس عليه (إلى الحد الذي جعله يدهش لما هبط عليه الملاك في غار حراء ويُصاب بالخوف والرجفة)، فكيف تسنَّى لعلي عليه السلام الوليد الرضيع أن يقرأ القرآن الكريم؟! يا تُرى هل تلقَّى الوحيَ قبل رسول الله ﷺ؟! ألا يظهر واضحاً أن هذه الأسطورة هي من جملة الأخبار التي وضعها الغلاة الكذابون، للمبالغة في تعظيم أمير المؤمنين عليه السلام والغلوّ في مقامه؟! والأعجب أننا نقرأ في ذيل تلك الرواية:

"**فلما كان من غدٍ دخل رسول الله ﷺ على فاطمة (بنت أسد) فلما بصُرَ عليٌّ برسول الله ﷺ سلَّم عليه وضحك في وجهه وأشار إليه أن خذني إليك واسقني بما سقيتني بالأمس، قال: فأخَذَهُ رسولُ الله ﷺ، فقالت فاطمة: عرفه ورب الكعبة، قال: فلِكلام فاطمة سُمِّيَ ذلك اليوم يوم عرفة، يعني أن أمير المؤمنين عليه السلام عرف رسول الله ﷺ**. ". (بحار الأنوار، ج ٣٥، ص ٣٨).

هذا في حين أن جميع المؤرخين يعتبرون أن من مسلمات التاريخ أن يوم «**عرفة**» إنَّما سُمّي بذلك الاسم قبل ولادة علي عليه السلام بزمنٍ، وكان يوم عرفة معروفاً ومشهوراً بهذا الاسم بين العرب قبل الإسلام.

٢ – ويقول المجلسي في المجلَّد الواحد والأربعين من كتابه «**بحار الأنوار**»:

"**أبو الفتح الحفَّار بإسناده أن عليّاً عليه السلام قال: ما زلتُ مظلوماً مُذْ كنتُ! قيل له: عرفنا ظُلْمَك في كبرك فما ظُلْمُك في صغرك؟! فذكر أن عقيلاً كان به رَمَدٌ فكان لا يُذَرُّهُما[1] حتى يبدؤوا بي!**"[2].

يجب القول إن واضع هذا الخبر كان في غاية الجهل بالتاريخ، ذلك أن عقيلاً كان أكبر من علي بعشرين سنة، ولا يمكن ولا يُعْقَلُ أن يوضَع الدواء في عيني طفل رضيع في البداية، لأجل إقناع شاب في العشرين من عمره بضرورة وضع الدواء في عينيه!! إن مثل هذا التصرُّف لو تمَّ إنما يتمُّ مع

(١) أي لا يبدأ أهله بوضع الدواء على عينيه إلا بعد أن يضعوا الدواء على عيني عليٍّ أولاً (رغم سلامتهما من الرمد) لمجرد إقناع أخيه وإرضائه بوضع الدواء في عينه. (المترجم)

(٢) **بحار الأنوار**، ج ٤١، ص٥.

الأطفال لا مع شاب عربي بالغ يافع في العشرين من عمره!! وأما ذلك الفرق بين سن عقيل وسن علي عليه السلام الذي أشرنا إليه فنجده في كتاب «**بحار الأنوار**» ذاته كما يلي:

"**أن مولانا أمير المؤمنين (علي) عليه السلام كان أصغرَ وُلْد أبي طالب، كان أصغرَ من جعفرٍ بعشر سنين، وجعفرٌ أصغرُ من عقيلٍ بعشر سنين، وعقيلٌ أصغرُ من طالبٍ بعشر سنين**"(١). فبناء على هذه الرواية كان عليٌّ أصغرَ من عقيلٍ بعشرين سنة.

٣ – روت كتب الشيعة والسنة أن الخليفة الثاني عمر بن الخطاب تزوج من ابنة علي عليه السلام أي «**أم كلثوم**» وأثمر هذا الزواج ولداً اسمه «**زَيْد بن عُمَر**». وقد ضعَّفَ بعض علماء الشيعة الإمامية مثل **الشيخ المفيد** هذا الحديث وخطّؤوا سنده الذي جاء من طرق أهل السنة، ولكن المجلسي في «**بحار الأنوار**» أورد قصة هذا الزواج من طرق الشيعة أيضاً مما يدل على صحة تلك القصة، وقال المجلسي بشأن إنكار الشيخ المفيد لتلك الحادثة ما نصه:

"**إنكارُ المفيد (ره) أصلَ الواقعة إنما هو لبيان أنه لم يثبت ذلك من طريقهم وإلا فبعد ورود ما مرَّ من الأخبار إنكار ذلك عجيب، وقد رَوَى الكُلَيْنِيُّ عن حميد بن زياد عن ابن سماعة عن محمد بن زياد عن عبد الله بن سنان ومعاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إن عليّاً لما تُوُفِّيَ عُمَر أتى أمَّ كلثوم فانطلق بها إلى بيته، وروي نحو ذلك عن محمد بن يحيى وغيره عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد عن أبي عبدالله عليه السلام**"(٢).

إلا أن الأمر العجيب هو أن المجلسي روى في المجلد ٤٢ من «**بحار الأنوار**» في توجيه ذلك الزواج روايةً عن الإمام الصادق عليه السلام غريبةً جدّاً، بل هي روايةٌ غير معقولة ولا يمكن تصديقها. وفيما يلي متن تلك الرواية مع سندها:

"**الصفار عن أبي بصير، عن جُذعان بن نصر، عن محمد بن مسعدة، عن محمد بن حمويه بن إسماعيل عن أبي عبد الله الربيبي عن عمر بن أذينة قال: قيل لأبي عبد الله عليه السلام: إن الناس يحتجُّون علينا ويقولون إن أمير المؤمنين عليه السلام زوَّج فلاناً ابنَتَه أمَّ كلثوم، وكان متكئاً فجلس وقال: أيقولون ذلك؟! إن قوماً يزعمون ذلك لا يهتدون إلى سواء السبيل، سبحان الله! ما كان يقدر أمير المؤمنين عليه السلام أن يحول بينه وبينها فينقذها؟! كذبوا ولم يكن ما قالوا. إن فلاناً خطب إلى عليٍّ عليه السلام**

---

(١) **بحار الأنوار**، ج ٤٢، ص١١٠.

(٢) **بحار الأنوار**، ج ٤٢، ص١٠٩.

بِنْتَهُ أمّ كلثوم فأبى عليٌّ عليه السلام، فقال للعباس: والله لئن لم تزوجني لأنتزعنَّ منك السقاية وزمزم، فأتى العباسُ علياً فكلَّمه فأبى عليه، فألحَّ العباسُ، فلما رأى أميرُ المؤمنين عليه السلام مشقة كلام الرجل على العباس وأنه سيفعل بالسقاية ما قال، أرسل أمير المؤمنين عليه السلام إلى جنِّيَّةٍ من أهل نجران يهوديةٍ يُقال لها «سحيفةٌ» بنت جَريريةٍ فأمرها فتمثَّلت في مثال أم كلثوم وحجبت الأبصار عن أم كلثوم وبعث بها إلى الرجل، فلم تزل عنده حتى أنه استراب بها يوماً، فقال: ما في الأرض أهلُ بيتٍ أسحرَ من بني هاشم!. ثم أراد أن يُظهر ذلك للناس فقُتِل، وحوت الميراث وانصرفت إلى نجران وأظهر أمير المؤمنين عليه السلام أم كلثوم!"[1].

ونقول في شأن هذه الرواية:

أولاً: إنَّ في سند هذه الرواية الخرافية أشخاصٌ مجهولون مثل جذعان بن نَصْر، ومحمد بن مَسْعَدَة ومحمد بن حمويه، لذا فهي روايةٌ غير موثوقة سنداً.

ثانياً: ينبغي أن نسأل: هل يمكن للجن أن يتزوجوا من بني الإنسان، وينتج عن هذا الزواج حملٌ وولادةٌ (مثل ولادة زيد بن عُمَر)؟! وهل يجوز لإمام المتقين عليه السلام – لكي يحافظ على مقام السقاية لعمِّه العباس – أن يعمد إلى الحيلة والخداع ويظهر جنِّيَةً بصورة آدميَّةٍ، ويقدِّمها للخليفة الثاني ليتزوج منها على أنها ابنته؟! ولو كانت هذه الروايةُ صحيحةً وأن الجنّيَّة عادت إلى نجران بعد وفاة الخليفة الثاني وظهرت أم كلثوم عندئذٍ! فلماذا جاء في عدَّة روايات أخرى أنه بعد اغتيال الخليفة الثاني ذهب عليٌّ عليه السلام إلى بيت الخليفة وأخذ أم كلثوم إلى منزله؟! (حقاً إن حبل الكذب لقصير).

٤- والأسوأ من الرواية الأخيرة روايةٌ أخرى أوردها المجلسي في المجلَّد الثاني والأربعين من «**بحار الأنوار**» تقول:

"علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم وحماد، عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام في تزويج أم كلثوم فقال: إن ذلك فَرْجٌ غُصِبْناه!"[2].

وفي نظرنا إن علياً عليه السلام أكثرُ غيرةً وشهامةً من أن يسمح لأحد أن يغتصب منه ناموسه وعرضه، بل لقد تمَّ زواج أم كلثوم من الخليفة الثاني برضا أم كلثوم، كما صرَّح بذلك بعض المؤرخين، وحتى

(١) **بحار الأنوار**، ج ٤٢، ص ٨٨.

(٢) **بحار الأنوار**، ج ٤٢، ص ١٠٦.

المجلسي أشار إلى ذلك في «**بحار الأنوار**» ذاته حين قال: "**تارةً يُرْوَى أنه كان عن اختيار وإيثار**"[١].

٥- يروي المجلسي في المجلد الثاني والأربعين من «**بحار الأنوار**» الرواية التالية:

"**رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى الصَّادِقِ عليه السلام فَقَالَ لِي: مَنْ بِالْبَابِ؟ قُلْتُ: رَجُلٌ مِنَ الصِّينِ. قَالَ: فَأَدْخِلْهُ. فَلَمَّا دَخَلَ قَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ الله عليه السلام: هَلْ تَعْرِفُونَّا بِالصِّينِ؟ قَالَ: نَعَمْ يَا سَيِّدِي. قَالَ: وَبِمَاذَا تَعْرِفُونَنَا؟ قَالَ: يَا ابْنَ رَسُولِ الله! إِنَّ عِنْدَنَا شَجَرَةً تَحْمِلُ كُلَّ سَنَةٍ وَرْداً يَتَلَوَّنُ كُلَّ يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ، فَإِذَا كَانَ أَوَّلُ النَّهَارِ نَجِدُ مَكْتُوباً عَلَيْهِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ الله وَإِذَا كَانَ آخِرُ النَّهَارِ فَإِنَّا نَجِدُ مَكْتُوباً عَلَيْهِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ عَلِيٌّ خَلِيفَةُ رَسُولِ الله !**"[٢].

أولاً: سند هذه الرواية مجهولٌ تماماً، وبالتالي فلا يمكن التحقُّق من رواتها هل هم موثَّقون أم ضعفاء أم كذّابون؟، والراوي الوحيد المذكور في سندها هو «**محمد بن سنان**» وحاله في كتب الرجال يكفي لسلب ثقتنا بروايته إذ اختلف علماء الرجال بشأنه فصرَّح بعضهم بأنه ضعيفٌ وغير ثقةٍ ولا يُعْتَمَد على رواياته[٣]، فقد قال ابن الغضائري والنجاشي عنه: "**إنَّه ضعيفٌ غالٍ لا يُلْتَفَتُ إليه**"[٤]. وكذلك ضعَّفَه الشيخ الطوسي، وقال عنه النجاشي في رجاله: "**فإنه قال قبل موته كلُّما حدثتُكُم به لم يكن لي سماعٌ ولا روايةٌ! إنما وجدته!**"[٥].

وَمِنْ ثَمَّ فلا يمكن الوثوق بصحة حديث مثل هذا الرجل.

ثانياً: لو كان في بلاد الصين حقّاً وردةٌ تُزْهِرُ كلَّ عامٍ بمثل تلك الأوصاف، لانتشر خبرها بين الناس وتناقلته الألسن، ولأقبل آلاف الناس في تلك البلاد إلى التشيُّع، ولربما تم تصدير تلك الوردة، كما يُصَدَّر الشاي الصيني، إلى سائر بلاد المسلمين!! مع أن أيّاً من ذلك لم يحدُث، بل إن معظم سكان الصين غير مسلمين، والأقلية المسلمة في تلك البلاد كلهم تقريباً من أهل السنة والجماعة، اعتنقوا الإسلام على إثْرِ أسفار بعض التجار من أهل السنة إلى تلك الديار وقيامهم بالدعوة في ربوعها فأسلم على أيديهم أولئك المسلمون وساروا مثلهم على مذهب أهل السنة. فلا يمكن تصديق مثل تلك الرواية الخرافية.

---

(١) **بحار الأنوار**، ج٤٢، ص ١٠٧.

(٢) **بحار الأنوار**، ج ٤٢، ص ١٨.

(٣) وفي اصطلاح علم الرجال "**الجارحُ مَقَدَّمٌ على المُعَدِّل**".

(٤) **خلاصة الأقوال في معرفة الرجال** للعلامة الحلي.

(٥) رجال الكشي، (اختيار معرفة الرجال)، طبع مشهد، ١٣٤٨ هجرية شمسية، ص ٥٠٧.

٦- ويروي المجلسي في المجلد السادس والعشرين من «**بحار الأنوار**» الرواية التالية:

"ومن كتاب القائم للفضل بن شاذان، عن صالح بن حمزة عن الحسن بن عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام عَلَى مِنْبَرِ الْكُوفَةِ: وَاللهِ إِنِّي لَدَيَّانُ النَّاسِ يَوْمَ الدِّينِ، وَقَسِيمُ اللهِ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، لَا يَدْخُلُهَا دَاخِلٌ إِلَّا عَلَى أَحَدِ قِسْمَيَّ، وَأَنَا الْفَارُوقُ الْأَكْبَرُ وَقَرْنٌ مِنْ حَدِيدٍ وَبَابُ الْإِيمَانِ وَصَاحِبُ الْمِيسَمِ وَصَاحِبُ السِّنِينَ، وَأَنَا صَاحِبُ النَّشْرِ الْأَوَّلِ وَالنَّشْرِ الْآخِرِ.... الحديث"[١].

ينبغي أن نقول بشأن هذه الرواية:

أولاً: بعضُ رجال سندها أشخاصٌ مُتَّهمون بالغلوّ، فعلى سبيل المثال يقول العلامة الحلي في كتابه «خلاصة الأقوال» عن «**الحسن بن عبد الله**»: **"يُرْمَى بالغُلُوّ!"**[٢].

ثانياً: كلُّ من له علمٌ بفترة خلافة أمير المؤمنين عليه السلام في الكوفة والأوضاع الاجتماعية التي كانت سائدة في ذلك العهد، يدرك جيداً أن مثل هذا الخبر لا يعدو كونه خبراً موضوعاً وكاذباً. وذلك لأن كثيراً من الجالسين إلى منبر الكوفة الذي كان عليٌّ عليه السلام يلقي خطبه منه كانوا أشخاصاً متعصِّبين سطحيِّي التفكير وغلاظ القلوب كالخوارج (لم يكن لديهم إيمان راسخ بإمامة علي من أساسها)، ومثلهم لا يمكن أبداً أن يتحمَّلوا أن يسمعوا من الإمام كلاماً يقول فيه: "....**إني لَدَيَّان الناس يوم الدين!..... وأنا صاحب النشر الأول والنشر الآخر...**". وأوضح دليل على كذب هذا الخبر أن راويه لا يقول أن علياً عليه السلام أسرَّ بذلك الكلام لِخُلَّص أصحابه، بل يدَّعي أن أمير المؤمنين عليه السلام إنما كان يتحدَّث عن الأوصاف الإلـهية لذاته أمام الملأ من على منبر الكوفة!!

إنه من الواضح تماماً أن هذا الخبر وأمثاله من وضع الغلاة وأكاذيبهم، وهم الذين كان مولى المتقين عليه السلام يقول عنهم: **"هَلَكَ فِيَّ رَجُلانِ مُحِبٌّ غَالٍ ومُبْغِضٌ قالٍ"**[٣]. وقال أيضاً: **"يَهْلِكُ فِيَّ رَجُلانِ مُحِبٌّ مُفْرِطٌ وبَاهِتٌ مُفْتَرٍ."**[٤].

٧- ينقل المجلسي في المجلد السادس والعشرين من «**بحار الأنوار**» حديثاً غريباً من كتابٍ مجهولٍ فيما يلي نصُّهُ:

---

(١) **بحار الأنوار**، ج ٢٦، ص ١٥٣.

(٢) **خلاصة الأقوال**، ص ٣٣٤.

(٣) **نهج البلاغة**، الكلمات القصيرة لأمير المؤمنين عليهم السلام، طبع بيروت، رقم ٤٦٩.

(٤) المصدر السابق.

"ذكر والدي رحمه الله أنه رأى في كتاب عتيق، جمعه بعض محدثي أصحابنا في فضائل أمير المؤمنين عليه السلام هذا الخبر، ووجدته أيضاً في كتاب عتيق مشتمل على أخبار كثيرة، قال: روي عن محمد بن صدقة أنه قال سأل أبو ذر الغفاري سلمان الفارسي رضي الله عنهما يا أبا عبد الله! ما معرفة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام بالنورانية؟ قال: يا جندب فامض بنا حتى نسأله عن ذلك. قال: فأتيناه فلم نجده قال فانتظرناه حتى جاء، قال صلوات الله عليه: ما جاء بكما؟! قالا: جئناك يا أمير المؤمنين نسألك عن معرفتك بالنورانية. قال صلوات الله عليه: مرحباً بكما من وَلِيَّيْنِ متعاهدَيْن لدينه لستما بمُقَصِّرَيْن، لعمري إن ذلك الواجب على كل مؤمن ومؤمنة. ثم قال صلوات الله عليه: يا سلمان ويا جندب! قالا: لبيك يا أمير المؤمنين!. قال عليه السلام: إنه لا يستكمل أحدٌ الإيمان حتى يَعْرِفَني كُنْهَ معرفتي بالنورانية، فإذا عرفني بهذه المعرفة فقد امتحن الله قلبه للإيمان وشرح صدره للإسلام وصار عارفاً مستبصراً، ومن قصَّر عن معرفة ذلك فهو شاكٌّ ومرتابٌ. يا سلمان ويا جندب! قالا: لبيك يا أمير المؤمنين! قال عليه السلام معرفتي بالنورانية معرفة الله عز وجل، ومعرفة الله عزَّ وجلَّ معرفتي بالنورانيَّة..... يا سلمان ويا جندب! قالا: لبيك يا أمير المؤمنين!. قال عليه السلام: أنا الذي حملت نوحاً في السفينة بأمر ربي!، وأنا الذي أخرجت يونس من بطن الحوت بإذن ربي! وأنا الذي جاوزت بموسى بن عمران البحر بأمر ربي! وأنا الذي أخرجت إبراهيم من النار بإذن ربي! وأنا الذي أجريت أنهارها وفجَّرْت عيونها وغرست أشجارها بإذن ربي!..... وأنا الخِضْر عالم موسى! وأنا معلم سليمان بن داوودَ! وأنا ذو القرنين! وأنا قدرة الله عز وجل... الحديث."[1].

وينبغي أن نقول بشأن هذه الحديث الغريب:

أولاً: من ناحية سنده فإن المجلسي وأباه وَجَدَا هذا الخبر في كتاب قديم! ولا أحد يعلم من هو مؤلفه ولا من أين وصل إليه ذلك الخبر؟! علاوة على أن في سند ذلك الحديث انقطاع لأن راويه «محمد بن صدقة» لم يكن معاصراً لِأبي ذر ولا لِسَلْمانَ، فكيف تسنَّى له أن ينقل هذه الرواية عنهما وهو لم يرهما أصلاً؟! أضِف إلى ذلك أن لدينا في كتب الرجال شخصين باسم «**محمد بن صدقة**»، أحدهما «**محمد بن صدقة العبْدِي**» كان معاصراً للإمامين الصادق والكاظم – عليهما السلام – وقال عنه أبو عَمْرٍ الكشِّيّ «**كان بَتْرِيًّا!**»، والمجلسي ذاته ضعَّفه أيضاً. والثاني «**محمد بن صدقة العنبري البصري**»، وكان معاصراً للإمام الرضا عليه السلام، وقد ضعَّفه كلٌّ من الشيخ الطوسي والعلامة الحلي وبيَّنَا أنه **كان**

(١) **بحار الأنوار**، ج ٢٦، ص ١ و ٥ و ٦.

من الغلاة[١]. إذن، كلا الراويين، فضلاً عن أن بينهما وبين أبي ذر وسلمان فاصلاً زمنيّاً كبيراً، ليسا بحد ذاتهما من الموثوقين لدى جميع علماء الإمامية، لذا فإن سند الرواية المذكورة مخدوشٌ ساقطٌ من الاعتبار ولا يمكن الاعتماد عليه. بل الأعجب من ذلك أن المجلسي نفسه لم يَثِقْ بهذا الخبر ولم يصح عنده، إذْ نراه عندما يأتي لتوجيه ذلك الحديث يقول: **"لو صحَّ صدور هذا الخبر عنه** عليه السلام **لاحتمل أن يكون المرادُ.... "**[٢].

ثانياً: إن متن الرواية المذكورة لا يتفق مع القرآن المجيد، لأن القرآن الكريم يبيّن لنا بصراحة في آيات متعدِّدَةٍ أن نبي الإسلام (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يكن حاضراً في عصور الأنبياء السابقين، ولا كان له علمٌ أو إحاطةٌ بما يجري لهم ولا شهودٌ لأحوالهم! فكيف أمكن لعليٍّ عليه السلام أن يحرز ذلك المنصب ويسبق فيه نبي الإسلام (صلى الله عليه وآله وسلم)؟!

يقول اللهُ تعالى في كتابه الحكيم: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا ...﴾ [القصص: ٤٦]. ويقول كذلك: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلْأَمْرَ وَمَا كُنتَ مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴿٤٤﴾﴾ [القصص: ٤٤]. ويقول: ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: ٤٤].

ثم ليت شعري! ما معنى قوله في الحديث **"أنا قُدْرةُ الله"**؟! أليست القدرة من صفات الحق تعالى الذاتية؟ وهل يمكن لأحدٍ أن يتحد بالله أو يشاركه تعالى في مقام صفاته الذاتيَّة؟! أليس ظاهر هذه الكلمات كفراً واضحاً؟! وهل هذه العبارات إلا من وضع وافتراء الغلاة العلي اللهيين؟![٣].

٨- يروي المجلسي في المجلد السادس والعشرين من «**بحار الأنوار**» روايةً عن أبي جعفر الباقر عليه السلام هي التالية:

---

(١) **تنقيح المقال**، ج٣، ص ١٣٣.

(٢) **بحار الأنوار**، ج٢٦، ص ٧ – ٨.

(٣) يقصد المؤلف بالعلي اللهيين فرقة من الغُلاة تُطلق على نفسها اسم «**أهل حق**»، وتقطن في منطقة في غرب إيران وخاصةً في إقليم «**كرمانشاه**»، معظم أتباعها من الأكراد، ويوجد بينهم بعض الآذريين والعرب في العراق، ويعتقد أتباعها بالتناسخ، ويُؤَلِّهون الإمام علياً عليه السلام ويقولون فيه ما تقوله النصارى في عيسى بن مريم من أنه ظهورٌ بالجسد للذات الإلهية فظاهره ناسوت وباطنه لاهوت، ولا يلتزمون بأيٍ من العبادات الإسلامية المعروفة، بل لهم طقوسهم الخاصة، ويُقدَّر عددهم في إيران والعراق بحوالي المليون على أكثر تقدير. (المُتَرْجِمُ)

"عن أحمد بن الحسين عن الأهوازي عن عمر بن تميم عن عمار بن مروان عن أبي جعفر عليه السلام قال: إنا لنعرف الرجل إذ رأيناه بحقيقة الإيمان وبحقيقة النفاق"(١).

هذه الرواية، علاوة على أن في سندها شخصاً مجهولَ الحال مثل «عمر بن تميم»، فإنهَّا تعارض القرآن الكريم الذي يبين لنا بكل وضوح وصراحة أن نبي الإسلام نفسه (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يكن يعلم جميع المنافقين، فكيف يمكن للإمام أن يعرف كل شخص، بمجرَّد أن يراه، أنه منافقٌ أم مؤمنٌ؟!

يقول الحق تبارك وتعالى في سورة التوبة المباركة:

﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَٰفِقُونَ ۖ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ ۖ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ...﴾ [التوبة: ١٠١].

وكذلك نقرأ في سورة البقرة الكريمة:

﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴿٢٠٤﴾﴾ [البقرة: ٢٠٤].

من الواضح إذن أن الكلام الذي يخالف القرآن الكريم لا يمكن أن يصدر عن الإمام الباقر عليه السلام بل لا ريب أنه افتراء عليه.

٩- من علامات الوضع في الحديث أن يأتي خلاله وعدٌ بثواب كبير وعجيب ومبالغ به على أعمال بسيطة وسهلة للغاية! ومن هذا النمط ما أورده المجلسيّ في كتابه «**حِلْيَة المتقين**» حيث قال:

"رُوِيَ عن حضرة الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - أن من مشى إلى رحم من أرحامه لزيارته أو ليصله بمالٍ، كتب الله تعالى له بذلك ثواب مئة شهيد، وكتب في صحيفة أعماله بكل خطوة يخطوها أربعين ألف حسنة، ومحا عنه أربعين ألف سيئة، ورفعه أربعين ألف درجةً في الجنَّة، وأثابه ثواب مَنْ عَبَدَ اللهَ بإخلاصٍ مئة عام!"(٢).

قلتُ: بهذه الحسبة فإن الشهداء الذين قدَّموا أرواحهم في سبيل الله قد خسروا خسراناً كبيراً! لأنه كان بإمكانهم بدلاً من مشقات الجهاد والاستشهاد، أن يقوموا بزيارة أحد أرحامهم كخالتهم أو عمَّتهم، ويحصِّلُوا بذلك مئة ضعف الثواب الذي حصَّلوه بشهادتهم!!

أليست ألفاظ هذه الرواية المغرقة بالثواب البالغ دليلاً واضحاً على أنها موضوعة مختَلَقة؟!

---

(١) بحار الأنوار، ج ٢٦، ص ١٢٧.

(٢) **حلية المتقين**، طبع طهران: مطبوعاتي حسيني، ١٣٦٢ هـ. ش.، ص ١٩٣.

١٠ - ويروي المجلسي أيضاً في الكتاب الأخير ذاته روايةً عجيبةً عن عِظَم ثواب التختم بالأحجار الكريمة الموجودة في صحراء النجف الأشرف فيقول:

"وقال الصادق عليه السلام: من تختَّم في يده بالدُّرِّ الذي يظهره الله تعالى في النجف الأشرف، كتب رب العالمين في صحيفته بكل نظرةٍ ينظرها إلى ذلك الدرّ ثواب زيارةٍ أو حجَّةٍ أو عُمْرَةٍ، وجعل له ثواب الأنبياء والصالحين، ولولا رحمة الله بشيعتنا لارتفعت قيمة القطعة منه كثيراً، ولكن الله رخَّصه لكي يتمكن فقراؤهم ومساكينهم من التختم به!"[1].

ليت شعري! هل ثواب الأنبياء والصالحين رخيص إلى تلك الدرجة حتى أن من نظر نظرةً إلى قطعة حجر كريمة ينال مثل أجرهم وثوابهم عند الله؟!

أيها القارئ الكريم، افهم أنت الخبر المفصل من هذا الحديث المجمل!

(١) المصدر السابق، ص ١٩-٢٠.

المبحث ١٠:

الحُرُّ العامليُّ وآثاره

من المحدِّثين المتأخِّرين الذين نالوا شهرةً واسعةً في علم الحديث والرواية، الشيخ **محمد بن الحسن الحُرُّ العاملي** (المتوفى سنة ١١٠٤ هـ ق) الذي أصبح كتابه «**وسائل الشيعة**» مرجع من جاء بعده من الفقهاء في الفقه والفتوى.

وُلِدَ الشيخ الحُرّ في قريةٍ من قرى جبل عامل (في جنوب لبنان)، وبدأ تحصيل العلوم الدينية وتعلُّمَ الحديث في تلك الديار، ثم سافر إلى الحجاز والعراق وإيران وحطَّ رحاله أخيراً في مدينة «مشهد» (شرق إيران)، وأقامَ فيها حتى وفاته. كان الشيخ الحرّ معاصراً للملا محمد باقر المجلسي وأخذ عنه الإجازة في رواية الحديث كما أخذ المجلسي من الحرّ أيضاً الإجازة في الرواية. وقد ذَكَرَتْ كتبُ التراجم شرحَ أحوال الشيخ الحُرّ وآثاره العلميَّة التي تركها، كما ألف هو نفسه كتاباً باسم «**أمل الآمل**» في شرح أحوال علماء جبل عامل، ترجم فيه لنفسه وبيَّن سوانح حياته وتأليفاته. وقد أثنى عليه الشيخ يوسف البحراني في كتابه «**لؤلؤة البحرين**» وقال عنه: "**كان عالماً فاضلاً ومحدِّثاً أخباريّاً**"[1].

نال الشيح الحرّ العاملي شهرةً وافرةً في إيران، ومنحه سلطان زمانه لقب «**شيخ الإسلام**» وفوَّض إليه مرتبة «**قاضي القضاة**» في إقليم خراسان من بلاد فارس. وجميع الكتب التي بين أيدينا اليوم من مؤلفاته، مكتوبةٌ على طريقة العلماء الأخباريين، ومن أشهرها: «**الجواهر السَّنيَّة**» في الأحاديث القدسيَّة، و«**الفوائد الطوسيَّة**» في مباحث مختلفة، و«**الإيقاظ من الهجعة**» في موضوع الرجعة، و«**الاثنا عشريَّة**» في رد الصوفيَّة، و«**الفصول المهمة في أصول الأئمة**». إلا أنه ليس من ريب في أنَّ أشهرَ كُتُبِهِ وأهمَّها كتابُ «**تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة**» الذي أراد أن يجمع فيه

---

(١) **لؤلؤة البحرين**، ص ٨٠.

أحاديث الكتب الأربعة لدى الإمامية (أي الكافي ومن لا يحضره الفقيه والتهذيب والاستبصار) مع أحاديث سائر كتب الرواية (لدى الإمامية)، مختاراً من أحاديث تلك الكتب، تلك الأحاديث المتعلِّقة بـ «**فروع مذهب الإماميّة**»، وهذا هو الفارق الأساسي بينه وبين كتاب «**بحار الأنوار**» الذي لم يقتصر على أحاديث الأحكام بل شملت أحاديثه كل الموضوعات والمباحث المختلفة. ومن هنا يتضح سبب صيرورة «**وسائل الشيعة**» مرجعاً من مراجع الفقه الهامة لفقهاء الإمامية، ثم كتب المحدِّث الميرزا حسين النوري الطبرسي استدراكاً عليه أسماه «**مستدرك الوسائل**»، وطبع أيضاً مراراً وأصبح في متناول الأيدي.

تعتمد طريقة «**الشيخ الحر**» في كتابه «**الوسائل**» المنهج الأخباري الذي يقوم على قبول جميع الأخبار ولو كانت متعارضة، وعدم القيام بنقد متونها ولا البحث في رجال أسانيدها، بل السعي في توجيهها والجمع بين ما تعارض منها، وهو متأثِّرٌ كثيراً في هذا الأسلوب بالشيخ أبي جعفر الطوسي، إذْ يستند غالباً إلى توجيهاته نفسها وطريقته في الجمع بين الأخبار.

ولم تحظَ طريقته تلك وأسلوبه في تدوين الأخبار بالقبول حتى من جانب بعض الأخباريين المعتدلين مثل الشيخ يوسف البحراني الذي قال في كتابه «**لؤلؤة البحرين**» عن تأليفات الشيخ الحرّ ما نصُّه: "**لا يخفى إنه وإن كان كَثُرَتْ تصانيفه - قُدِّس سِرُّهُ -كما ذُكِر، إلا أنها خالية من التحقيق والتحبير، تحتاج إلى تهذيب وتحرير كما لا يخفى على من راجعها**"[1].

لقد انتخبنا الحرَّ العامليَّ بعد المجلسي من بين محدثي الإمامية في العصور المتأخِّرة، واخترناه لنقد أحاديثه نظراً إلى أن كتابه «**وسائل الشيعة**» أثَّرَ تأثيراً كبيراً في فقهاء الشيعة الإمامية المعاصرين إلى الحد الذي أصبحت فيه أغلب فتاواهم منسجمة مع عناوين أبواب ذلك الكتاب.

وسنكتفي هنا، كما فعلنا في الفصول الماضية، بنقد عشرة أحاديث كنموذج، من كتاب «**وسائل الشيعة**»، ونبين الدلائل على وضعها وأنها مما لا يمكن التعويل عليه.

(١) **لؤلؤة البحرين**، ص ٨٠.

المبحث ١١:

نقد أحاديث كتاب «وسائل الشيعة»

١ – يروي الشيخ الحُرّ العامليّ في «**كتاب الطهارة**» من كتابه «**وسائل الشيعة**» رواية عجيبة هي التالية:

"مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الطُّوسِيُّ – رَضِيَ الله عَنْهُ – بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام قَالَ: كَانَ بَنُو إِسْرَائِيلَ إِذَا أَصَابَ أَحَدَهُمْ قَطْرَةُ بَوْلٍ قَرَضُوا لُحُومَهُمْ بِالْمَقَارِيضِ وقَدْ وَسَّعَ الله عَلَيْكُمْ بِأَوْسَعِ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ والأَرْضِ وجَعَلَ لَكُمُ الْمَاءَ طَهُوراً فَانْظُرُوا كَيْفَ تَكُونُونَ"[1].

ولنا أن نسأل: هل كان مثل هذا العمل معمولاً حقاً بين بني إسرائيل، أي أنه بمجرد سقوط قطرات من البول على بدن أحدهم فإنه – بدلاً من غسله بالماء – يقوم بقص بدنه وقرض جلده بالمقراض؟! (وما أتعس من كان منهم مبتلىً بسلس البول!!)، ولماذا لا نجد أثراً ولا خبراً لمثل هذا الحكم المؤلم في التوراة ولا بين اليهود؟! وهل يمكن لِلَّهِ العادل الحكيم والرحيم أن يأمر بمثل هذا الحكم لأجل تطهير نجاسة قد تصيب الإنسان بشكل طبيعي؟! وهل من الضروري لبيان سهولة أحكام الإسلام ويسرها أن نلجأ إلى مثل هذه الأكاذيب؟!

إن كون هذا الحديث وأمثاله موضوعاً مختَلَقاً أمرٌ واضحٌ بيِّنٌ إلى درجة تغنينا عن التحقيق في إسناده.

٢ – وأورد الشيخ الحُرّ العامليّ في «**كتاب الطهارة**» ذاته من «**وسائل الشيعة**» روايةً أخرى تدل على «**نجاسة الحديد**»! قال:

"وبالإسناد عن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل إذا قصَّ أظفاره بالحديد أو جزَّ شعره أو حلق قفاه فإن عليه أن يمسحه بالماء قبل أن يصلي؟ سأل: فإن صلى ولم يمسح من ذلك بالماء؟

---

(١) **وسائل الشيعة**، ج ١، ص ٧٧ (من الطبعة الحجرية)، وج ١، ص ١٠٠ من طبعة المطبعة الإسلامية (في ٢٠ مجلداً).

قال عليه السلام: يعيد الصلاة لأن الحديد نجس! وقال لأن الحديد لباس أهل النار والذهب لباس أهل الجنة!"[١].

قلتُ: إن هذا الحكم (نجاسة الحديد) ولزوم إعادة الصلاة لمن مسه ولم يغسل موضع المسِّ بالماء مخالفٌ لإجماع جميع علماء الإسلام. وقد جاء في القرآن الكريم أن على المسلمين في الغزوات أن يصلوا وهم آخذون أسلحتهم (المصنوعة عادةً من الحديد)، ولم يقل الله تعالى أن عليهم أن يضعوا أسلحتهم جانباً أثناء الصلاة، كما نقرأ في كتاب الله:

﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ وَلْيَأْخُذُوٓاْ أَسْلِحَتَهُمْ ...﴾ [النساء: ١٠٢].

وبناءً على ذلك، فإذا قصَّ شخصٌ أظفاره بالحديد ثم صلّى فلا يجب عليه أن يعيد الصلاة، لأن الحديد ليس بنجس ولا يبطل الصلاة.

٣ و٤ – ويقول الشيخ الحُرّ العامليّ في «**كتاب الصلاة**» من «وسائل الشيعة»:

"مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ (أي الشيخ أبو جعفر الطوسي) بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ مَيْسِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام قَالَ: شَيْئَانِ يُفْسِدُ النَّاسُ بِهِمَا صَلاتَهُمْ، قَوْلُ الرَّجُلِ: تَبَارَكَ اسْمُكَ وتَعَالَى جَدُّكَ ولا إِلَهَ غَيْرُكَ، وإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ قَالَتْهُ الْجِنُّ بِجَهَالَةٍ فَحَكَى الله عَنْهُمْ. وقَوْلُ الرَّجُلِ: السَّلامُ عَلَيْنَا وعَلَى عِبَادِ الله الصَّالِحِينَ!"[٢].

وقد رُوِيَت هذه الرواية في «وسائل الشيعة» أيضاً بلفظ آخر هو التالي:

"محمد بن علي بن الحسين قال: قالَ الصادق عليه السلام: أفسد ابن مسعود على الناس صلاتَهم بشيئين، بقوله: تبارك اسم ربك وتعالى جدك. فهذا شيءٌ قالته الجن بجهالة، فحكى الله عنها. وبقوله: السلام علينا وعلى عبادنا الصالحين في التشهد الأول!"[٣].

قلت: لا يوجد أدنى شك في أن كلا الروايتين باطلتان وموضوعتان، لأن عبارة «**تَعَالى جَدُّ ربِّنا**» في القرآن الكريم ليست مما حكاه الله تعالى عن الجن الجهلاء، بل ذكرها تعالى لنا على نحو التأييد والتصديق لقول المؤمنين والموحدين من الجن، فقال: ﴿وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ جَدُّ رَبِّنَا مَا ٱتَّخَذَ صَٰحِبَةً وَلَا وَلَدًا ۝٣﴾ [الجن:٣].

---

(١) **وسائل الشيعة**، ج١، ص١٩٤ (من الطبعة الحجرية)، وج١، ص٢٠٤ من طبعة المطبعة الإسلامية.

(٢) **وسائل الشيعة**، ج١، ص٤١٥ (الطبعة الحجرية)، وج٦، ص١٠٠٠ من طبعة المطبعة الإسلامية.

(٣) المصدر السابق، الصفحة التالية.

ولكن الرواة الجهلاء ظنُّوا أن لفظ «جَدّ» في هذه الآية الشريفة بمعنى «الجد أبو الأب!»، فتصوَّروا أن الجن نسبوها لِلّهِ جهلاً به سبحانه، واستنتجوا أن إضافة تلك الكلمة إلى «ربِّنا» غير جائز، وبالتالي نسبوا للإمام الصادق عليه السلام حكمه بفساد صلاة من نطق بتلك العبارة! هذا مع أن كبار مفسري الشيعة والسنة فسَّروا لفظة «الجَدّ» في الآية بمعناها الصحيح الذي هو «**الجلال والعظمة**» كما قال مثلاً الشيخ الطَّبْرِسِي في تفسيره «**جوامع الجامع**»:

"**تعالى جَدُّ ربِّنَا أي: تعالى جلالُ ربِّنَا وعظمتُهُ عن اتخاذ الصاحبة والولد. من قولك: جَدَّ فلانٌ في عيني إذا عَظُمَ**"[١].

ومما يؤيد هذا الأمر أننا نقرأ في الدعاء التوحيدي المعروف بدعاء «**الجوشن الكبير**» المرويّ عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

"**يا من تبارك اسمه، يا من تعالى جده، يا من لا إله غيره...**"[٢].

فاتضَّح إذن أن الروايتين الموضوعتين نشأتا من جهل رواتها باللغة العربية، وأنها مخالفة لكتاب الله تعالى ولدعاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

٥ – يكتب الشيخ الحُرّ العامليّ في «**كتاب التجارة**» من «**وسائل الشيعة**»:

"**مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ فِي آخِرِ السَّرَائِرِ نَقْلاً مِنْ كِتَابِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ الدِّهْقَانِ، عَنْ عُبَيْدِ الله، عَنْ دُرُسْتَ (بن أبي منصور)، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ أَبِي الْعَلاءِ، عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ آبَائِهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم: مَنِ انْهَمَكَ فِي طَلَبِ النَّحْوِ سُلِبَ الْخُشُوعَ!**"[٣].

قلتُ: هذا حديثٌ ظاهرُ الوَضْعِ، لأنه علاوة على أن «**دُرُسْت بن أبي منصور**» كان واقفياً غير مقبول الرواية (كما صرَّح بذلك العلامة الحلّيّ والمامقاني)[٤]، فإن «**علم النحو**» لم يكن معروفاً أساساً زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، بل ظهر – باتفاق علماء الشيعة والسنة – بعد عهد النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، لذا فإن مخاطَبي النبي صلى الله عليه وآله وسلم – لو صحَّ هذا الحديث – لم يكن بوسعهم أن يفهموا قصده صلى الله عليه وآله وسلم من عبارة

(١) **تفسير جوامع الجامع**، للشيخ الطبرسي، طبع جامعة طهران، ١٣٧٨هـ .ش، ج٤، ص٣٧١.

(٢) **مفاتيح الجنان**، دعاء الجوشن الكبير، البند ٧٦.

(٣) **وسائل الشيعة**، ج٢، ص٦٠٧ (الطبعة الحجرية)، وج ١٢، ص٢٤٦ (طبعة المطبعة الإسلامية).

(٤) **خلاصة الأقوال**، ص٣٤٦، وتنقيح المقال ج١، ص٤١٧.

«**النَّحْوِ**» ولا أن يعرفوا ماهية هذا العلم الذي نُهوا عن تحصيله؟! مع أن اللهَ أمَرَ نبيَّهُ أن يكلِّمَ الناسَ على قَدْرِ عقولهم كما جاء في الحديث:

"**إنا معاشر الأنبياء أُمِرْنا أن نكلِّمَ الناس على قدر عقولهم**"(١).

كما لا يفوتنا أن نذكر أنه رغم أن «**محمد بن إدريس الحلّيّ**» أورد في كتابه «**السرائر**» فصلاً في أخبار الآحاد، إلا أنه هو ذاته لا يثق بتلك الأخبار ويردُّ بعضها بكل صراحة(٢)، خاصة أنه في بداية كتابه يصرِّح بأن أخبار الآحاد ليس لها حجية ويقول:

"**لا أعْرُجُ على أخبار الآحاد فهل هَدَمَ الإسلامَ إلا هِيَ؟!**"(٣).

وبناء على ما سبق، يمكننا أن نجزم أن هذا الخبر الذي في سنده إشكال، وفي متنه معارضةٌ واضحةٌ لتاريخ علم النحو، لا ينسجم مع مذهب محمد بن إدريس في أخبار الآحاد، وليس مقبولاً عنده.

٦- ويروي الشيخ الحُرّ العامليّ في «كتاب الطهارة» أيضاً من «وسائل الشيعة»:

"**مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ ابْنَ بَزِيعٍ، عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ السَّرَّاجِ عَنْ هَارُونَ بْنِ خَارِجَةَ، قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ الله** عليه السلام **يَقُولُ: مَنْ دُفِنَ فِي الْحَرَمِ أَمِنَ مِنَ الْفَزَعِ الأَكْبَرِ! فَقُلْتُ لَهُ: مِنْ بَرِّ النَّاسِ وفَاجِرِهِمْ؟! قَالَ مِنْ بَرِّ النَّاسِ وفَاجِرِهِمْ!**"(٤).

قلت: هذه الرواية تتعارض مع عشرات الآيات الكريمة في القرآن الكريم التي تصرِّح أن كل إنسان رهين أعماله وسيُسْأل عما جنته يداه، وأن من يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرةٍ شراً يره، مثل قوله تعالى: ﴿كُلُّ ٱمْرِيٍٕ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ ﴿٢١﴾﴾ [الطور: ٢١]، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴿٣٠﴾﴾ [آل عمران: ٣٠]، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾ [النجم: ٣٩] ..الخ

---

(١) **الأصول من الكافي**، ج ١، ص ٢٣.

(٢) انظر كتاب **السرائر** لابن إدريس الحلّيّ، طبع قم، المطبعة العلمية، ص٤٧٧.

(٣) **السرائر**، ص٥.

(٤) **وسائل الشيعة**، ج١، كتاب الطهارة، ص ٢٠٣ (الطبعة الحجرية). وج ٢، ص ٨٣٤، وكذلك ج٩، ص ٣٨١ من طبعة المطبعة الإسلامية.

فتراب الأرض ومكان الدفن لن يؤمِّنَ أحداً من الفزع الأكبر يوم القيامة وإنما الذي يؤمنه هو أعماله الصالحة التي ستمنحه بفضل الله النجاة والأمن كما نقرأ في القرآن الكريم قوله تعالى:

﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيۡرٞ مِّنۡهَا وَهُم مِّن فَزَعٖ يَوۡمَئِذٍ ءَامِنُونَ ٨٩ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتۡ وُجُوهُهُمۡ فِي ٱلنَّارِ هَلۡ تُجۡزَوۡنَ إِلَّا مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ٩٠﴾ [النمل: ٨٩-٩٠].

وكم من سيئي الأعمال من بني أمية ومن النواصب (أعداء أئمة آل البيت عليهم السلام) دُفِنُوا في حرم الله (نظراً إلى أن مساحة الحرم واسعة جداً) فهل دَفْنُ الفجَّار والظَّلَمةِ من قِبَل أصحابهم موجبٌ للأمن والأمان من مواقف يوم القيامة وأحداثه المخيفة؟! إن هذه الرواية تُظهِر أن الأمن والخلاص والنجاة في الآخرة أمرٌ اعتباريٌّ وليس حقيقةً وجودِيَّةً راسخة الجذور، هذا في حين أن عذاب وثواب يوم القيامة والخوف والأمان الأخرويان ينشآن من الحالات النفسانية للإنسان وأعماله التي قام بها، ولا تنشأ من المكان الذي دُفِن فيه، وهذا أمر في غاية الوضوح يدركه أهل الدراية وكل ذي لبٍّ وعقل.

٧ و٨ ـ يروي الشيخ الحُرّ العامليّ في «**وسائل الشيعة**» روايات متناقضة لا يمكن الجمع بينها ولابد من اعتبار بعضها باطلاً. ومن المثير أن طريقة حل هذا التعارض وعلاجه لدى الشيخ الحر والتي تعتمد غالباً على حمل إحدى الروايتين المتعارضتين على «**التقيَّة**» لا تنجح ولا يمكن القول بها في بعض الأحيان. ورغم ذلك، فإن الشيخ الحرّ، ذا المسلك الأخباري، لا يبدو أبداً مستعداً للاعتراف بخطأ وبطلان إحدى الروايتين! ونأتي فيما يلي بنموذج عن هذه الروايات المتعارضة:

"**محمدُ بنُ الحَسَنِ (الطوسي) وبإِسْنَادِهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ الله، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيم بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ جَدِّهِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الهَمْدَانِيَّ كَتَبَ إِلَى أَبِي الحَسَنِ الثَّالِثِ عليه السلام يَسْأَلُهُ عَنِ الْوُضُوءِ لِلصَّلاةِ فِي غُسْلِ الجُمُعَةِ، فَكَتَبَ: لا وُضُوءَ لِلصَّلاةِ فِي غُسْلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ولا غَيْرِهِ**"[1].

ورغم هذه الرواية، يروي الشيخ الحُرّ العامليّ بعدها الرواية المناقضة التالية:

"**قال الكليني ورُوِي أنه ليس شيء من الغسل فيه وضوء إلا غسل يوم الجمعة فإن قبله وضوء!**"[2].

(١) **وسائل الشيعة**، ج١، كتاب الطهارة، ص ١٤٦ (الطبعة الحجرية)، وج ١، ص ٥١٣ (طبعة المطبعة الإسلامية).

(٢) المصدر نفسه، الصفحة التالية.

من الواضح تماماً أن رواية الشيخ الكُلَيْني متعارضة تماماً مع حديث الشيخ الطوسي ولا يمكن حمل أي منها على «**التقيَّة**» لأن أياً منها لايتفق مع فتاوى أئمة أهل السنة، إذ إن الفقهاء الأربعة جميعاً يقولون إن ما يلزم الوضوء لأجله لا يكفي عنه الغسلُ سواءً كان غُسْلَ الجمعة أم غيره![1].

٩ و١٠ ـ ويروي الشيخ الحُرّ العامليّ في «**وسائل الشيعة**»:

"**مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبَخْتَرِيِّ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام فِي زِيَارَةِ الْقُبُورِ قَالَ: إِنَّهُمْ يَأْنَسُونَ بِكُمْ فَإِذَا غِبْتُمْ عَنْهُمُ اسْتَوْحَشُوا**"[2].

ثم يروي الشيخ الحُرّ العامليّ في كتاب الطهارة ذاك نفسه روايةً أخرى كما يلي:

"**مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، أَنَّهُ قَالَ لأَبِي الْحَسَنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عليه السلام بَلَغَنِي أَنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا أَتَاهُ الزَّائِرُ أَنِسَ بِهِ فَإِذَا انْصَرَفَ عَنْهُ اسْتَوْحَشَ! فَقَالَ: لا يَسْتَوْحِشُ!**"[3].

قلت: نُلاحظ أن راوي هذا الحديث ينقل – حسب الظاهر – المضمونَ نفسَه لرواية الإمام الصادق عليه السلام لابنه (الإمام الكاظم عليه السلام) ليُواجَه بتكذيبه لها! فهل يُعْقَل أن تكون كلتا الروايتين صحيحةً؟! وهل يمكن أن يناقض الأئمة أقوال بعضهم بعضاً؟!

وقد حاول الشيخ الحُرّ العامليّ – الذي لا يريد أن يرفض حتى الروايات المتعارضة – أن يجمع بين هاتين الروايتين، فقال ذيل رواية الكليني:

"**أقولُ هذا مخصوصٌ ببعض الزائرين دون بعضٍ!**".

هذا في حين أن مثل هذا التقسيم لم يُذْكر في الرواية، ولو كان هذا التوجيه صحيحاً لبيَّنه الإمام الكاظم عليه السلام للسائل، مع أنه لم يفعل بل أجاب بالنفي المطلق. فالعجب من عالمٍ أخباري كالحر العاملي كيف يسمح لنفسه أن يتصرَّف في روايات الأئمة ويزيد عليها عبارات من عنده!! مع أنه مما

---

(١) جاء في كتاب «**الفقه على المذاهب الخمسة**» تأليف الشيخ محمد جواد مغنية: "**والمذاهب الأربعة لم تفرِّق بين غسل الجنابة وغيره من الأغسال، من حيث عدم الاكتفاء به فيما يُشتَرَط به الوضوء**"، (الفقه على المذاهب الخمسة، طبع بيروت، ص٥٦).

(٢) **وسائل الشيعة**، ج١، كتاب الطهارة، ص ٢١٠ (الطبعة الحجرية)، وج ٢، ص ٨٧٨ (طبعة المطبعة الإسلامية).

(٣) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

لا شك فيه أن إحدى الروايتين على الأقل غير صحيحة، بل يمكننا أن نزعم أن الروايتين كلتاهما باطلة وموضوعة (أي أن الأموات لا يأنسون بزيارة الأحياء!).

المبحث ١٢:

نقد أحاديث التفسير

يحظى تفسير القرآن الكريم بمرتبة الصدارة بين العلوم الإسلامية. وقد استخدم علماء التفسير مناهج متعددة في فن التفسير، بيد أن أفضل تلك الطرق هو منهج «**تفسير القرآن بالقرآن نفسه**». أي أن يحاول المفسِّرُ أن يرفع الإجمال أو الإبهام الذي يجده في موضع من القرآن بالاستعانة بآيات أخرى من القرآن تفسر ذلك المجمل أو توضح ذلك المبهم، وتكشف المقصود الحقيقي منه. والواقع أن نبي الإسلام الأكرم (ﷺ) هو واضع ذلك المنهج ومؤسِّسُهُ، كما روت كتب التفسير أنه (ﷺ) فسَّر لفظة «**بِظُلْمٍ**» التي وردت في الآية ٨٣ من سورة الأنعام ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ ...﴾ [الأنعام: ٨٢] بأن المقصود منها «**الشرك**»، مستشهداً في ذلك بالآية ١٣ من سورة لقمان التي جاء فيها: ﴿... إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ ١٣﴾ [لقمان: ١٣][1]. ويؤيد سياقُ سورة الأنعام الذي يحكي لنا مناظرة إبراهيم الخليل عليه السلام مع المشركين ذلك التفسيرَ. وقد أرشد رسول الله (ﷺ)، بهذا الأسلوب، أمَّتَه إلى مقارنة آيات القرآن بعضها ببعض لفهم مقاصد القرآن الكريم.

ولكن بعض محدثيِّ الشيعة الإمامية ذوي النزعة «**الأخباريّة**» اختاروا منهجاً آخر لتفسير القرآن هو «**تفسير القرآن بواسطة الروايات**»، أي الرجوع في فهم الآيات إلى الروايات التي رُوِيَت عن الأئمة عليهم السلام والاعتماد عليها بشكل مطلق. ولكن ثَمَّةَ إشكال هام في هذا المنهج، وهو أن لدينا أحاديث متواترة[2] وردت عن الأئمة عليهم السلام تأمر بعرض الأحاديث المروية عنهم على القرآن الكريم ورفض الأحاديث التي تخالف القرآن واعتبارها زخرف باطل. وبناء على ذلك، فلا يصح أن نعتبر

---

(١) راجع الطبرسي، **تفسير مجمع البيان**، والطبري، **تفسير جامع البيان**، ذيل تفسيرهما للآية ٨٣ من سورة الأنعام.

(٢) أورد الشيخ الأنصاري في كتابه «**فرائد الأصول**» قسماً من هذه الروايات وصرَّح بـ «**تواترها المعنوي**».

أن الروايات والأحاديث هي دائماً معيار فهم القرآن! بل على العكس من ذلك يجب أن نجعل القرآن الكريم هو المعيار لفهم ومعرفة صحيح الروايات من سقيمها، (أي أن نجعل القرآن حاكماً على الروايات لا العكس)، لأن ما تدلُّ عليه الأحاديث المتواترة لعرض الأخبار على القرآن، هو أننا إذا تدبَّرنا آيات القرآن استطعنا أن نفهمها، وإلا فكيف سيكون القرآن ميزاناً لمعرفة الأحاديث الصحيحة من الموضوعة إذا لم يكن هو ذاته قابلاً للفهم؟! وبعبارة أخرى إن إدراك أن هذا الحديث متعارض مع القرآن أم غير متعارض، فرعٌ لفهم القرآن أولاً.

من هنا نجد في القرآن الكريم عدَّة آيات كريمة تحثُّنا على «**التدبُّر في القرآن**» كما في قوله تعالى:

﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٢٩﴾ [ص: ٢٩]

﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ أَمۡ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقۡفَالُهَآ ٢٤﴾ [محمد: ٢٤]

﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَۚ وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا ٨٢﴾ [النساء:٨٢]

﴿أَفَلَمۡ يَدَّبَّرُواْ ٱلۡقَوۡلَ أَمۡ جَآءَهُم مَّا لَمۡ يَأۡتِ ءَابَآءَهُمُ ٱلۡأَوَّلِينَ ٦٨﴾ [المؤمنون: ٦٨].

ولكن، رغم كل ذلك، قام جماعة من المحدِّثين الإمامية بجمع أحاديث التفسير، الصحيحة وغير الصحيحة، ودوَّنوا تفاسير تعتمد على «**تفسير القرآن بالأحاديث والأخبار**» من أشهرها: «**تفسير علي بن إبراهيم القمي**»، و«**تفسير محمد بن مسعود العيَّاشي**»، وتفسير «**البرهان**» للسيد هاشم البحراني، وتفسير «**الوافي**» للفيض الكاشاني.

وسنقوم في هذا الفصل بنقد عشرة أحاديث تفسيرية – كنموذج – وردت في تلك التفاسير الأخبارية، ونوضِّح مدى مخالفتها لنص القرآن الكريم، ونقول بكل أسف **إن تلك التفاسير بالمأثور طافحة بذلك النمط من الأحاديث التفسيرية الخاطئة المُنْتَقَدَة.**

١- جاء في «**تفسير علي بن إبراهيم القمي**» ذيل قوله تعالى: ﴿۞إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ ...﴾ [البقرة: ٢٦] ما نصُّه:

"**حدثني أبي، عن النضر بن سويد، عن القاسم بن سليمان، عن المُعَلَّى بن خُنَيْس عن أبي عبد الله عليه السلام إن هذا المثل ضربه الله لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب فالبعوضة أمير المؤمنين وما فوقه**

رسول الله! والدليل على ذلك قوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡ﴾ [البقرة: ٢٦] **يعني أمير المؤمنين كما أخذ رسول الله الميثاق عليهم."**[١].

ينبغي أن نقول بشأن هذا التفسير العجيب:

أولاً: الراوي «**المُعَلّى بن خُنَيْس**»، الذي يروي ذلك الحديث مباشرة عن الإمام الصادق عليه السلام، ليس موثقاً لدى جميع علماء الرجال. فالنجاشي يقول عنه: "**هو ضعيف جداً لا يُعَوَّلُ عليه**"[٢].

والعلامة الحلّيّ ينقل عن ابن الغضائري قوله فيه: "**الغلاة يضيفون إليه كثيراً ولا أرى اعتماداً على شيء من حديثه**"[٣]. وبناءً على قول ابن الغضائري هذا، تُعْتَبَرُ أحاديث «**المُعَلّى بن خُنَيْس**» مشكوك فيها وغير موثوقة، لأنها تعرضت للتحريف والإضافات، حتى لو كان الرجل بحد ذاته ثقةً. أما أحوال الراوي الثاني أي «**القاسم بن سليمان**» فليست بأفضل من أحوال سابقه! فالمامقاني يقول عنه: "**قد ضَعَّفَ الرجلَ غيرُ واحدٍ**"[٤].

فهل يمكن إثبات صدور الرواية المذكورة عن الإمام الصادق عليه السلام بمثل ذلك السند؟!

ثانياً: الآية المذكورة جاءت في مقام التحقير لا التعظيم! فالحق تعالى يقول إن الله لا يستحيي ـ لأجل هداية الخلق ـ أن يضرب المثل بشيء حقيرٍ ضئيلٍ كالبعوضة (كما ضرب المثل في سورة قرآنية أخرى بالعنكبوت). وإذا كان الأمر كذلك، فتفسير البعوضة بالإمام علي عليه السلام في هذه الآية إهانة لذلك الإمام العظيم لا مدحٌ له!! وبالتالي فهو تفسير غير صحيح على الإطلاق، خاصة أن المفسرين فسَّروا عبارة «**فما فوقها**» أي ما فوق البعوضة في الحقارة والصغر، كما قال الشيخ **الطبرسي** في «**تفسير مجمع البيان**»: "**قيل فما فوقها في الصغر والقلة لأن الغرض ههنا الصغر**"[٥].

وهذا هو التفسير الصحيح لأنه إذا كان الله تعالى لا يستحيي أن يضرب مثلاً بشيء حقير كالبعوضة فمن الطبيعي ألا يستحيي أن يضرب مثلاً بأشياء أكبر منها كالأسد والجمل والفيل...الخ ولا حاجة لذكر ذلك، ولكنّ ضرب المثل بأشياء أحقر حتى من البعوضة هو الذي يفيد ذكره ويأتي

---

(١) **تفسير علي بن إبراهيم**، الطبعة الحجرية، ص ٣١.

(٢) **رجال النجاشي**، طبع قم: مكتبة الداوري، ص ٢٩٦.

(٣) **خلاصة الأقوال**، ص ٤٠٩.

(٤) **تنقيح المقال**، ج ٢، ص٢٠.

(٥) **مجمع البيان**، طبع لبنان، ١٣٧٧ هـ ق، ج١، ص ١٤٧.

بمعنى جديد. ومثال ذلك أن يقول شخص أنني لا أستحي أن أعطي فقيراً حتى درهماً واحداً، وعندئذ فلا حاجة أن يقول أنه لا يستحي أن يعطي للفقير أكثر من ذلك لأن ذلك غني عن البيان، ولكنه يمكنه أن يقول أنني لا أستحي أن أعطي حتى أقل من الدرهم أيضاً (مثلاً نصف درهم).

وبناءً على هذا التوضيح فاعتبار المقصود بعبارة «**فما فوقها**» وأن معناه «**ما هو أدنى من البعوضة في الحقارة وضآلة الشأن**» سيؤدي – حسب تلك الرواية – إلى إعطاء معنى أن مقام الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) أقل وأدنى من مقام أمير المؤمنين علي عليه السلام، وهذا المعنى مخالف لضروريات الإسلام ومسلّماته، ومخالف لكلام عليٍّ عليه السلام نفسه.

علاوة على ذلك، إن الدليل الذي جاء في متن الرواية على صحة ذلك التفسير لا يثبت المدَّعَى بأي حال من الأحوال، والإمام عليه السلام أرفع شأناً من أن يأتي – في مقام الاستدلال – بعبارة لا تفيد سوى تكرار الدعوى (أي أن يقوم بما يُسَمَّى في علم المنطق بمصادرة المطلوب)، إذْ إنَّ ما جاء في ذيل الآية من قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٢٦] لا علاقة له من قريب ولا من بعيد بأن يكون المراد من البعوضة أمير المؤمنين عليه السلام!

٢- جاء في تفسير «**محمد بن مسعود العيَّاشي**» في تفسيره لقوله تعالى في سورة البقرة: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧]، الرواية التالية:

"**عن هارون بن محمد الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله ﴿يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ قال: هم نحن خاصّة!**"[١]

وأعقب «**العياشيُّ**» هذه الرواية بروايتين أخريين بالمضمون نفسه كما يلي:

"**عن محمد بن علي عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته عن قوله ﴿يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾! قال: هي خاصة بآل محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)!!**"[٢].

(١) **تفسير العياشي**، تأليف محمد بن مسعود بن عياش السمرقندي (المعروف بالعياشي)، ج١، ص ٤٤، طبع طهران، المكتبة العلمية الإسلامية.

(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

و "**عن أبي داوود عَمَّن سَمِعَ رسول الله - ﷺ - يقول أنا عبد الله اسمي أحمد وأنا عبد الله اسمي إسرائيل...**"[(١)].

وينبغي أن نقول بشأن هذا التفسير الغريب:

أولاً: إن «**محمد بن مسعود العيَّاشي**» رغم كونه موثَّقاً لدى جميع علماء الإمامية، إلا أن رواته ليسوا موثقين جميعاً. فالنجاشيُّ يقول عنه: "**كان يروي عن الضعفاء كثيراً**"[(٢)]. والعلامة الحلي قال عن العياشي الأمر نفسه[(٣)]. والشاهد على ما ذكراه هو روايتنا هذه ذاتها حيث جاء في سندها «**هارون بن محمد**» وهو رجل ليس له ذكر أبداً في أيٍّ من كتب الرجال، والذين أوردتهم كتب الرجال باسم «الحلبي»، ليس صاحبنا «**هارون بن محمد**» أي واحد منهم، لذا فهو شخص مجهول الحال. وفي الرواية الثانية لا يوجد سند أصلا بل هي مرسلة، وفي الرواية الثالثة عبارة «**عَمَّن سَمِعَ رسول الله**» دون أي بيان لمن هو ذلك الشخص الذي يُدَّعى أنه سمع الرواية من رسول الله! وبالتالي فسند رواية العياشي متهافت لا يمكن الوثوق به والاعتماد عليه.

ثانياً: متن رواية «العيَّاشيّ» متن فاسد تماماً، لأنه حتى لو قبلنا بأن اسم الرسول الأكرم (ﷺ) هو «إسرائيل» – مع أن هذا ليس له أي ذكر في أي كتاب تاريخي – وقبلنا أن آل محمد هم المقصودون بـ«بني إسرائيل» المذكورين في القرآن، فإننا سنواجه عندئذ مشكلة أكبر وهي أن الآيات المذكورة من سورة البقرة تذم بني إسرائيل وتوبِّخهم على كفرهم وخياناتهم، حيث نقرأ تتمة الآيات كما يلي :

﴿وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلۡتُ مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَكُمۡ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦۖ وَلَا تَشۡتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنٗا قَلِيلٗا وَإِيَّٰيَ فَٱتَّقُونِ ٤١﴾ [البقرة: ٤١].

كما يقصُّ علينا الله تعالى فساد بني إسرائيل فيقول:

﴿وَقَضَيۡنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ فِي ٱلۡكِتَٰبِ لَتُفۡسِدُنَّ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَّتَيۡنِ وَلَتَعۡلُنَّ عُلُوّٗا كَبِيرٗا ٤﴾ [الإسراء: ٤].

فمع وجود مثل هذه الآيات الكريمات كيف يمكن لأحد أن يدَّعي أن المراد من «بني إسرائيل» هو «آل محمد»!؟ أليس في مثل هذا الادعاء إهانة لمقام الأئمة من آل محمد عليهم السلام؟؟

---

(١) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٢) **رجال النجاشي**، ص ٢٤٧.

(٣) **خلاصة الأقوال**، ص ٢٤٦.

وأصلاً، في أي كتاب من كتب التاريخ أو السيرة رُوِيَ أن من أسماء النبي الأكرم (ﷺ) «إسرائيل» حتى يكون آل محمد هم بنو إسرائيل؟! أليس هذا كذباً محضاً؟!

٣- يروي «**محمد بن مسعود العيَّاشي**» في تفسيره للآية الكريمة ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥] حديثاً غريباً عن الإمام الصادق عليه السلام يقول فيه:

"**إن رسول الله - ﷺ - كان نائماً في ظل الكعبة فأتاه جبرئيل عليه السلام ومعه طاسٌ فيه ماء من الجنة فأيقظه وأمره أن يغتسل به ثم وضع في محمل، له ألف ألف لون من نور، ثم صعد به حتى انتهى إلى أبواب السماء، فلما رأته الملائكة نفرت عن أبواب السماء وقالت إلهين: إله في الأرض وإله في السماء!**"[(١)].

قلتُ: إن هذه الرواية المضحكة مخدوشة سنداً ومتناً، **أولاً**: لأن راويها «**عبد الصمد بن بشير**» شخص مجهول الهويَّة لا أثر له في جميع كتب الرجال. **وثانياً**: تصوِّرُ لنا هذه الرواية الملائكةَ كائناتٍ جاهلةً بالله بعيدةً عن معرفته، إذْ تدَّعي أن الملائكة بمجرَّد رؤيتهم لنبي الإسلام (ﷺ) بتلك الأنوار ظنوا أنهم أمام إله جديد في الأرض!!

وهذا يدل على أن واضع هذه الرواية من أشد الناس جهلاً بكتاب الله تعالى الذي وصف الملائكة بقوله: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ﴾ [آل عمران: ١٨]. أما تلك الرواية فتنسب إلى لملائكة الشرك بالله وأنهم آمنوا بإلهين اثنين!! أولئك الملائكة الذين جعل الله تعالى في الآية ٢٨٥ من سورة البقرة الإيمان بهم واجبا على كل مسلم، وذكر وجوب الإيمان بهم بعد الإيمان بالله مباشرةً، كما في قوله تعالى:

﴿وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ ...﴾ [البقرة: ٢٨٥].

والمضحك أكثر ما جاء في تتمة تلك ذلك الحديث الموضوع:

"**ومَرَّ النبيُّ (ﷺ) حتى انتهى إلى السماء الرابعة، فإذا بملك وهو على سرير، تحت يده ثلاثمئة ألف ملك، تحت كل ملك ثلاثمئة ألف ملك. فهم النبيُّ (ﷺ) بالسجود وظن أنه! فنُوديَ أنْ قُمْ قال: فقام الملك على رجليه، قال: فَعَلِمَ النبيُّ (ﷺ) أنه عبدٌ مخلوقٌ! قال فلا يزال قائماً إلى يوم القيامة**"[(٢)].

---

(١) **تفسير العياشي**، ج ١، ص ١٥٧.

(٢) المصدر السابق، ج ١، ص ١٥٨.

هذه الرواية المزخرفة – علاوة على اتهامها الملائكة بالجهل بالله – تتهم نبي الإسلام (ﷺ) أيضاً بالأمر ذاته أي بجهله بالله تعالى، فتنسب إليه أنه عزم على السجود لذلك الملاك، ظنّاً منه أنه الله تعالى!! فبالله عليك أيها القارئ الكريم هل يمكن لأحد أن يقبل أن مثل ذلك الكلام هو حديث الإمام الصادق عليه السلام؟! وهل هذه هي الأحاديث والروايات التي ينبغي أن نتعلّم منها تفسير كتاب الله تعالى ونفهم مرامي آياته؟! أم يجب الاعتراف بأنها أحاديث مختلقة وروايات موضوعة يجب تطهير كتب المسلمين منها؟

٤- يروي «**محمد بن مسعود العيَّاشي**» في تفسيره ذيل الآية الكريمة: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾﴾ [آل عمران: ١٨]. الرواية التالية:

"**عن جابر قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن هذه الآية** ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾﴾. **قال أبو جعفر ﴿شهد الله أنه لا إله إلا هو﴾ فإن الله تبارك وتعالى يشهد بها لنفسه وهو كما قال، فأما قوله:** ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ **فإنه أكرم الملائكة بالتسليم لربهم وصدقوا وشهدوا كما شهد لنفسه وأما قوله** ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِۚ﴾ **فإن أولي العلم الأنبياء والأوصياء وهم قيام بالقسط، والقسط هو العدل في الظاهر، والعدل في الباطن أمير المؤمنين عليه السلام**"[١].

قلت: في هذا التفسير خطأ واضح يدركه كل من إلمام باللغة العربية ونحوها، فضلاً عن الإمام الباقر باقر العلوم عليه السلام. والخطأ النحوي هو ظن الراوي أن جملة «**قائماً بالقسط**» جملة حالية لشهادة «**أولو العلم**»، في حين أن الأمر لو كان كذلك لوجب أن تكون تلك الجملة «**قائِمَيْن بالقسط**». ولكنها لما جاءت بصورة المفرد، فهي جملة حالية لـ «**شَهِدَ الله**»، ويكون المعنى أن الله تعالى حال «قيامه بالعدل والقسط» شهد لنفسه بالوحدانية. وفي هذا يقول الشيخ الطبرسي في تفسيره «جمع الجوامع»: "**قائماً بالقسط انتصابه على أنه حال مؤكدة من اسم الله**"[٢].

---

(١) المصدر السابق، ص ١٦٤و ١٦٥.

(٢) **تفسير جوامع الجامع**، ج١، ص ١٦٤.

فهل يمكن لأحد أن يقول إن الإمام الباقر لم يكن له علم بتلك القاعدة النحوية فوقع في الخطأ في تفسيره للآية الكريمة؟! لا شك أن الإجابةَ نفيُ ذلك، وأن رواية العياشي رواية باطلة وموضوعة (خاصة أن في سندها حذف وإرسال).

٥- ونقرأ في تفسير «**البرهان**» للمحدث البحراني، ذيل تفسيره للآية الكريمة ﴿۞وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِۦ لَإِبۡرَٰهِيمَ ﴿٨٣﴾﴾ [الصافات: ٨٣]، الرواية التالية:

"**شرف الدين النجفي قال روى عن مولانا الصادق** عليه السلام **أنه قال (في) قوله عز وجل: ﴿وإن من شيعته لإبراهيم﴾ أي إبراهيم** عليه السلام **من شيعة عليٍّ** عليه السلام**!**"[1]

قلت: كل من يقرأ نص سورة الصافات في القرآن المجيد يدرك بوضوح خطأ هذا التأويل وبُعْده عن معاني الآيات، إذ نقرأ في تلك السورة:

﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٖ فِي ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٧٩﴾
إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴿٨٠﴾
إِنَّهُۥ مِنۡ عِبَادِنَا ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿٨١﴾
ثُمَّ أَغۡرَقۡنَا ٱلۡأٓخَرِينَ ﴿٨٢﴾
۞وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِۦ لَإِبۡرَٰهِيمَ ﴿٨٣﴾﴾ [الصافات: ٧٩-٨٣].

كما نلاحظ، لم يأتِ أيُّ ذِكْرٍ سابقٍ لعليٍّ عليه السلام، في هذه الآيات، حتى يمكن أن يرجع إليه ضمير كلمة «شيعته»، بل الذي جاء ذِكْرُهُ نوحٌ عليه السلام وأن إبراهيم عليه السلام من شيعته بمعنى أنه تابعٌ لطريق نوح وسائر على نهجه التوحيدي ومسيرته في الدعوة إلى الله الأحد وعبادته وحده تعالى.

ونتساءل: هل هي طريقةٌ صحيحةٌ في التفسير أنْ كُلَّما وجدنا كلمة «شيعة» في القرآن الكريم أسرعنا فوراً إلى تطبيقها على «شيعة علي» وقلنا إنهم هم المقصودون في الآية، دون أي مراعاة لسياق الآيات وموضوعها؟! وهل يحق لنا أن ننسب مثل هذا التفسير الخاطئ للأئمة عليهم السلام؟! خاصةً أن تلك الرواية التي نقلت عن شرف الدين النجفي لا سند متصل لها، فضلا عن عدم موافقة متنها للقرآن الكريم.

(١) **البرهان في تفسير القرآن**، تأليف الشيخ هاشم بن سليمان البحراني، ج ٤، ص ٢٠، طبع: طهران، مطبعة آفتاب.

٦- وجاء أيضاً في تفسير «**البرهان**» للمحدث البحراني، ذيل تفسير الآيات ١-٥ من سورة الروم، الرواية التالية:

"**محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد وعدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد جميعا عن ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ: (الم. غُلِبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الأَرْضِ) فَقَالَ يَا أَبَا عُبَيْدَةَ إِنَّ لِهَذَا تَأْوِيلاً لا يَعْلَمُهُ إِلا اللهُ والرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِمْ إِنَّ رَسُولَ اللهِ (صلى الله عليه وآله) لَمَّا هَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ وأَظْهَرَ الإِسْلامَ كَتَبَ إِلَى مَلِكِ الرُّومِ كِتَاباً وبَعَثَ بِهِ مَعَ رَسُولٍ يَدْعُوهُ إِلَى الإِسْلامِ وكَتَبَ إِلَى مَلِكِ فَارِسَ كِتَاباً يَدْعُوهُ إِلَى الإِسْلامِ وبَعَثَهُ إِلَيْهِ مَعَ رَسُولِهِ فَأَمَّا مَلِكُ الرُّومِ فَعَظَّمَ كِتَابَ رَسُولِ اللهِ وأَكْرَمَ رَسُولَهُ، وأَمَّا مَلِكُ فَارِسَ فَإِنَّهُ اسْتَخَفَّ بِكِتَابِ رَسُولِ اللهِ ومَزَّقَهُ واسْتَخَفَّ بِرَسُولِهِ، وكَانَ مَلِكُ فَارِسَ يَوْمَئِذٍ يُقَاتِلُ مَلِكَ الرُّومِ وكَانَ الْمُسْلِمُونَ يَهْوَوْنَ أَنْ يَغْلِبَ مَلِكُ الرُّومِ مَلِكَ فَارِسَ وكَانُوا لِنَاحِيَتِهِ أَرْجَى مِنْهُمْ لِمَلِكِ فَارِسَ فَلَمَّا غَلَبَ مَلِكُ فَارِسَ مَلِكَ الرُّومِ كَرِهَ ذَلِكَ الْمُسْلِمُونَ واغْتَمُّوا بِهِ فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ بِذَلِكَ كِتَاباً قُرْآناً: ﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ﴾ يَعْنِي غَلَبَتْهَا فَارِسُ فِي أَدْنَى الأَرْضِ وهِيَ الشَّامَاتُ ومَا حَوْلَهَا ﴿وَهُم﴾ يَعْنِي وفَارِسُ ﴿مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ۝٣﴾ يَعْنِي يَغْلِبُهُمُ الْمُسْلِمُونَ ﴿فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ۝٤ بِنَصۡرِ ٱللَّهِۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُۖ﴾ عَزَّ وجَلَّ فَلَمَّا غَزَا الْمُسْلِمُونَ فَارِسَ وافْتَتَحُوهَا فَرِحَ الْمُسْلِمُونَ بِنَصْرِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ."**

"**قَالَ(أبو عبيدة): وقَدْ مَضَى لِلْمُؤْمِنِينَ سِنُونَ كَثِيرَةٌ مَعَ رَسُولِ اللهِ وفِي إِمَارَةِ أَبِي بَكْرٍ وإِنَّمَا غَلَبَ الْمُؤْمِنُونَ فَارِسَ فِي إِمَارَةِ عُمَرَ فَقَالَ أَ لَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنَّ لِهَذَا تَأْوِيلاً وتَفْسِيراً والْقُرْآنُ يَا أَبَا عُبَيْدَةَ نَاسِخٌ ومَنْسُوخٌ، أَمَا تَسْمَعُ لِقَوْلِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ﴾ يَعْنِي إِلَيْهِ الْمَشِيئَةُ فِي الْقَوْلِ أَنْ يُؤَخِّرَ مَا قَدَّمَ ويُقَدِّمَ مَا أَخَّرَ فِي الْقَوْلِ إِلَى يَوْمٍ يَخْتِمُ الْقَضَاءَ بِنُزُولِ النَّصْرِ فِيهِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وجَلَّ: ﴿وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ۝٤ بِنَصۡرِ ٱللَّهِۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُۖ﴾ أَيْ يَوْمَ يَخْتِمُ الْقَضَاءَ بِالنَّصْرِ**"[1].

(١) **البرهان في تفسير القرآن**، ج ٣، ص ٢٥٨.

قلت: إن هذه الرواية التفسيرية رواية خاطئة سنداً ومتناً، ولا تتفق مع أي معيار من معايير الصحة، وقد نقلها المحدث البحراني عن الشيخ الكليني (في **روضة الكافي**)[١]، ولكن سند تلك الرواية لدى الكليني سند ساقط من الاعتبار لأنه فيه «**سهل بن زياد**» الذي قال فيه النجاشي: "**كان ضعيفاً في الحديث غير معتمد فيه وكان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه بالغلو والكذب وأخرجه من قم**"[٢].

كما قال الغضائريُّ عنه: "**إنه كان ضعيفاً جداً، فاسد الرواية والمذهب!**"[٣].

وبالتالي فلا يمكن الوثوق برواية مثل هذا الراوي الكذّاب المتهم بالغلوّ.

أما متن الحديث فلا يتفق لا مع القرآن ولا مع التاريخ! **فأولاً**: جاء في متن الرواية أن سورة الروم نزلت بعد هجرة الرسول الأكرم (ﷺ) إلى المدينة، وانتصار الإسلام وإرسال النبي رسائلَ إلى ملوك فارس والروم! مع أن جميع المفسرين مجمعون على أن سورة الروم مكية نزلت كلها قبل هجرة النبي إلى المدينة. ورواية علي عليه السلام وابن عباس في ترتيب نزول سور القرآن تؤكِّد هذا الأمر[٤].

ثانياً: الضمير المتصل والضمير المنفصل في قوله تعالى: ﴿وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ٣﴾ كلاهما يعودان – باتفاق جميع المفسرين- إلى الروم الذي جاء ذكرهم قبل ذلك، وليس إلى الفرس الذين لم يُذكروا من قبل.

ثالثاً: يدَّعي الحديث أن الله تعالى يؤخِّر وعده أو يؤجِّله! مع أن الآيات في سورة الروم تصرِّح بعكس ذلك تماماً وتقول: ﴿وَعۡدَ ٱللَّهِۖ لَا يُخۡلِفُ ٱللَّهُ وَعۡدَهُۥ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ٦﴾ [الروم: ٦].

رابعاً: إن المدة التي عينها الله تعالى لانتصار الروم هي «**بضع سنين**» وهذه المدة لم تُنْسَخ أبداً، وأما جملة ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُ﴾ فليس فيها أدنى دلالة على نسخ المدة المعيَّنة، ولا تأجيل ذلك الخبر الغيبي، بل كل ما تدل عليه أنه قبل ذلك الانتصار المرتقب وبعده، فإن النصر والهزيمة وكل

---

(١) انظر **الروضة من الكافي**، الصفحات: ٨٦ – ٨٧.

(٢) **رجال النجاشي**، ص ١٣٢.

(٣) **خلاصة الأقوال**، ص ٣٥٧.

(٤) راجِع كتاب «**المقدمتان في علوم القرآن**»، طبع القاهرة، ص ١٤، وقارن بترتيب النزول السور طبقاً لرواية عليٍّ عليه السلام وابن عباس في تفسير مجمع البيان، الجزء ٢٩ (سورة الإنسان).

ما يحدث في الكون هو بيد الله تعالى وبأمره وقضائه، كما قال الطبرسي في تفسيره: "**يعني أن كونهم مغلوبين أولا وغالبين آخراً ليس إلا بأمر الله وقضائه**"(١).

فإن قيل: إن تلك الرواية والتأويل المذكور فيها متعلقان بباطن الآيات ولا ارتباط لها بظاهرها، لذا لا محل لانتقادك لها.

فإنَّ الجواب هو: إذا كان الأمر كذلك، فلماذا نجد في الرواية رجوعاً واضحاً إلى ظاهر الآية؟ وهل الاستدلال بجملة ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ على نسخ المدة المعينة إلا استدلال بظاهر الآية ورجوع إليه؟!

إن مجموع الانتقادات المذكورة يثبت بوضوح وهن الحديث المذكور وتهافته. أما حقيقة تلك الحادثة التي تشير إليها الآيات – كما يُسْتَفاد من القرآن الكريم ومن تاريخ إيران القديم – فهي:

وَصَلَتْ إلى النبيِّ الأكرم (ﷺ) والمسلمين في مكة، قبل هجرتهم إلى المدينة، أخبارٌ عن هزيمة الروم على أيدي الفرس، وأن جيش **خسرو پرويز** سيطر على مدينة إيلياء المقدَّسة (بيت المقدس)، (وقعت تلك الحادثة سنة ٦١٤ ميلادية). وكان هذا الخبر محزناً للمسلمين من عدة جهات، خاصة أن موقع المسجد الأقصى (في إيلياء) كان قبلة المسلمين الأولى في ذلك الحين. فنزلت سورة الروم وبشَّرت بأنه خلال بضع سنين، أي خلال مدة أقصاها تسع سنوات، سينتصر الروم على الفرس. وفعلاً بعد ٩ سنوات، أي سنة ٦٢٣ ميلادية، انتصر جيش الروم البيزنطيين بقيادة **هِرَقْل** على جيش الفرس وقُتِل «شاهين» قائد جيش الفرس، وحرَّرَ الرومُ بيتَ المقدس من سيطرة الفرس. وكان الفارق بين هزيمة الروم ثم انتصارهم هو ٩ سنوات بالضبط، **وصدق الله العليُّ العظيم**.

٧- وجاء في تفسير «**البرهان**» للمحدث البحراني، ذيل تفسيره للآية ١٣٠ من سورة الصافات، ما يلي:

"**ابن بابويه قال حدثنا محمد بن الحسن، قال حدثنا محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن أحمد، عن إبراهيم بن إسحق، عن محمد بن سليمان الديلمي، عن أبيه، قال قلت لأبي عبد الله** عليه السلام **جعلت فداك! من الآل؟ قال: ذرية محمد** - ﷺ - **قال: قلت: فمن الأهل؟ قال: الأئمة** عليهم السلام. **فقلت قوله عز وجل: أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ العذاب؟ قال: والله ما عنى إلا ابنته**"(٢).

---

(١) **تفسير جوامع الجامع**، تأليف الشيخ الطبرسي، ج ٣، ص ٢٥٩.

(٢) **البرهان في تفسير القرآن**، ج ٤، ص ٣٥.

قلتُ: هذه الرواية مخدوشة سنداً ومتناً، وذلك لأنه **أوَّلاً**: يوجد في سندها «**محمد بن سليمان الديلمي**» الذي قال عنه النجاشيُّ: "**ضعيفٌ جداً لا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ!**" (١). وقال عنه العلامة الحليُّ: "**ضعيفٌ في حديثه، مرتفع في مذهبه!**"(٢).

وثانياً: ذُكِرَ في هذا الحديث أن المقصودَ من «آل فرعون» في الآية، ابنةُ فرعون، مع أن ما جاء في القرآن الكريم خلافُ ذلك، فمثلاً قال الحق تعالى: ﴿فَأَنجَيْنَاكُمْ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴿٥٠﴾﴾ [البقرة: ٥٠]، وقال أيضاً: ﴿وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ ۚ وَكُلٌّ كَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ﴿٥٤﴾﴾ [الأنفال:٥٤].

وفي موضع آخر بيَّن القرآن الكريم أنَّ آل فرعون الذين غرقوا معه هم «جنود فرعون»، كما نقرأ قوله تعالى: ﴿فَأَخَذْنَٰهُ وَجُنُودَهُۥ فَنَبَذْنَٰهُمْ فِى ٱلْيَمِّ ۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴿٤٠﴾﴾ [القصص: ٤٠]. ومثله قوله تعالى: ﴿فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِۦ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴿٧٨﴾﴾ [طه: ٧٨].

وبناء على ذلك، فإن «آل فرعون» الذين غرقوا في البحر معه وسيحيق بهم يوم القيامة أشد العذاب ليسوا مقتصرين على ابنة فرعون كما تدعيه تلك الرواية! خاصة أنه تمت الإشارة إليهم في موضع آخر بضمير الجمع المذكر كما جاء في قوله تعالى:

﴿وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَوْنَ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ﴿٤٥﴾ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۚ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴿٤٦﴾﴾ [غافر: ٤٥-٤٦]. والشاهد في الآية قوله تعالى: «**يُعْرَضُونَ**» الذي يشير إلى جمع مذكر.

٨- جاء في كتاب «**الصافي في تفسير القرآن الكريم**» تأليف «الفيض الكاشاني» ذيل تفسيره للآية الخامسة من سورة النجم:

"**في المجالس عن ابن عباس قال صلينا العشاء الآخرة ذات ليلة مع رسول الله - ﷺ - فلما سلم أقبل علينا بوجهه ثم قال إنه سينقض كوكب من السماء مع طلوع الفجر فيسقط في دار أحدكم فمن سقط ذلك الكوكب في داره فهو وصيي وخليفتي والإمام من بعدي فلما كان قرب الفجر جلس كل واحد منا في داره ينتظر سقوط الكواكب في داره وكان أطمع القوم في ذلك أبي العباس بن عبد**

(١) **رجال النجاشي**، ص ٢٥٨.

(٢) **خلاصة الأقوال**، ص ٤٠٤.

المطلب! فلما طلع الفجر انقض الكوكب من الهواء فسقط في دار عليّ بن أبي طالب عليه السلام، فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - لِعَلِيٍّ عليه السلام: يا عليُّ! والذي بعثني بالنبوّة لقد وجبت لك الوصية والخلافة والإمامة بعدي. فقال المنافقون عبد الله بن أبي وأصحابه لقد ضلَّ محمدٌ في محبّة ابن عمه وغوى وما ينطق في شأنه بالهوى فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿والنجم إذا هوى﴾!"[1].

قلت: هذا الحديث من الأكاذيب الفاضحة التي لا يخفى كذبها على أحد، لأن أصغر نجم من نجوم السماء يزيد حجمه ملايين المرات عن حجم شبه الجزيرة العربية كلها، فكيف نزل ودخل إلى بيت عليٍّ الصغير ووسع فيه!!؟؟ هذا بالإضافة إلى أن سورة النجم – باتفاق المفسرين – إنما نزلت في مكة، في حين أن المنافقين ورئيسهم عبد الله بن أُبَيّ كانوا من أهل المدينة ومن المنافقين الذين برز نفاقهم في العهد المدني، فلم يكن لهم وجود في المرحلة المكية. والعباس، عم النبيّ، كان – بإجماع أهل السير والمؤرخين- لا يزال ضمن المشركين في المرحلة المكية، ولم يظهر إسلامه إلا في معركة بدر عند وقع في أسر المسلمين وأطلق الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) سراحه، فكيف كان يطمع في خلافة النبي وهو لا يزال مشركاً؟!

هذا وقد حُذِف سند الحديث ولم يُذْكَر رُوَاتُهُ هنا في تفسير الصافي، ولكن هذه الرواية بعينها موجودة في كتاب «**مجالس الشيخ الصدوق**» (ويُطْلَق عليه أيضاً **أمالي الصدوق**) بالسند التالي:

"حدثنا الحسن بن محمد بن سعيد الهاشمي الكوفي قال حدثنا فرات بن إبراهيم بن فرات الكوفي قال حدثني محمد بن أحمد بن علي الهمداني قال حدثني الحسين بن علي قال حدثني عبد الله بن سعيد الهاشمي قال حدثني عبد الواحد بن غياث قال حدثنا عاصم بن سليمان قال حدثنا جويبر عن الضحاك عن ابن عباس..."[2]، وهذا سندٌ واهٍ لأن فيه أفراداً ضعفاء مثل «فرات بن إبراهيم»، ومجهولين مثل «عبد الواحد بن غياث»، مما يزيل الصحة والثقة عن تلك الرواية.

٩- وجاء في كتاب «**الصافي في تفسير القرآن**» للفيض الكاشاني، أيضاً، ذيل تفسيره لقوله تعالى ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ﴿١٣٠﴾﴾ [الصافات: ١٣٠] الرواية التالية:

---

(١) **الصافي في تفسير القرآن**، ج ٢، ص ٦١٧ و٦١٨ (من منشورات المكتبة الإسلامية).

(٢) **أمالي الصدوق** (المجالس)، الطبعة الحجرية، ص ٣٣٧.

"وفي المعني عن الصادق عن أبيه عن آبائه عن علي عليه السلام في هذه الآية قال: يس، محمد ونحن آل يس!"[١].

كما نلاحظ، روى الفيض الكاشاني هذه الرواية مباشرة عن الإمام الصادق ولم يأت بسنده إليه، ولكن تمام السند مذكور في أصل هذه الرواية الموجود في كتاب «عيون أخبار الرضا» للشيخ الصدوق كما يلي:

"حدثنا محمد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني -رضي الله عنه- قال حدثنا أبو أحمد عبد العزيز بن يحيى بن أحمد بن عيسى الجلودي البصري قال حدثنا محمد بن سهل قال حدثنا الخضر بن أبي فاطمة البلخي قال حدثنا وهب بن نافع قال حدثني كادح عن الصادق جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه عن علي عليهم السلام..."[٢].

هذا السند يحتوي على أفراد مجهولين لا أثر لهم في كتب الرجال مثل «الخضر بن أبي فاطمة البلخي» و«كادح» (وفي بعض الطرق «قادح»)! ولا شك أن هذا وحده يسقط السند من الاعتبار ويفقد الثقة في الحديث، فكيف إذا كان المتن أيضاً مخالف للقرآن الكريم، لأن ما جاء في القرآن الكريم هو قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ﴾ ولم يأت «**سَلامٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ**»!، و﴿إِلۡ يَاسِينَ﴾ هو نبي الله «إلياس» عليه السلام، الذي يُنطق اسمه بصورتين، مثل لفظ «سيناء» الذي جاء أيضاً بلفظٍ آخر هو «سينين» فذكر في القرآن بالشكلين: ﴿وَشَجَرَةَ تَخۡرُجُ مِن طُورِ سَيۡنَآءَ ...﴾ [المؤمنون: ٢٠]، و ﴿وَطُورِ سِينِينَ ۝٢﴾ [التين: ٢].

والدليل الواضح على ما نقول هو سياق الآيات، إذْ يبتدئ السياق بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ إِلۡيَاسَ لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ۝١٢٣﴾ [الصافات: ١٢٣]، ليصل إلى قوله: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ ۝١٣٠ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُحۡسِنِينَ ۝١٣١ إِنَّهُۥ مِنۡ عِبَادِنَا ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ۝١٣٢﴾ [الصافات: ١٣٠-١٣٢]، فلو كان المقصود من «إلْ يَاسِين» آلُ محمَّدٍ – صلوات الله عليهم أجمعين – للَزِمَ أن يُشَار إليهم هنا بضمير الجمع لا بضمير المفرد، أي أن تأتِ الآية بلفظ: «**إِنَّهُم مِنْ عِبَادِنَا الْمُؤْمِنِينَ**»! كما أن أسلوب سورة الصافات ذاته يقتضي أن يكون المراد من «إل ياسين» نبي الله إلياس عليه السلام، لأن السورة من بدايتها تتحدث

(١) **الصافي في تفسير القرآن**، ج ٢، ص ٤٣٣.

(٢) الشيخ الصدوق، **عيون أخبار الرضا**، ج٢، ص٢١٤.

عن رسالة بعض الأنبياء عليهم السلام نبياً نبياً، فتذكر دعوته للتوحيد، ثم تختم بالسلام على النبي المذكور، ولا يوجد أي دليل على أن الكلام لما وصل إلى النبي «إلياس»، تغير ذلك الأسلوب فجأة ليأتِيَ السلام بعد ذكر نبي الله «إلياس»، لا عليه، بل على «آل محمد» (صلى الله عليه وآله)!.

١٠ – وجاء في الكتاب ذاته أي «**الصافي في تفسير القرآن**» للفيض الكاشاني، لدى تفسيره للآية ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝٢﴾ [الليل: ١-٢] الرواية التالية:

"القُمِّيّ عن الباقر عليه السلام قال: الليل في هذا الموضع: «الثاني» (أي الخليفة الثاني عمر بن الخطاب)، غَشِيَ أمير المؤمنين عليه السلام في دولته التي جرت له عليه، وأميرُ المؤمنين عليه السلام يصبر في دولتهم حتى تنقضي"[1].

قلت: هذا الحديث وإن كان لا يبدو أن في سنده إشكالٌ، إلا أن في متنه علة وإشكال واضحين، إذْ إنَّه يدعي أن الله تعالى أقسم بالخليفة الثاني (عمر بن الخطاب)، وفي الوقت ذاته، أنه يعتبر دولة الخليفة الثاني قد غشت على دولة عليٍّ وغصبتها!! هذا في حين أنه من المعلوم أن الله إنما يقسم بالأشياء المقدَّسة، وبالنعم العظيمة ليلفت أنظارنا إلى آيات الله فيها، ولا يقسم بغاصبٍ للخلافة!! ففي الآية المذكورة: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾ أقسم الله تعالى بالليل لما فيه من النعمة الكبيرة على بني آدم، كما شرح بنفسه جوانب هذه النعمة، نعمة الليل، في سورة يونس عندما قال سبحانه: ﴿هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ لِتَسۡكُنُواْ فِيهِ﴾ [يونس: ٦٧]، ونحوها ما جاء في سورة النمل: ﴿أَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّا جَعَلۡنَا ٱلَّيۡلَ لِيَسۡكُنُواْ فِيهِ﴾ [النمل: ٨٦].

أجل إن الليل من نعم الله العظيمة، أنعم الله تعالى علينا فيه بنعمة السكون والراحة والستر والهدوء، فما هي إذن المناسبة في أن ندَّعي أن المقصود من «والليل» القسم بالشخص الذي – حسب عقيدة الشيعة – سَلَبَ الرَّاحةَ والسكون من المؤمنين!، وغشَّى على حق أمير المؤمنين عليٍّ؟!

وقد يدَّعي مدَّعٍ أن مثل هذه الأحاديث إنما تتحدث عن المعنى الآيات الباطني الذي لا يتعلَّق بمعناها الظاهري. ونقول في الإجابة: إن المعاني الباطنة للآيات، أيا كانت، لا بد أن يكون لها نحو ارتباط وعلاقة بالمعنى الظاهري، لأنه لو قلنا بمعنىً لكلام الله تعالى مستقلٍّ تماماً عن المعنى الظاهر له، فكيف يسوغ أن ننسب هذا المعنى إلى القرآن الكريم؟! وعندئذٍ فما الفرق بين هذا المعنى المستقل

(١) **الصافي في تفسير القرآن**، ج ٢، ص ٨٢٤.

وأي معنى آخر أجنبي آخر عن ظاهر الكلام، فلماذا هذا المعنى الأجنبي وليس ذاك؟؟ (أي وعندئذ سيُفتح الباب للتلاعب بكتاب الله وتفسير آياته حسب الأهواء). وإذا جاء في بعض الروايات أن القرآن المجيد له ظاهر وباطن، فإن هذه الروايات ذاتها أوضحت المعاني الباطنية للقرآن وهي معان لا تتفق مع ادعائكم. ففي تفسير الصافي ذاته نقرأ:

"عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: ما مِنْ آيةٍ إلا لها أربعةُ مَعَانٍ، ظاهرٌ وَباطنٌ وَحَدٌّ وَمَطْلَعٌ. فالظاهرُ التلاوةُ والباطنُ الفهمُ والحدُّ هو أحكام الحلال والحرام والمَطْلَعُ هو مرادُ الله من العبد بها"[١].

فكما نُلاحظ، لا واحد من تلك المعاني الباطنة مستقلٌ عن ظاهر الآيات أو غيرُ متَّسِقٍ معها، بل باطن القرآن ليس سوى مفهوم الآيات، ومَطْلَعُ القرآنِ هو فهم أعلى وإدراك لكل مطالب ونكات الآية[٢]، وليس هو معاني غير متناسبة مع ظاهر الآيات، أو لا علاقة لها بذلك الظاهر!

كذلك نقرأ في تفسير «**الصافي**»:

"روى العياشي بإسناده عن حمران بن أعين عن أبي جعفر عليه السلام قال ظهر القرآن الذين نزل فيهم وبطنه الذين عملوا بمثل أعمالهم."[٣].

ونقرأ أيضاً في تفسير «**الصافي**»:

"العياشي بإسناده عن الفضيل بن يسار قال: سَألْتُ أبا جعفر عليه السلام عن هذه الرواية: ما في القرآن آيةٌ إلا ولها ظَهْرٌ وَبَطْنٌ وما فيه حرفٌ إلا ولهُ حَدٌّ ولكلِّ حَدٍّ مَطْلَعٌ. ما يعني بقوله: لها ظَهْرٌ وَبَطْنٌ؟ قال: ظَهْرُهُ تَنْزِيْلُهُ وَبَطْنُهُ تَأوِيلُهُ، منه ما مضى ومنه ما لم يكن بعد يجرى كما يجرى الشمس والقمر كلما جاء منه شيء وقع..."[٤].

فنلاحظ أن الإمام الباقر عليه السلام يعتبر باطن القرآن «مصاديق الآيات»، التي عندما يحين موعد ظهورها، ينطبق القرآن عليها، وهذا شيء مختلف تماماً عن المعاني المخالفة لظاهر الكلام.

---

(١) **الصافي في تفسير القرآن**، ج ١، ص ١٨ و١٩.

(٢) مَطْلَع على وزن «مَصْعَد» أي هو المكان الذي يطلع ويصعد إليه الإنسان، والمقصود هنا الإشراف على معاني الآيات والإحاطة بعلمها.

(٣) **الصافي في تفسير القرآن**، ج ١، ص ١٧، وقارن بـ «**تفسير العياشي**» ج ١، ص ١١.

(٤) **الصافي في تفسير القرآن**، ج ١، ص ١٧ و١٨، وقارن بما جاء في **تفسير العياشي**، ج ١، ص ١١.

والخلاصة، إن «**باطن القرآن**» في روايات أهل البيت عليهم السلام جاء على معنيين أحدها «**المَطْلَع**» وهو المعنى الأعلى والأكمل للآيات، وثانيها «**التأويل**» وهو المصداق الخارجي والتحقق لمعنى الآيات. أما أن يأتي أحَدٌ – وبحجَّة باطن القرآن– فَيُفَسِّر الخَمْر مثلاً بأن المقصود منه الخليفة الفلاني!! فمثل هذا المعنى مخالف لآثار أهل البيت عليهم السلام، كما نقرأ في «**تفسير العياشي**»:

"عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قيل له روي عنكم أن الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجالٌ، فقال: ما كان الله ليخاطب خلقه بما لا يعقلون"[1].

ومن الواضح أن ما بيَّنَهُ الإمام الصادق عليه السلام في هذا الحديث هو بمثابة «**قاعدة كُلِّيَّة**» ذات إطلاق وشمولية، وهي تشمل كل التأويلات المخالفة لظاهر ما يعقله الناس في مخاطباتهم من الكلام.

فإن قيل إن سند علي بن إبراهيم سند صحيح لا إشكال فيه، لذا فتأويل ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١﴾ [الليل: ١] قد نُقِلَ عن أشخاص موثَّقين، قلنا: لما كان متنُ الحديث مخالفاً للقرآن فلا اعتناء براويه، ولا حاجة للنظر في السند إذا كان المتنُ فاسداً خاطئاً، وهذا كما أورد «**محمد بن مسعود العياشي**» في تفسيره فقال:

"عن محمد بن مسلم قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: يا محمد! ما جاءك في رواية مِنْ بَرٍّ أو فاجِرٍ يوافق القرآن فخذ به، وما جاءك في روايةٍ مِنْ بَرٍّ أو فاجِرٍ يخالف القرآن فلا تأخذ به"[2].

إذن الميزان القطعي والمعيار الحاسِم لقبول الحديث هو موافقته للقرآن الكريم، فإذا تعارض حديثٌ مع كتاب الله فلا يجوز الأخذ به حتى ولو كان رواته من أهل الثقة والصلاح[3].

فيما سبق قدمنا للقراء الكرام عشرة نماذج عن «**الأحاديث التفسيرية**» ليلاحظوا أي أقوالٍ متهافتة وأي تفاسير عارية عن الصواب نسبوها إلى أهل البيت عليهم السلام. ولا يفوتنا أن نذكر في هذا المقام أن الأحاديث الموضوعة في باب «تفسير القرآن» أكثر بكثير من الأحاديث الباطلة والمكذوبة في «الفقه»، وهذا تنبيه وإخطار يجب على قارئي تفاسير القرآن أن يضعوه نصب أعينهم دائماً، فيكونوا مما يقرؤون على حذر.

---

(١) **تفسير العياشي**، ج ١، ص ٣٤١.

(٢) **تفسير العياشي**، ج ١، ص ٨.

(٣) الأحاديث التي فحصناها وانتقدناها في هذا الكتاب من حيث «**علم الرجال**»، مخالفة للقرآن من جهة، ومروية عن أشخاص غير موثَّقين أو مجهولي الحال من جهة ثانية.

المبحث ١٣:

نقد كتب الأدعية والزيارات

للدعاء دور هامٌّ جدّاً في راحة الإنسان وسكينة نفسه وإحياء أمله، وعلاوة على نصوص الشرع كقوله تعالى: ﴿... ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ ...﴾ [غافر: ٦٠]، وقوله سبحانه: ﴿قُلۡ مَا يَعۡبَؤُاْ بِكُمۡ رَبِّي لَوۡلَا دُعَآؤُكُمۡۖ ...﴾ [الفرقان: ٧٧]، وقوله تعالى: ﴿... أُجِيبُ دَعۡوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ...﴾ [البقرة: ١٨٦]، فإن آلاف التجارب العملية تثبت حسن أثر الدعاء ونتائجه الطيبة على الإنسان.

كما أن الصلاة والتسليم على نبي الإسلام الكريم وعلى آله الأطهار وعلى عباد الله الصالحين، التي يقرؤها المسلمون كل يوم وليلة في صلواتهم، من شأنها أن تقرِّبَهم من الحق تعالى وترسِّخَ فيهم حب أهل الحق وتأييدهم والميل إلى الصلاح والخير. وما أكثر الأدعية والصلوات الجميلة، المُعَلِّمة لمعارف الدين، والمثقِّفة للمسلمين التي وردت في أحاديث رسول الله (ﷺ) والروايات المنقولة عن آله الأطهار.

ولكن للأسف تدَخَّلَت هنا أيضاً أيدي الأصدقاء الجاهلين والغلاة المنحرفين[1] ودسَّت في كتب الأدعية والزيارات الكثير. إننا بنقدنا لتلك الكتب نريد أن قترب أكثر من المعين الزلال للأدعية الصحيحة النقية الواردة عن رسول الله وآله الأطهار، وأن نحمي المسلمين من الوقوع في الانحراف. لذا سنذكر في هذا الفصل – كما فعلنا في الفصول الماضية – عشرة نماذج للأدعية الموضوعة والزيارات الطافحة بالغلوّ ونقدها ونبين بطلان متونها بإذن الله.

من أشهر كتب الدعاء المنتشرة بين أيدينا اليوم كتاب «**مصباح المتهجِّد**» للشيخ أبي جعفر الطوسي، وكتاب «**إقْبالُ الأعمال**» للشيخ ابن طاووس، وكتاب «**عُدَّةُ الداعي**» لابن فهدٍ الحِلِّيّ،

---

(١) روى الشيخ الصدوق في كتابه «**الخصال**» بسنده عن رسول الله (ﷺ) أنه قال: "**صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي لا نصيبَ لهما في الإسلام: الغُلاةُ، والقَدَرِيَّة**".

وكتاب «**زاد المَعاد**» للمجلسي، وكتابا «**مفاتيح الجنان**» و«**الباقيات الصالحات**» للمحدِّث القُمِّيّ[١].

كثيراً ما يُوجِدُ التعوُّد على قراءة ذِكْرٍ من الأذكار والأنس بدعاء من الأدعية، غشاوةً على بصيرة الإنسان تحول بينه وبين ملاحظة الأغلاط الشرعية الواضحة الواردة في ذلك الذكر أو الدعاء، بل قد تأخذ بعض الأدعية والزيارات هالة من القداسة ودرجة من الاحترام لدى الناس تجعلهم يصمُّون آذانهم عن أي نقد لألفاظها. ولكن إذا كان الدين ذاته وأصل الشريعة وأساسها أكثر احتراماً لدى المؤمن من حديث المحدِّث الفلاني أو رواية الراوي الفلاني، فإنه يكون مستعداً دائماً لسماع أي نقدٍ شرعيٍّ صحيح، لأنه درك أن ذلك سيقرِّبُهُ أكثر من منبع الدين الأصيل ويجعله ينهل من معين الشريعة الزُّلال النقي من الشوائب.

وكلُّنا أمل أن يكون القرَّاء الكرام لكتابنا هذا من هذا الصنف الأخير، وألّا يواجهوا نقدنا هنا بالسآمة والتململ بل أن يعتبروه وسيلة للوصول لمنابع الدين الأصيلة ومعين الشريعة الزلال.

١- هناك دعاء مشهور يُقْرَأُ في شهر رجب بعد الصلوات، نجده في كتاب «**مفاتيح الجنان**»[٢] وأصله في كتاب «**إقبال الأعمال**» لابن طاووس، ولفظه كما يلي:

"علي بن محمد البرسي رضي الله عنه **قال أخبرنا الحسين بن أحمد بن شيبان، قال حدثنا حمزة بن القاسم العلوي العباسي، قال حدثنا محمد بن عبد الله بن عمران البرقي، عن محمد بن علي الهمداني قال أخبرني محمد بن سنان، عن محمد السجاد في حديث طويل قال: قلت لأبي عبد الله** عليه السلام **جعلت فداك هذا رجب علمني دعاء ينفعني الله قال فقال لي أبو عبد الله** _ عليه السلام **اكتب: بسم الله الرحمن الرحيم وقل في كل يوم من رجب صباحاً ومساءً وفي أعقاب صلواتك في يومك وليلتك: يا من أرجوه لكل خير وآمن سخطه من كل شرّ.... (إلى آخر الدعاء) "**[٣].

أقول: هذا الدعاء، واهٍ سنداً وغلطٌ متناً لما يلي:

أوَّلاً: من بين رواته «**محمد بن سنان**» الذي سبق وبَيَّنَّا قولَ علماء الرجال فيه وأن العلامة الحلي قال عنه: **"إنه ضعيفٌ غالٍ لا يُلْتَفَتُ إليه"**[٤]. كما قال النجاشيُّ بشأنه: **"هو رجلٌ ضعيفٌ جداً لا**

(١) أكثر هذه الكتب الستَّة تهذيباً ونقاءً كتاب «**عُدَّةُ الدَّاعِي ونجاح الساعي**» لابن فهد الحلي.

(٢) مفاتيح الجنان، أعمال شهر رجب، نشر: كتابفروشي إسلامية، ص ١٣٧.

(٣) إقبال الأعمال، لابن طاووس، ص ١٤٣ (طبع قم، دار الحجة).

(٤) خلاصة الأقوال، ص ٣٩٤.

يُعَوَّل عليه ولا يُلْتَفَتُ إلى ما تفَرَّد به"[١].

إذن، الحديث الذي يرويه «محمد بن سنان» هذا وحده، عن محمد السجَّاد عن الإمام الصادق عليه السلام مرفوضٌ ولا ثقة به.

ثانياً: الجملة الثانية في متن الدعاء (حسب الصور التي رُوِيَت فيها) مخالفة للقرآن الكريم، فالعبارة في «المفاتيح»: **"وآمَنُ سَخَطَهُ عِنْدَ كُلِّ شَرٍّ"**.

أما في «**مصباح المتهجِّد**» فجاءت الجملة كما يلي: **"وآمَنُ سَخَطَهُ عِنْدَ كُلِّ عَثْرَةٍ"**.

ومفهوم الجملة بشكليها واحد ومعناه: "يا مَنْ آمَنُ مِنْ سخطه كلما ارتكبت إثماً أو فعلتُ شرَّاً!!" هذا مع أن الله تعالى يقول في قرآنه المجيد:

﴿فَلَا يَأۡمَنُ مَكۡرَ ٱللَّهِ [٢] إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ٩٩﴾ [الأعراف: ٩٩].

أجل إن الشخص المؤمن بمجرَّد أن تزل قدمه ويقع في إثم أو معصية، فإنه يذكر عقاب الله ويخاف من انتقامه، فيسرع إلى الاستغفار والتوبة، لا أنه كلما عمل إثما أو ارتكب خطيئةً بقي مرتاح البال آمناً من سخط الله!!

والعجب من الشيخ الطوسي الذي يُضَعِّف هو نفسه «محمد بن سنان»[٣] كما أنه من العلماء بالقرآن والمفسرين القديرين لكتاب الله (كما يشهد له بذلك تفسيره القَيِّم: «التِّبْيَان»)، كيف يذكر في كتابه «مصباح المتهجِّد» هذه الرواية المغلوطة[٤]؟! وليس هذا في الواقع إلا نتيجة للإفراط في العمل بقاعدة «**التسامح في أدلة السنن**» المشهورة لدى العلماء. هذا في حين أن «**السنن المأثورة**» مثلها مثل الفرائض المأثورة وأحاديث الأحكام، يجب عرضها على القرآن الكريم، ولا شك أنها في حال تعارضها مع كتاب الله يَثْبُت بطلانها وكذبها، وبالتالي يجب طَرْحُها جانباً.

---

(١) رجال النجاشي، ص ٢٣٠.

(٢) مكر الله تعالى: هو المهلة التي يعطيها الله تعالى للمجرمين فيؤخر عنهم العذاب ويواصل لهم النعم، والمجرم بدلاً من أن يستفيد من ذلك للتوبة، يرتاح لاستمرار النعم ويأمن بالُهُ من سخط الله ويظن أن جرائمه الكبيرة ليس لها عواقب سيئة، حتى يأتيه عذاب الله بغتة وهو لا يشعر.

(٣) يقول العلامة الحلي في «**الخلاصة**»: "**وأما الشيخ الطوسي –رحمه الله– فإنه ضَعَّفَه**". (**خلاصة الأقوال**، ص٣٩٤).

(٤) **مصباح المتهجِّد**، طبع بيروت، (١٤١٨ هـ ق)، الصفحات: ٢٥٥ و٢٧١.

إن الأثر السيئ لمثل هذا الدعاء الخاطئ هو أنه يمنح وجدان الإنسان اطمئناناً خادعاً عندما يزلُّ ويأثم، فلا يخشَ سخط الله بل يشعر بالأمن من غضبه، فلا يجد دافعاً للإسراع في التوبة، وهذا خطر كبير **وهو الخسران المبين**.

٢- جاء في كتاب «**مصباح المتهجِّد**» للشيخ الطوسي، ضمن تعقيبات وأدعية يوم الجمعة:

"وعنه (أبي عبد الله الصادق) عليه السلام: **قال من قال بَعْدَ صَلَوٰةِ الفجر أو بَعْدَ صَلَوٰةِ الظُّهْرِ: "اللهُمَّ اجْعَلْ صَلوٰتَكَ وصَلوٰةِ ملائِكَتِكَ ورُسُلِكَ على محمَّدٍ وآلِ محمَّد" لم يُكْتَبْ عَلَيْهِ ذَنْبُ سَنَةٍ!"**[١].

وهذه الرواية أوردها صاحب «**مفاتيح الجنان**» أيضاً نقلاً عن الشيخ **الطوسي**[٢].

ولم يذكر الشيخ الطوسي لهذه الرواية أي سندٍ يمكنّنا من النظر فيه وفحصه، مما يجعلها ساقطة من الاعتبار، وأما متنها ففساده وبطلانه واضحٌ لأنه يبيح ارتكاب كل المحرمات والآثام لعام كامل بمجرد قراءة هذا السطر الواحد من الصلاة على محمد وآل محمد!. وليت شعري! ألا تشجع مثل هذه الروايات على ارتكاب الآثام والمعاصي بلا خوف ولا وجل، وتنسف بذلك كل هدف الشريعة التي نزلت لحثِّ الناس على التقوى ودعوتهم لتهذيب النفس؟! خاصَّةً إذا قرأ شخصٌ هذا الدعاء أو الصلوات كل سنة مرة فعندئذ ينبغي – حسب هذه الرواية – أن لا يُكتب عليه ذنب جميع عمره وحتى آخر حياته!! وكأنَّ هذا الدعاء قد وضعه مفتريه لينسخ به جميع المحرَّمات. إنَّنا لا نشك في أن مقام الإمام الصادق عليه السلام أعلى وأرفع شأناً من أن ينطق بمثل هذا القول ويضع مثل ذلك الأجر العجيب على تلك الجملة البسيطة.

٣- أورد **المجلسي** في كتابه «**زاد المعاد**» روايةً طويلةً، وعجيبةً غريبةً، عن فضيلة الدعاء واستجابته يوم التاسع من ربيع الأول الذي يصادف يوم قتل «الخليفة الثاني»!، فيروي عن «**حُذَيْفَة بن اليمان**» قوله أنه لما قتل عُمَر في ذلك اليوم:

"ذهبتُ إلى أمير المؤمنين (علي) لأهنِّئَه وأبارك له بقتل ذلك المنافق، وأنه لقي عذاب الله، فلما رآني قال لي: يا حذيفة! هل تذكر يوم جئت إلى سيدي رسول الله (صَلَّى الله عليه وَآلِهِ وَسَلَّمَ) وكنتُ أنا والسبطان الحسنُ والحسينُ جالسين عنده نأكل معه الطعام، فَدَلَّك على فضيلة هذا اليوم؟ قلتُ: بلى يا أخ رسول الله!. فقال: والله إنه لَيَوْمٌ أَقَرَّ فيه الحقُّ تعالى عينَ آل الرسول، وأنا أعرف لهذا اليوم اثنين

(١) المصدر السابق، ص ٢٦٣.

(٢) **مفاتيح الجنان**، (في أعمال يوم الجمعة)، ص ٤٩.

وسبعين اسماً! قال حذيفة: يا أمير المؤمنين! أريد أن أسمع تلك الأسماء منك!. فقال عليه السلام: **إنه يوم الراحة استراح فيه المؤمنون من شرّ ذلك المنافق. ويوم زوال الكرب والغم. ويوم الغدير الثاني. ويوم رفع القلم عن الشيعة. ويوم انهدام الكفر والعدوان. ويوم العافية. ويوم البركة. ويوم الثأر لدم المؤمنين. ويوم عيد الله الكبير. ويوم استجابة الدعاء...!!"**[١].

قلت: إن هذا الحديث الموضوع المفتَرَى يَذْكُرُ فيما يَذْكُرُ من تُرَّهات **أَنَّ الله رَفَعَ القَلَمَ عَنِ الشِّيْعَةِ** يومَ قتل الخليفة! أي أنَّهم مهما فعلوا في ذلك اليوم من فحشاء ومنكر فَلَنْ يُكتَب عليهم!. فهل يمكن لأحد أن يُصَدِّقَ أن هذا الكلامَ كلامُ إمامِ المتَّقِين؟! ألا يُعَدّ هذا الكلام افتراءً وتهمةً مهينةً لأمير المؤمنين علي عليه السلام؟ ألا تُشجِّع مثل هذه الرواية المختَلَقَة عوامَّ الناس على ارتكاب المعاصي وتدفعهم إلى الفساد؟!.

إنَّ كاتب هذا السطور نفسه شاهدَ شخصاً ظاهر الصلاح يتجاهر يومَ التاسع من ربيع الأول بالمعاصي والفسق، فلما سألتُهُ مستغرباً عن سبب ذلك؟! قال: أَوَلا تعلم أن اليومَ هو يومُ التاسع من ربيع الأول، وأن القلم رُفِع فيه عن الشيعة؟!.

والأعجب من ذلك ما جاء في تتمة تلك الرواية المكذوبة - وبكل وقاحة وجرأة - أن الله سبحانه قال لنبيه:

"أَمَرْتُ ملائكةَ كتابةِ الأعمالِ أَنْ يَرْفَعُوا القَلَمَ عنِ النَّاسِ اليومَ وحتَّى ثَلاثَةِ أَيَّامٍ وأن لا يكتبوا معاصيهم كرامةً لكَ وَلِوَصِيِّكَ!"[٢].

إن راويَ هذا الحديثِ الجاهلَ ظنَّ أن إكرام النبي والإمام يكون بأن يرفع الله عن الناس القلم ويبيح لهم المعاصي والآثام ليمارسوها كالحيوانات حتى ثلاثة أيام!!

فهل هذا معنى إكرامُ الله لِنَبِيِّهِ صلى الله عليه وآله وسلم وَلِعَلِيٍّ عليه السلام؟!

٤- وفي كتاب «**الباقيات الصالحات**» للمحدِّث القُمِّيِّ، والذي طُبِع في هامش كتابه الآخر «**مفاتيح الجنان**»، دعاءٌ لرفع «**وجع الأسنان**» يُعَدُّ حقيقةً من عجائب الأدعية!. يقول المحدِّث القمي في هذا الصدد:

---

(١) **زاد المعاد**، تأليف الملا محمد باقر المجلسي، الباب الثامن (أعمال شهر ربيع الأول)، طبع كتاب فروشي إسلامية، ص٤٠٩.

(٢) المرجع السابق، ص٤٠٨.

"وورد أيضاً أن يضع خشبةً أو حديدةً على السِنِّ الذي يُؤْلِمُهُ!! وينفث عليه سبع مرات الرقية التالية: **"بسم الله الرحمن الرحيم. العَجَبُ كَلُّ العَجَبِ دودةٌ تكونُ في الفم تأكل العَظْمَ وتُنْزِلُ الدَّمَ. أنا الراقي والله الشافي...!"**[١].

ويبدو أن اصطلاح «كِرْم خورْدِگي دَنْدَان» (اصطلاحٌ فارسيٌّ معناه الحرفي «تدويد الأسنان» الذي يُقصَد به تَسَوُّس الأسنان) جعل مخترع هذا الحديث (الذي يبدو أنه فارسي اللغة) يظن أن هناك فعلاً دودةٌ مختَبِئةٌ داخلَ السِنِّ! لذا يقرأ عليها تلك الرقية لكي تخرج هذه الدودة المؤذية بأسرع وقت وتَكُفُّ عن أكل العظم وإسالة الدم!. بالطبع لا أحد يعرف من هو راوي هذه الأسطورة الكاذبة ولا ما هو سندها!! ولا أظن أحداً يجترئ أن يذكر مثل هذه الرقية لدى طبيب الأسنان الدارس والمتعلِّم لكي يسأله عن صحتها أو سقمها!

٥ – وجاء في «**مفاتيح الجنان**» في بيان «**أعمال يوم الجمعة**» ما نَصُّهُ:

"اعلم أنه قد رُوِيَت فضائل كثيرة لتلاوة آية الكرسي على التنزيل يوم الجمعة"[٢].

فإذا تساءلنا ما هي آية الكرسي على التنزيل (أي بالصورة الصحيحة التي نزلت على نبي الإسلام ﷺ)!؟ فإن المحدث القمي ذاته يوضح لنا تلك الآية في «**الباقيات الصالحات**» على النحو التالي:

"نقل العلامة المجلسي عن علي بن إبراهيم والكُلَيْني أنهما رَوَيا أن آية الكرسي على التنزيل هي كما يلي:

"الله لا إله إلا هو الحي القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم له ما في السموات وما في الأرض وما بينهما وما تحت الثرى عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم، من ذا الذي ... هم فيها خالدون"[٣].

في هذه الرواية علَّةٌ قادحةٌ أساسيّةٌ غيرُ قابلةٍ للإصلاح، وهي ادعاؤها أن آية الكرسي قد حُرِّفَت في القرآن وأن صورتها الصحيحة هي المذكورة في تلك الرواية!! إن مثل هذا الادعاء الباطل يهزّ أساس الإسلام ويُسْقِطُ القرآنَ المجيدَ من الحجّيّة!. هذا والعبارات التي تمت إضافتها في تلك الرواية إلى آية الكرسي ليست سوى كلماتٍ مأخوذةٍ من مواضع أخرى من القرآن الكريم، مثل آية:

---

(١) **الباقيات الصالحات**، في حاشية **مفاتيح الجنان**، ص ٢٨٩–٢٩٠.

(٢) **مفاتيح الجنان**، في أعمال يوم الجمعة، ص٣٦.

(٣) **الباقيات الصالحات** (في حاشية مفاتيح الجنان)، ص٣٦.

﴿لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا وَمَا تَحۡتَ ٱلثَّرَىٰ ۝٦﴾ [طه: ٦] والتي هي بالضبط الآية السادسة من سورة طٰه. وأيضاً جملة «**عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم**» مأخوذة من قوله تعالى في سورة الحشر: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِۖ هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ۝٢٢﴾ [الحشر: ٢٢].

ولقد ثبت في موضعه أن القرآن المجيد مصون من كل تحريف أو تبديل، وأن مثل هذه الروايات ساقطةٌ من الاعتبار ولا تستحق الالتفات إليها، كما نص على ذلك كبار علماء الإمامية مثل العلامة الشريف المرتضى والشيخ الصدوق والشيخ أبي جعفر الطوسي والشيخ الطبْرِسِيّ وسائر العلماء الكبار الآخرين، ومن جملة الأدلة على هذا الأمر أن هناك أخباراً «**مُتَوَاتِرَةً**» وردت عن رسول الله (ﷺ) وعن الأئمة من آله (عليهم السلام) تأمر بعرض الأخبار المروية عنهم على القرآن وتمييز صحيح الأخبار من سقيمها بواسطة كلام الله، فَلَوْ كان القرآنُ قد تعرَّض للتحريف لما أمكن أن يكون ميزاناً لتشخيص الحق من الباطل.

٦- ينقل المحدث القُمِّيّ في كتاب «**مفاتيح الجنان**» زيارةً طويلة بعنوان «**الزيارة الجامعة الكبيرة**» يرويها عن **الشيخ الصدوق**، وهي زيارة حظيت باهتمام كبير وكتب بعض الغلاة – مثل الشيخ أحمد الإحسائي – شروحاً مفصَّلةً عليها، هذا مع أنها تتضمن مقاطع تخالف القرآن الكريم مخالفة صريحةً واضحةً. فمثلاً جاء في تلك الزيارة: "**إِيَابُ الخَلْقِ إِلَيْكُمْ وَحِسَابُهُم عَلَيْكُمْ**."

هذا في حين أن القرآن الكريم يقول:

﴿إِنَّ إِلَيۡنَآ إِيَابَهُمۡ ۝٢٥ ثُمَّ إِنَّ عَلَيۡنَا حِسَابَهُم ۝٢٦﴾ [الغاشية: ٢٥-٢٦].

وقد حاول البعض أن يرفع هذا التعارض فقال: إن إياب الناس –بإذن الله وإرادته–إلى النبي والأئمَّة، وحساب الناس كذلك –بأمر الله وإذنه– إلى النبيِّ والأئمَّة، وذلك مثلما نُسِبَ قبض الأرواح وتَوَفِّي الأنفس في القرآن الكريم إلى الله تعالى، كما نُسِبَ في القرآن ذاته إلى الملائكة وإلى ملك الموت، بمعنى أن الملائكة إنما تفعل ذلك بأمر الله وإذنه.

وجوابُنا على هؤلاء هو: إنَّه لو كان اللهُ سبحانه قد أَذِنَ حقّاً للنبي الأكرم والأئمَّة – عليهم السلام– أن يحاسبوا العباد لما أعلن في كتابه:

﴿مَا عَلَيۡكَ مِنۡ حِسَابِهِم مِّن شَيۡءٖ﴾ [الأنعام: ٥٢].

مع ملاحظة أن النكرة في سياق النفي تفيد العموم، أي ليس هناك شيءٌ من حسابهم موكولٌ إليك.

فكذلك لو جاء في القرآن المجيد نصٌّ صريحٌ يقول "إنَّ تَوَفي الأنفس ليس موكولاً إلى الملائكة أبداً"، عندئذٍ لن يكون لدينا أيُّ حقٍّ في أن ننسب إليهم توفي الأنفس. هذا وقد أوصانا الأئمَّة عليهم السلام أن نرفض الروايات المخالفة للقرآن، فليت شعري إذا لم تكن جملةُ "**وَحِسَابُهُم عَلَيْكُمْ**" مخالفةً لقوله تعالى: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٥٢]، فكيف تكون المخالفة إذن؟ وماذا يكون معنى «**الروايات المخالفة للقرآن**» بعدئذٍ؟!

ولو سمحنا لأنفسنا أن نؤوِّل كلَّ جملةٍ ونوجِّهها ونفسِّرَها حسب مَيْلِنَا وهوانا، فهل يبقى عندئذ أيُّ مصداقٍ للكلام المخالف للقرآن؟! فَلِمَنْ كانت إذن وصِيَّةُ الرسول الأكرم والأئمة عليهم السلام (بطرح ما يخالف كتاب الله)، وعن أي شيءٍ كانت تتحدَّثُ؟!

أما بالنسبة إلى سند تلك الزيارة، فأوَّلُ رَاوٍ في سندها، أي «**موسى بن عبد الله النخعي**»، لا تذكر عنه كتب الرجال شيئاً، وعلى قول المامقاني إن **كتب الرجال أهملت ذكره**[1]. كما اختلف علماء الرجال في حال الراوي الثاني أي «**محمد بن إسماعيل البرمكي**»، فقال العلامة الحلي عنه في «خلاصة الأقوال»:

"**اختلف علماؤنا في شأنه، فقال النجاشيُّ: إنَّه ثقةٌ مستقيمٌ. وقال ابن الغضائري: إنه ضعيفٌ**"[2].

وإذا أخذنا «**الميزان القرآني**» بعين الاعتبار، فلا بد أن نقف مع ابن الغضائري.

٧- أورد المحدّث القُمِّيّ في «**مفاتيح الجنان**» في فصل «**أعمال يوم الجمعة**»:

"**رُوِي عن حضرة موسى بن جعفر عليه السلام أن من أكل رمانة يوم الجمعة على الريق تنوَّر قلبه أربعين يوماً، فإن أكل رمانتين تنوَّر قلبه ثمانون يوماً، فإن أكل ثلاث رمّانات بَعُدَت عنه وساوس الشيطان مئة عشرين يوماً، وكل من بَعُدَت عنه وساوس الشيطان لم يعصِ الله وكل من لم يعص الله دخل الجنة!**"[3].

---

(١) ويضيف المامقاني: "**وإهمالهم ذكره في كتب الرجال غير قادح فيه والعلم عند الله تعالى!**" (**تنقيح المقال**، ج٣، ص ٢٧٥). وينبغي أن نقول : إن أساس قبول روايةِ أيِّ راوٍ هو الثقة به، فإذا أهملت كتب الرجال ذكره أو ذكر أي شيء عنه، لم يَعُدْ لدينا أيُّ دليل على وثاقته وبقي مهملاً مجهول الحال، فكيف يمكن الاعتماد على روايته عندئذٍ؟!

(٢) **خلاصة الأقوال**، ص ٢٥٨.

(٣) **مفاتيح الجنان**، في أعمال يوم الجمعة، ص٣٦.

في هذه الرواية العجيبة سُهِّل الطريق إلى الجنة من خلال قياسٍ متَسَلْسِلٍ ومُرَكَّبٍ! (مَنْ أكل رماناً يوم الجمعة لم يوسوس له الشيطان، ومَنْ أمِنَ مِنْ وسوسة الشيطان لم يعص الله، ومَنْ لم يعص الله دخل الجنة، وبالتالي من أكل الرمانة دخل الجنة!) فبالله عليك أيها القارئ الكريم، هل هذه هي تعاليم الإسلام السامية؟! أم أن هناك بائعاً للرمان في المدينة اختلق هذا الحديث ليروِّج بضاعته؟!

٨ – وروى الشيخ أبو جعفر الطوسي في كتاب «**مصباح المتهجِّد**» خلال أعمال يوم الجمعة الرواية التالية:

"و روى محمد بن إسماعيل بن بَزِيْع عن الرضا عليه السلام قال: قلت: بلغني أن يوم الجمعة أقصر الأيام. قال: كذلك هو! قلت: جعلت فداك كيف ذاك؟ قال قال أبو عبد الله عليه السلام: إن الله يجمع فيه أرواح المشركين تحت عين الشمس، فإذا ركدت الشمس عذبت أرواح المشركين بركود الشمس فإذا كان يوم الجمعة رفع عنهم العذاب لفضل يوم الجمعة فلا يكون للشمس ركود!"[١].

هذه الرواية غنية عن التعليق ونترك الحكم عليها لكل من له أدنى معرفة بالعلوم الكونية.

٩ – وروى الشيخ الطوسي أيضاً في «**مصباح المتهجِّد**»، خلال ذكر أعمال شهر شعبان، الرواية التالية:

"و روى محمد بن مارد التميمي قال: قال لنا أبو جعفر عليه السلام: من زار قبر الحسين عليه السلام في النصف من شعبان غفرت له ذنوبه ولم تكتب عليه سيئة في سنته حتى يحول عليه الحول!"[٢].

قلت: هذه الرواية من نمط الروايات السابقة ذات التأثير الواضح في تشجيع الناس على الأعمال السيئة، الأمر الذي يناقض الهدف الذي جاءت به شرائع الله.

١٠ – وروى السيد ابن طاووس في كتابه «**إقبال الأعمال**» في فضيلة شهر شعبان الحديث التالي:

"عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: من صلى أول ليلة من شعبان اثنتي عشرة ركعة يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وقل هو الله أحد خمس عشرة مرة أعطاه الله تعالى ثواب اثني عشر ألف شهيد وكتب له عبادة اثنتا عشرة سنة، وخرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه، وأعطاه الله بكل آية في القرآن قصراً في الجنة!"[٣].

---

(١) **مصباح المتهجِّد**، ص ٢٠٥.

(٢) المصدر السابق (في أعمال شهر شعبان)، ص ٥٧٤.

(٣) **إقبال الأعمال** (في فضل شعبان المعظم)، ص ١٩٣.

ولحسن الحظ، ليس لهذه الرواية أيُّ سند، وإلا لكان شهداء طريق الحق مَغْبونين غُبْناً فاحشاً، لأنه كان بإمكانهم بدلاً من تقديم أرواحهم رخيصة في الدفاع عن الإسلام، أن يحصلوا على اثني عشَر ألف ضعف الثواب الذي حصَّلوه بشهادتهم بمجرد أداء تلك الصلاة أول شعبان!! .

المبحث ١٤:

الأمور التي يُعْرف بها الحديث الموضوع

إن الأحاديث التي نقدناها في الفصول الماضية ليست سوى نماذج لمئات الأحاديث المخْتَلَقَة والأخبار الموضوعة التي وجدت طريقها إلى جوامع الحديث، فما أوردناه في هذا الكتاب من هذه الأحاديث ليس سوى غيض من فيض. وقد آن الأوان لنختم بحثنا هذا ببيان الموازين والضوابط التي تساعد القرّاء الكرام بشكل أساسي على معرفة الأحاديث الموضوعة أو الباطلة.

١ – الميزان الأول لتمييز الأحاديث الصحيحة عن الأحاديث الباطلة هو «**القرآن الكريم**»، لأن القرآن عرَّف نفسه في آيات متعددة بوصفه «**الفرقان**»[١]، والفرقان مصدر فَرَقَ يَفْرُق بمعنى «**ما يُفرَق به بين الحق والباطل**»، أي الشيء الذي بواسطته يتم تمييز الحق عن الباطل. ومن هنا قال نبي الإسلام الأعظم ﷺ، فيما رُوِي عنه، ضمن خطبة ألقاها على المسلمين:

"**أَيُّهَا النَّاسُ مَا جَاءَكُمْ عَنِّي يُوَافِقُ كِتَابَ اللهِ فَأَنَا قُلْتُهُ ومَا جَاءَكُمْ يُخَالِفُ كِتَابَ اللهِ فَلَمْ أَقُلْهُ**"[٢].

وقد أيد أئمة أهل البيت عليهم السلام حديث النبي الأكرم ﷺ هذا مراراً وجاءت عنهم أحاديث في هذا الأمر بلغت حد التواتر المعنوي، كما صرَّح بذلك الشيخ الأنصاري في كتابه «**فرائد الأصول**» إذ نصَّ على تواتر أحاديث عرض الأخبار على الكتاب تواتراً معنوياً.

وبناء على ذلك، فلا بد أولاً من عرض كل حديث على القرآن المجيد، وتقييمه بواسطة كلام الله. وبالطبع لا بد من العودة في هذا الصدد إلى «**أصول التفسير**» لفهم كتاب الله، ولا بد من إتقان قواعد اللغة العربية المؤثرة في فهم الكلام العربيّ مع المعرفة بأسلوب الكلام في القرآن وعدم اللجوء إلى التأويلات والتوجيهات التي لا دليل عليها.

---

(١) انظر إلى الآيات: ١٨٥، البقرة، و٤، آل عمران، و١، الفرقان.

(٢) **الأصول من كافي**، ج ١، ص ٦٩.

ولقد أشرنا في كتابنا هذا إلى نماذج من الأحاديث المُنْتَقَدَة لتعارضها مع كتاب الله وذلك مثل نقدنا لحديث «**جَعَلَنا... خُزَّانَهُ فِي سَمَائِهِ وأَرْضِه**»[١]، الذي بيّنَّا أنه يتعارض مع قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٥٠].

وقلنا إنَّه لا يجوز الإصرار على توجيه هذا الحديث المذكور (وأمثاله)، لأننا لو جعلنا أساس تعاملنا مع أمثال تلك الأحاديث التي يخالف ظاهرها القرآن، أن نقوم بتأويلها وتوجيهها وإيجاد المخارج لها بصرفها عن ظاهرها الابتدائي لجعلها تنسجم مع القرآن بالقوة، فعندئذ لن نجد أي حديث متعارض مع القرآن! وعندئذ فلا ندري لمن أوصى رسول الله ﷺ وأئمة الهدى عليهم السلام تلك الوصايا المتواترة بنبذ ما خالف الكتاب من الأحاديث، ولأي غرض أوصَوْا بها؟!

٢ – الميزان الثاني لتمييز صحيح الأحاديث من سقيمها هو «**سنة النبي ﷺ المُسلَّمة**»، بمعنى أنه لو تعارض حديثٌ آحاديٌّ فردٌ مع الآثار والأخبار القطعية لسنَّة النبيِّ ﷺ فلا بُدَّ من طرح ذلك الحديث الفرد جانباً، كما رُوِي عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال:

"**كُلُّ شَيْءٍ مَرْدُودٌ إِلَى الْكِتَابِ والسُّنَّةِ وكُلُّ حَدِيثٍ لا يُوَافِقُ كِتَابَ الله فَهُوَ زُخْرُفٌ**"[٢].

والمثال الشاهد على تطبيق هذه القاعدة، تلك الرواية التي تفيد وجوبَ تأخير خطبتي الجمعة عن الصلاة![٣]، حيث بَيَّنَّا في موضعه بطلان هذه الرواية لمخالفتها للأحاديث القطعية المستفيضة التي رواها الشيعة والسنة عن رسول الله ﷺ والأئمة من آله عليهم السلام في تقديم الخطبتين على الصلاة، والتي جرى عليها عمل المسلمين منذ صدر الإسلام إلى اليوم.

٣ – الميزان الثالث هو «**إجماع الأمة الإسلامية**»، فكل حديث يخالف إجماع الأمة يُعتبَر مردوداً وباطلاً، كما قال أبو قُرَّة (من المحدِّثين في عهد العباسيين) للإمام الرضا عليه السلام خلال بحث موضوع «**رؤية الله في الدنيا**»:

ـ فتكذِّب الروايات؟

ـ فأجاب الإمام الرضا عليه السلام:

---

(١) **الأصول من الكافي**، ج١، ص ١٤٤.

(٢) **الأصول من الكافي**، ج١، ص ٦٩.

(٣) راجع كتاب «**من لا يحضره الفقيه**»، ج١، ص٤٣٢-٤٣٣.

"إِذَا كَانَتِ الرِّوَايَاتُ مُخَالِفَةً لِلْقُرْآنِ كَذَّبْتُهَا وَمَا أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لا يُحَاطُ بِهِ عِلْماً وَلا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَلَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ"[١].

فقد احتجَّ الإمام هنا في تكذيبه للرواية بإجماع المسلمين، علاوة على القرآن.

والمثال الشاهد على استخدامنا لهذه القاعدة ما ذكرناه بشأن الرواية التي تقول إن كل من مضى عليه يوم الجمعة ولم يقرأ فيه سورة قل هو الله أحد ثم مات، مات على دين أبي لهب!![٢]، إذ بيَّنا في موضعه أن هذا الحديث باطل موضوع لمخالفته إجماع الأمة الإسلامية قاطبة (شيعِيِّها وسنِّيِّها)، فلم يقل أحدٌ منهم بأن قراءة سورة التوحيد واجبة على كل مسلم مرة في الأسبوع، فضلاً عن أن يموت تارك ذلك على دين أبي لهب!!

٤ – الميزان الرابع لتشخيص الأحاديث الموضوعة هو «**العقل**». والعقل ملاك هام جداً في هذا المجال لأن حقِّيَّة الدين إنما تُدْرَكُ بالعقل، وإذا أنكرنا حجّيّة العقل لم يكن في وسعنا أن نثبت أصول الدين، ولذلك أوصانا القرآن المجيد مراراً بالتعقُّل والتفكُّر، بل إن الاستدلالات القرآنية ذاتها استدلالات عقلية. هذا بالإضافة إلى أنه قد جاء في الأحاديث النبوية وآثار أهل البيت عليهم السلام نصوصٌ وافرةٌ عن أهمية العقل وحجيته. رُوِيَ أنَّ ابن السِّكِّيت (أحد أئمة الأدب في العهد العباسي) سأل الإمامَ الهادي عليه السلام قائلاً: **فما الحجة على الخَلْق اليوم؟**

فأجاب الإمام:

"العقل، يُعْرَفُ به الصَّادِقُ عَلى الله فيُصَدِّقُهُ والكاذِبُ على الله فَيُكَذِّبُهُ"[٣].

وبناءً على ما ذُكِر، فإن للعقل الحقَّ في تكذيب الأخبار والروايات التي تناقضه مناقضة صريحة. والمثال على تطبيقنا لهذا الميزان، إبطالنا للخبر الذي جاء فيه أن نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم أقبل بوجهه إلى أصحابه وقال: **"سينقض كوكب من السماء مع طلوع الفجر فيسقط في دار أحدكم فمن سقط ذلك الكوكب في داره فهو وصيي وخليفتي والإمام من بعدي ... (إلى قوله) ... فلما طلع الفجر انقض الكوكب من الهواء فسقط في دار عليِّ بن أبي طالب ..."**.

---

(١) **الأصول من الكافي**، ج١، ص٩٦.

(٢) **ثواب الأعمال وعقاب الأعمال**، للشيخ الصدوق، ص٥١٠.

(٣) **الأصول من الكافي**، ج١، ص٢٥.

فالعقل لا يمكن أن يقبل بمثل هذا الخبر، بل يقطع بتكذيب راويه لأنه يعلم أن أصغر كوكب من كواكب السماء لا تحويه كل جزيرة العرب فضلاً أن يتَّسِع له بيتُ عليٍّ! وهنا لا بدَّ أن نُوَضِّحَ أن مقصودنا من حجية العقل هو حجية «**العقل الفطري**»، الذي ينطوي على الأحكام القطعية والبديهيات الواضحة، وليس المقصود الآراء العقلية المعقدة التي يُطلَق عليها «**العقل الاكتسابي**» والذي يختلف فيه العقلاء.

٥ – الميزان الخامس لمعرفة الأحاديث الموضوعة هو «**العلوم القطعية التجريبية**» (وليس النظريات التي لم تثبت!)، لأن القرآن المجيد اعتبر الحقائق العلمية حجة وقال للكافرين:

﴿ٱئْتُونِى بِكِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ هَٰذَآ أَوْ أَثَٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴿٤﴾﴾ [الأحقاف: ٤].

والمثال على تطبيق هذا الميزان الرواية التي تقول إن يوم الجمعة أقصر الأيام، لأن الشمس في أيام الأسبوع الأخرى تتوقف لتعذيب أرواح المشركين، أما يوم الجمعة فلا يكون للشمس ركود إذ يُرفَع عنهم العذاب لفضل يوم الجمعة!!

فهذه الرواية تخالف التجربة العلمية لأنه قد ثبت بالعلم وبالقياسات الدقيقة القاطعة أن يوم الجمعة ليس أقصرَ أيامِ الأسبوعِ، كما ثبت أن عبور الشمس من الأفق في أيام الأسبوع الأخرى غير الجمعة ليس فيه أي توقف (هذا فضلاً عن أن العلماء يعتبرون أن حركة الشمس أو عبورها من الأفق ناتج عن حركة الأرض لا حركة الشمس).

٦ – الميزان السادس للتعرُّف على الأحاديث الباطلة مخالفتها لِـ «**التاريخ الصحيح**».

والمثال على استخدامنا هذا الميزان ما قلناه بشأن الرواية التي تذكر أن يوم عرفة إنما سُمِّي بهذا الاسم بعد ولادة علي عليه السلام لأن علياً تعرَّف فيه على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم!! في حين أنه من مسلَّمات التاريخ القطعيَّة لدى المؤرخين جميعهم أن يوم عرفة كان يحمل ذلك الاسم قبل ولادة علي عليه السلام وكان مشهوراً بذلك الاسم لدى العرب قبل الإسلام.

٧ – الميزان السابع لمعرفة الأحاديث الموضوعة والكاذبة «**تعارض الحديثَين تعارضاً لا يقبل الجمع**» لأنه في هذه الحالة لا بد أن يكون أحد الحديثَين كاذباً قطعاً إذ لا يمكن اجتماع النقيضين.

والمثال على تطبيق هذا الميزان الروايتان اللتان تدل إحداهما على أن غسل الجمعة يُجزِئ عن الوضوء وتدل الأخرى على أنه لا يُجزِئ عنه![1].

---

(١) **وسائل الشيعة**، ج١، ص٥١٤، والكتاب نفسه ج١، ص٥١٣.

٨ – الميزان الثامن لمعرفة الأحاديث الموضوعة والخاطئة «**المجازفة المبالَغ بها في ترتيب الثواب الخطير على العمل السهل البسيط**».

وشاهدنا على تطبيق هذه القاعدة ما ذكرناه بشأن الرواية التي تنص على أن من صلى الصلاة الفلانية أعطاه الله أجر اثني عشر ألف شهيد و.. و..!!

٩ – الميزان التاسع لمعرفة الأحاديث المكذوبة هو «**تضمّنها لما يُجَرِّئُ الناس ويُشَجِّعُهُم على ارتكاب المعاصي**».

وشاهدنا على تطبيق هذه القاعدة ما قلناه في رد الحديث القائل إن من يقرأ صيغةً من الصلوات على محمد وآله –صلوات الله عليهم– يُرفَع عنه القلم لمدة عام!![1].

١٠ – والميزان العاشر لمعرفة الأحاديث الموضوعة هو تضمُّنُها للأمور التي وصفها الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام بالعبارات التالية:

"**إن مخالفينا وضعوا أخباراً في فضائلنا وجعلوها على ثلاثة أقسام، أحدها الغلو وثانيها التقصير في أمرنا وثالثها التصريح بمثالب أعدائنا. فإذا سمع الناسُ الغلوَّ فينا كفَّروا شيعتنا ونسبوهم إلى القول بربوبيتنا، وإذا سمعوا التقصير اعتقدوه فينا، وإذا سمعوا مثالب أعدائنا بأسمائهم ثلبونا بأسمائنا وقد قال الله عز وجل: وَلا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ فَيَسُبُّوا اللهَ عَدْواً بِغَيْرِ عِلْمٍ.**"[2].

ومثله ما قاله الإمام الرضا عليه السلام أيضاً للحسين بن خالد:

"**يا ابن خالد إنما وضع الأخبار عنا في التشبيه والجبر الغلاة!!**"[3].

وفي الختام، **نسأل الله تعالى أن يطهِّر أفكار المسلمين وثقافتهم الدينية من لوثات الأحاديث الموضوعة والخرافات الكاذبة، وذلك ببركة جهود العلماء اليقظين والناصحين، بمنِّهِ وكَرَمِهِ،** وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

(١) **مفاتيح الجنان**، ص٤٩.

(٢) **عيون أخبار الرضا**، ص ١٦٩.

(٣) المصدر السابق، ص ٨٢.

قائمة المصادر والمراجع

١. ابن إدريس الحلّيّ، الشيخ الفقيه، «**كتاب السرائر**»، طبع قم، المطبعة العلمية.

٢. ابن شعبة الحرّاني، الحسن بن علي بن الحسين،الشيخ الثقة، «**تحف العقول**»، طبع طهران.

٣. ابن طاووس، الشيخ،

١- «**كشف المحجَّة**».

٢- «**إقبال الأعمال**»، طبع قم، دار الحجة.

٤. أبو الحسن الشعراني، «**المدخِل إلى عَذْب المنْهَل**»، طبع باقري.

٥. آرثر جفري، المستشرق، «**المقدمتان في علوم القرآن**»، طبع القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٥٤م.

٦. الأسترآبادي،

١- «**منهج المقال في علم الرجال**»، الطبعة الحجرية.

٢- «**التعليق على منهج المقال**»، الطبعة الحجرية، (طبع ضمن كتاب «**منهج المقال في علم الرجال**» للمؤلف ذاته أي الأسترآبادي).

٧. الأنصاري، الشيخ الفقيه الأصولي،

١- «**المكاسب**»، (بخط طاهر خوشنِويس).

٢- «**فرائد الأصول**»، الطبعة الحجرية.

٨. البحراني، هاشم بن سليمان، «**البرهان في تفسير القرآن**»، طبع طهران، مطبعة آفتاب.

٩. البلاغي، صدر الدين، الترجمة الفارسية لكتاب «**من لا يحضره الفقيه**» (للمترجمين: الصدر البلاغي ومحمد جواد الغفاري).

١٠. الحر العاملي، «**وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة**»، الطبعة الحجرية، وأيضاً طبعة المطبعة الإسلامية (في ٢٠ مجلد).

١١. الحِلِّيّ، العلامة، «**خلاصة الأقوال في معرفة الرجال**»، طبع طهران، ١٤١٧ هـ. ق.

١٢. الحِلِّيّ، المحقِّق، نجم الدين جعفر، الشيخ المحقِّق، «**المعتبر**»، الطبعة الحجرية.
١٣. الخطيب البغدادي، «**تاريخ بغداد**»، طبع بيروت.
١٤. الزركشي، بدر الدين، الشيخ، « **البرهان في علوم القرآن**»، طبع مصر.
١٥. السيوطي، جلال الدين، الشيخ، «**الإتقان في علوم القرآن**»، طبع مصر.
١٦. الشريف الرضي، **نهج البلاغة**، طبع بيروت.
١٧. الشوشتري، محمد تقي، العلامة المدقِّق الرِّجَالِيّ المحقِّق الشيخ، «**الأخبار الدخيلة**»، طبع طهران، مكتبة الصدوق، ١٣٩٠ هـ. ق.
١٨. الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، الشيخ المحدِّث
١- «**الخصال**»، من منشورات جماعة المدرسين.
٢- «**ثواب الأعمال وعقاب الأعمال**»، قم: انتشارات أخلاق.
٣- «**صفات الشيعة وفضائل الشيعة**»، طهران: نشر مكتبة شمس.
٤- «**عيون أخبار الرضا**»، الطبعة الحجرية.
٥- كتاب «**الأمالي**» (أو المجالس)، الطبعة الحجرية.
٦- «**كمال الدين وتمام النعمة**»، نشر انتشارات جماعة المدرسين.
٧- «**من لا يحضره الفقيه**»، نشر جماعة المدرسين.
١٩. الطبرسي، الشيخ المفسِّر،
١- «**تفسير جوامع الجامع**»، طبع جامعة طهران، ١٣٧٨هـ .ش.
٢- «**تفسير مجمع البيان**»، طبع لبنان، ١٣٧٧ هـ ق.
٢٠. الطبرسي، حسين بن محمد تقي النوري المازندراني، الشيخ المحدّث، «**اللؤلؤ والمرجان**»، الطبعة الحجرية.
٢١. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، **تفسير جامع البيان**.
٢٢. الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن، شيخ الطائفة،
١- «**الفهرست**».
٢- «**تهذيب الأحكام**»
٣- «**الاستبصار فيما اُخْتُلِفَ فيه من الأخبار**».

٤- «**عدة الأصول**»، طبع قم.
٥- «**مصباح المتهجِّد**»، طبع بيروت، ١٤١٨ هـ ق.
٢٣. العاملي، زين الدين، الشيخ الفقيه (المشهور بالشهيد الثاني)،
١- «**الدراية في علم مصطلح الحديث**»، ط٣، قم: مكتبة المفيد، ١٤٠٩ هـ. ق.
٢- «**شرح الدراية**»، الطبعة الحجرية.
٢٤. العيَّاشِيّ، محمد بن مسعود بن عياش السمرقندي (المعروف بالعياشي)، التفسير (**تفسير العياشي**)، طبع طهران: المكتبة العلمية الإسلامية.
٢٥. الفيض الكاشاني،
١- «**الوافي**»، الطبعة الحجرية.
٢- «**الصافي في تفسير القرآن**»، من منشورات المكتبة الإسلامية.
٢٦. القاري، نور الدين علي، الشيخ، «**الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة**»، طبع بيروت.
٢٧. الكِشِّيّ، **رجال الكِشِّي**، (اختيار معرفة الرجال)، طبع مشهد، ١٣٤٨ هجرية شمسية. وطبع كربلاء.
٢٨. الكُلَيْنِيّ، محمد بن يعقوب، المحدِّث،
١- «**الأصول من الكافي**»، طبع طهران.
٢- «**الروضة من الكافي**»، طبع طهران: انتشارات علمية إسلامية.
٣- «**الفروع من الكافي**»، طبع طهران.
٢٩. المامَقانِيّ، «**تنقيح المقال في علم الرجال**»، الطبعة الحجرية.
٣٠. المجلسي، الملا محمد باقر،
١. «**بحار الأنوار**»، الطبعة الحجرية، والطبعة الجديدة، نشر دار الكتب الإسلامية.
٢. «**حِلْية المتقين**» وإلى جانبه كتاب «**مكالمات حسنية**»، طهران: نشر مطبوعات حسيني، ١٣٦٢ هـ. ش.
٣. «**زاد المعاد**»، طبع: طهران، كتابفروشي إسلامية.
٤. «**مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول**»، طهران، دار الكتب الإسلامية.
٣١. مصطفوي، جواد، **ترجمة أصول الكافي**، نشر: انتشارات إسلامية علميَّة.

٣٢.المفيد، الشيخ الفقيه المتكلم، «**شرح عقائد الصدوق**»، (واسم الكتاب الأصلي «**تصحيح اعتقاد الإمامية**» أو باختصار: «**تصحيح الاعتقاد**»)، طبع تبريز.

٣٣.النجاشيّ، «**رجال النجاشِيّ**»، طبع قم: مكتبة الداوري.

٣٤.عباس القمِّيّ، الشيخ المحدِّث،

١- «**مفاتيح الجنان**»، نشر: كتابفروشي إسلامية.

٢- «**الباقيات الصالحات**»، (طبع في حاشية مفاتيح الجنان).

٣- «**سفينة البحار**».

٣٥.عبد الرحمن بن الجوزي، الموضوعات.

٣٦.علي بن إبراهيم القمي، «**تفسير علي بن إبراهيم القميّ**»، الطبعة الحجرية.

٣٧.فتح الله الكاشاني، الملا، «**تفسير منهج الصادقين**»، طبع طهران.

٣٨.محسن أمين العاملي، العلامة السيد، «**أعيان الشيعة**».

٣٩.مدير شانه چي، الأستاذ الفاضل، «**علم الحديث**»، نشر جامعة مشهد.

٤٠.مسلم بن الحجاج النيشابوري، المحدِّث، «**صحيح مسلم**».

٤١.مغنية، محمد جواد، العلامة الشيخ، «**الفقه على المذاهب الخمسة**»، طبع بيروت.

٤٢.يوسف البحراني، الشيخ،

١- «**لؤلؤة البحرين**»، طبع قم: مؤسسة آل البيت.

٢- «**الحدائق الناضرة**».